البرنامج المشترك
بين أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا وجامعة الأقصى
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية
٢٠٠٣-٢٠١٥

Malaysia's foreign policy towards the Palestinian Cause
2003-2015

إعداد الباحث:
سعد عنان إكريِّم

إشراف الدكتور:
أحمد جواد الوادية

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الدبلوماسية والعلاقات الدولية من أكاديمية الإدارة والسياسة

١٤٣٧هـ-٢٠١٦م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

"السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name: SAAD A. IKRAYYEM — **اسم الطالب:** سعد عنان اكريم

Date: 2016-07-13 — **التاريخ:** ٠٨ شوال، ١٤٣٧هـ

Signature: SAAD A. IKRAYYEM — **التوقيع:** سعد عنان اكريم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناء على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **سعد عنان رضوان اكريم**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

"السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 28 شعبان 1437 هـ، الموافق 2016/06/04 م الساعة الحادية عشرة صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد جواد الوادية	مشرفاً ورئيساً
د. خالد رجب شعبان	مناقشاً خارجياً
أ. د. عبد الناصر محمد سرور	مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

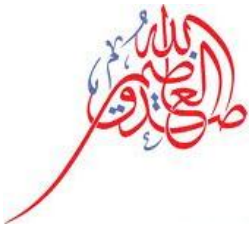

(المجادلة: ١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى فلسطين الممتدة في قلوب الأحرار، إلى القدس عاصمتنا الأبدية، إلى غزة عنوان الكرامة والعزة

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعاً، وأخص بالذكر كلاً من:

شيخ فلسطين أحمد ياسين، الرئيس الراحل ياسر عرفات، وشهداء عائلتي: جدي رضوان إكريِّم، عمي طاهر إكريِّم، أشقاء زوجتي سليم ونضال عاطف إكريِّم، وحسام فايق إكريِّم، وابن خالي سلامة السعودي.

إلى روح والدي ومعلمي رحمه الله،

الذي أوصاني بالعلم ما دمت حيّا.

إلى أمي الحبيبة،

ربيع الحياة وترجمان الصبر والعطاء

إلى زوجتي الغالية،

رفيقة الدرب وعنوان الوفاء.

إلى أبنائي الأحباء،

أسامة وسارة وعبد الله وفاطمة الزهراء ومريم

إلى إخوتي وزوجاتهم وأخواتي وأزواجهن وأبنائهم جميعاً

إلى الأصدقاء المخلصين،

مشكاة النور في دربي، الذين ترقبني عيونهم بالمودة، وقلوبهم بالدعاء.

إلى طموحي،

الذي أخبره أن يتنامى طولاً وعرضاً بما يرضي الله، من أجل الإنسان والقضية.

إلى كل هؤلاء،

ولأسرانا البواسل وجرحانا الأبطال، أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

كثيرة هي كلمات التقدير والعرفان بالجميل التي تتدافع في الصدور، ولكن قليلة التي تولد بين السطور، وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل، وتقديم الشكر والامتنان والتقدير لأصحاب المعروف، وانطلاقاً من قول الله تعالى: ﴿ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه﴾ (لقمان 12)، وامتثالاً لقول رسوله (صلى الله عليه وسلم): "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" (سنن الترمذي)، أتقدم بالشكر الجزيل، والثناء لكل من ساعد في إتمام هذه الدراسة، وأخص بالذكر:

أستاذي الدكتور: **أحمد جواد الوادية** حفظه الله، النائب الأكاديمي في أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، حتى خرجت بهذه الصورة، فلم يدخر جهداً في نصحي وتوجيهي وإرشادي، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لكل من:

الأستاذ الدكتور: **عبد الناصر سرور**، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الأقصى.

الدكتور: **خالد شعبان**، أستاذ العلاقات الدولية ومدير مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

على تفضلهما بقبول المناقشة، ولما بذلاه من جهد مثمر في إثراء هذه الدراسة ونقدها وتنقيحها، فأسأل الله (عز وجل) أن يحسن ثوابهما، ويجزيهما خير الجزاء.

والشكر موصول لكل من تفضلوا بقبول إجراء مقابلات معهم خاصة بالدراسة وهم:

دولة رئيس الوزراء الفلسطيني السابق الدكتور إسماعيل هنية، معالي النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور أحمد بحر ، سعادة النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني المهندس إسماعيل الأشقر ، سعادة السفير الفلسطيني في ماليزيا الدكتور أنور الأغا، سعادة السفير الماليزي داتو كو جعفر، رئيس مؤسسة أمان فلسطين ماليزيا، الدكتور عبد الله زيك، مدير عام مركز الزيتونة للدراسات، والخبير بالشئون الماليزية والفلسطينية، الدكتور محسن صالح، الخبير والمختص بالشأن الماليزي، الدكتور عبد الرحيم عبد الواحد، رئيس منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا الأستاذ مسلم عمران أبوعمر، الوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدكتور زياد ثابت، مدير مؤسسة أمان فلسطين ماليزيا في فلسطين المهندس عمر صيام، ممثل منظمة التعاون الإسلامي في فلسطين المهندس محمد حسنة.

والشكر موصول لرئيس أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا ووزير الثقافة السابق معالي الدكتور محمد المدهون، ولمستشار رئيس الوزراء السابق سعادة الدكتور أحمد يوسف على دعمهم وتوجيهاتهم الكريمة لي طيلة فترة الدراسة.

كما أتقدم بشكر خاص لكل من الأصدقاء الأستاذ أحمد فايق دلول والأستاذ باسم الجنوبي والأستاذ محمود القشاش على جهودهم في تنقيح الدراسة علمياً، وللأديب والشاعر الأستاذ سهيل أبو زهير على جهده في تدقيق الدراسة لغوياً، وللأستاذ يوسف غبن على جهده في ترجمة المراجع الإنجليزية وكل ما يخص الدراسة.

والشكر موصول أيضاً لكل من ساعدني في التنسيق للمقابلات الخاصة بالدراسة وساعدني بتوصيل مراجع الدراسة من الخارج، وأخص بالذكر: مستشار الرئيس لشئون الشباب الأستاذ مأمون سويدان، الأستاذ طاهر النونو، الصحفي عماد الإفرنجي، الصحفي ياسر أبوهين، الدكتور محمد شتيوي، الدكتور محمد غزال، المهندس ناجي السرحي، الدكتور عاهد أبو العطا، الأستاذ عبد الله عقرباوي، الدكتور مجدي أبو عمشة، المهندس أسامة الكرد، الأستاذ خالد هنية، الأستاذ محمود بصل، الأستاذ ثائر الشيخ، الأستاذ عاطف جمال إكريِّم ، الصحفي حمادة حمادة، الصحفي معتصم شنار، الصحفي قاسم الأغا، المخرج فريد شاهين.

الباحث/

سعد عنان إكريِّم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة استعراض التطور التاريخي للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٨١م، وتناولت أثر تطور السياسة الخارجية الماليزية على القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٨١م-٢٠٠٣م، وركزت على التحولات التي طرأت على محددات ومؤسسات صنع القرار، وكذلك على أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٥م.

وحاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: **كيف تمَّ صُنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣ -٢٠١٥م؟**، وعن عدد من الأسئلة التي تتفرع عن السؤال الرئيس.

لقد اعتمدت الدراسة على التكامل المنهجي؛ حيث استخدم الباحث منهج تحليل النظم كمنهجٍ أساسيٍ، بجانب مناهج عديدة مساعدة، هي: المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي، وأدبيات تحليل المضمون.

كما توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أبرزها أن واقع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، في عهد حكومة السيد محمد نجيب، استمر في تناغم مع من قبله- تحديداً سياسات مهاتير محمد وعبد الله بدوي- فلقد بدا الموقف الماليزي واضحاً خلال التطورات على الساحة الفلسطينية، حيث عارضت ماليزيا العدوان على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستنكرت استمرار الحصار الإسرائيلي، والعدوان الثاني عام ٢٠١٢، ووقفت مع فلسطين في طلب الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣، كما اعترضت صراحة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠١٤م، ووقفت على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية، وحثتهم على إنهاء الانقسام الفلسطيني، وتشكيل حكومة وحدة فلسطينية.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات، أهمها: أن تهتم فلسطين -قدر المستطاع-بعمل علاقات وثيقة متعددة الجوانب (سياسية، اقتصادية، ثقافية.) مع الدول الناهضة اقتصادياً، والتي لها بُعد إسلامي خاصة في القارة الآسيوية، وإدراك أن التوجه نحو الشرق تجاوز حالياً مجرد الإعجاب بتجارب النهوض هناك، لكنه أصبح توجهاً نحو قيادة دولية قادمة، وأن تدرك الفصائل الفلسطينية أن الانقسام الفلسطيني لا يؤثر فقط على انسيابية الحياة داخل فلسطين لكنه يؤثر سلباً على العلاقات الدولية خاصة مع الدول التي تريد لفلسطين التحرر والخير، والانقسام يجعل من قضايا التضامن مسألة شائكة ومحرجة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

The study aimed at identifying the historical development of Malaysian foreign policy towards the Palestinian cause before 1981. It focused on the impact of the Malaysian foreign policy on the Palestinian cause in the period 1981-2003.

Moreover, the study sheds light on the changes that occurred in the determinants of the Malaysian foreign policy, Malaysian institutions of decision's making, goals and implementations' tools of Malaysian foreign policy in relation to the Palestinian cause in the period 2003-2015. The study addresses the main question: How was the Malaysian foreign policy towards the Palestinian cause made during the period 2003 -2015? A number of sub-questions were addressed also.

The study used the systematic integration as the researcher used the approach of systems' analysis in addition to some other approaches which are the descriptive approach, the historical approach and the content analysis.

The study concluded to the following results:

1- The Malaysian foreign policy towards the Palestinian cause during the era of Mr. Mohammed Najib was in tune with the policy of Najib's predecessors particularly Mahathir Mohammed and Abdulla Badawi. Malaysia's position towards the developments on the Palestinian arena was clear. Malaysia condemned the Israeli aggression on Gaza in 2008-2009. It also condemned the continued Israeli siege and the Israeli aggression on Gaza in 2012. Malaysia supported Palestine in the bid in the United Nations to get membership in 2013 and it clearly denounced the Israeli aggression on the Gaza Strip in 2014. It also was neutral in the issue of the Palestinian split as Malaysia called on the Palestinian factions to end the national dispute and for unity government.

The study recommends the following:

1- Palestine has to pay more attention to promote political, economic and cultural relations with the Islamic countries that are economically developing especially in Asia such as Malaysia. Palestine should recognize that heading towards the east is currently beyond the mere admiration, but it is heading to a new international leadership.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- The Palestinian factions must realize that the Palestinian division affects not only the life in Palestine, but also it affects the international relations negatively, especially with countries that support the right of Palestine to be liberated. The Palestinian division makes solidarity issues problematic because of the multiplicity of Palestinian representation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول المحتويات

آية قرآنية ..... أ

الإهداء ..... ب

شكر وتقدير ..... ت

ملخص الدراسة ..... ج

ABSTRACT ..... ح

جدول المحتويات ..... د

الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة ١

أولاً: المقدمة: ٢

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٣

ثالثاً: أهداف الدراسة: ٤

رابعاً: أهمية الدراسة: ٤

خامساً: منهج الدراسة: ٥

سادساً: حدود الدراسة: ٦

سابعاً: أدوات جمع المادة العلمية: ٧

ثامناً: مصطلحات الدراسة: ٧

تاسعاً: الدراسات السابقة: ١٢

تعقيب عام على الدراسات السابقة: ١٨

الفصـــل الثاني السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ١٩٥٧م-١٩٨١م(إطار تاريخي) ١٩

مقدمة: ٢٠

المبحث الأول: السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم "تنكو عبد الرحمن": ١٩٥٧م-١٩٧٠م ٢١

المطلب الأول: دوافع دعم حكومة "تنكو عبد الرحمن" للقضية الفلسطينية ٢١

المطلب الثاني: دور حكومة "تنكو عبد الرحمن" في دعم القضية الفلسطينية ٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم "تون عبد الرزاق: ١٩٧١م-١٩٧٦م ٢٧
المطلب الأول: دعم القضية الفلسطينية على مستوى المحافل الدولية: ٢٨
المطلب الثاني: دعم الرأي العام والإعلام الماليزي لقضية فلسطين ٣١
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم "تون حسين أون": ١٩٧٦م-١٩٨١م ٣٣
المطلب الأول: دعم فلسطين على مستوى المنظمات الدولية ٣٣
المطلب الثاني: الاهتمام بقضية القدس ونبذ اتفاق كامب ديفيد ٣٧
أولاً: الاهتمام بقضية القدس: ٣٧
ثانياً: نبذ اتفاق كامب ديفيد ٣٩
المطلب الثالث: تطور علاقات ماليزيا بالدول العربية. ٤٠
أولاً: تطوير علاقات ماليزيا بالدول العربية..... ٤٠
ثانياً: الدعم المادي الماليزي للقضية الفلسطينية ٤١
خلاصة: ٤٣
الفصل الثالث: تطور السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ١٩٨١م-٢٠٠٣م ٤٤
مقدمة: ٤٥
المبحث الأول: شخصية مهاتير محمد وأثرها على السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية.... ٤٦
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ١٩٨١م-١٩٩٣م ٥٥
المطلب الأول: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والرأي العام وتقديم المساعدات المادية..... ٥٦
أولاً: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والرأي العام ٥٦
ثانياً: تقديم المساعدات المادية ٥٨
المطلب الثاني: فاعلية السياسة الخارجية الماليزية ٥٩
أولاً: على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي..... ٥٩
ثانياً: عداء واضح لدولة الاحتلال الإسرائيلي وإدانات متكررة للغرب. ٦١
المبحث الثالث: موقف ماليزيا من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني:١٩٩٣-٢٠٠٣م ٦٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مهاجمة وفضح الممارسات الإسرائيلية ٦٥
المطلب الثاني: الترحيب باتفاق أوسلو ورفض تطبيع علاقات ماليزيا مع دولة الاحتلال الإسرائيلي ٦٧
أولاً: الترحيب باتفاق أوسلو. ٦٧
ثانياً: رفض تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. ٦٨
المطلب الثالث: الاهتمام بالدعم الإنساني والاقتصادي للقضية الفلسطينية. ٦٩
خلاصة: ٧٠
الفصل الرابع: محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠٠٣-٢٠١٥ ..... ٧١
مقدمة: ٧٢
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية ٧٤
المطلب الأول: البيئة الداخلية ٧٤
أولاً: القيام بالواجب الديني تجاه فلسطين والقضية الفلسطينية. ٧٤
ثانياً: عناصر قوة الدولة أو المقدرات القومية. ٧٦
ثالثًا: التكوين الاجتماعي. ٨٤
رابعاً: الواقع الديمقراطي ٨٨
المطلب الثاني: البيئة الخارجية. ٨٨
أولاً: مرحلة التبعية السياسية والأمنية لبريطانيا. ٩٠
ثانياً: مرحلة انتهاج سياسة (النظر شرقا) والاهتمام بالدائرة الآسيوية ٩٢
ثالثاً: مرحلة القيادة الإقليمية. ٩٣
المبحث الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية ٩٧
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية ٩٧
أولا: النظام السياسي ومؤسساته. ٩٧
المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية ١٠١
خلاصة ١٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية:
٢٠٠٣-٢٠١٥ ..... ١٠٧
مقدمة: ١٠٨
المبحث الأول: أهداف السياسة الخارجية الماليزية ١٠٩
المطلب الأول: القيام بالواجب الديني والإنساني تجاه فلسطين. ١٠٩
المطلب الثاني: تنافس السلطة والمعارضة في استخدام القضية الفلسطينية ١١١
المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الماليزية..... ١١٤
خلاصة: ١٢٦
الفصل السادس: صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية ١٢٧
مقدمة: ١٢٨
المبحث الأول: الموقف الماليزي تجاه السلوك الإسرائيلي العدواني: ٢٠٠٣م -٢٠٠٦م. ١٢٩
المطلب الأول: دعم ومباركة الجهود الإسلامية والعربية المتعلقة بفلسطين..... ١٢٩
المطلب الثاني: الدعم الرسمي والشعبي الماليزي لفلسطين. ١٣٢
أولاً: تقديم الدعم الرسمي لفلسطين: ١٣٢
ثانياً: ظهور العديد من المؤسسات الشعبية الماليزية الداعمة لفلسطين:..... ١٣٢
المبحث الثاني: الموقف الماليزي تجاه التطورات السياسية الداخلية الفلسطينية: ٢٠٠٦-٢٠٠٨ ..... ١٣٤
المطلب الأول: مواقف ماليزيا من المستجدات الفلسطينية. ١٣٤
أولاً: الترحيب بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية:..... ١٣٤
ثانياً: عدم التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي: ١٣٥
المطلب الثاني: المساهمة في كسر الحصار..... ١٣٦
المبحث الثالث: الموقف الماليزي تجاه السلوك العدواني الإسرائيلي على قطاع غزة: ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م . ١٣٨
المطلب الأول: الدعم الرسمي الماليزي لفلسطين..... ١٣٨
أولاً: التحرك الدبلوماسي على صعيد المنظمات الدولية:..... ١٣٨
ثانياً: تقديم المزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني:..... ١٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدعم الشعبي الماليزي لفلسطين..... ١٤١
أولاً: المساندة الشعبية للشعب الفلسطيني: ١٤١
ثانياً: مساندة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الماليزية لقطاع غزة:..... ١٤٢
خلاصة: ١٤٥
الفصل السابع: السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠٠٩-٢٠١٥م..... ١٤٦
مقدمة: ١٤٧
المبحث الأول: موقف ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠٠٩-٢٠١٢ ..... ١٤٨
المطلب الأول: موقف ماليزيا تجاه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة: ٢٠٠٩-٢٠١٢ ..... ١٤٨
المطلب الثاني: موقف ماليزيا تجاه عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني على قطاع غزة عام ٢٠١٢ ..... ١٥٣
المبحث الثاني: موقف ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠١٣-٢٠١٥..... ١٥٨
المطلب الأول: موقف ودور ماليزيا تجاه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة: ٢٠١٣-٢٠١٥. ..... ١٥٨
المطلب الثاني: موقف ماليزيا تجاه طلب فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣ ..... ١٦١
المطلب الثالث: موقف ماليزيا تجاه عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني على قطاع غزة عام ٢٠١٤ ..... ١٦٣
المبحث الثالث: استشراف مستقبل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية ١٦٨
المطلب الأول: الواقع الماليزي ومدى تحولاته السياسية والاقتصادية والثقافية ١٦٨
المطلب الثاني: الواقع الفلسطيني ومدى قدرته على الوحدة والتواصل الخارجي ١٧٠
خلاصة ١٧١
الخاتمة..... ١٧٢
النتائج والتوصيات ١٧٣
قائمة المصادر والمراجع..... ١٨١
جدول المقابلات الشخصيات التي تمت مقابلتها ١٩١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: المقدمة:

تُعدّ ماليزيا واحدة من أقدم الدول التي لها علاقات مع الشعوب العربية، منذ زيارات التجار العرب الذين قدموا إلى شبه جزيرة المالايو، عام١٤٠١م للتبادل التجاري، والذين نجحوا في نشر الدين الإسلامي في هذه المنطقة؛ ومنذ ذلك الوقت وماليزيا لها علاقات قوية مع العرب.

وحالياً تعد ماليزيا من أهم الدول المهتمة بالتعاطي مع الشعب الفلسطيني وقضيته، لما تمثله من قضية مركزية للأمتين العربية والإسلامية، ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال اهتمام رؤساء الوزراء الماليزيين المتعاقبين بالقضية الفلسطينية بشكل عام وفترة السيد مهاتير محمد بشكل خاص، حيث أعلنت ماليزيا في عام ١٩٨١م قرارها منح منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل دبلوماسي كاملاً، وفي عام ١٩٨٩م تمَّت ترقية الوضع الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى، حيث أصبح التمثيل الفلسطيني مماثلاً لأية بعثة دبلوماسية دولية مقيمة في كوالالمبور.

كما واصلت ماليزيا نشاطها في حملة الحشد لدعم فلسطين على الصعيد الدولي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي والقمم الدولية التي انعقدت في المنظمة، ففي حين أنه يمكن تفسير ذلك على أنه مظهر من مظاهر التضامن الإسلامي في السياسة الخارجية لماليزيا؛ إلا إن سياسة ماليزيا تجاه فلسطين تقوم أيضاً على مبادئ الحق في تقرير المصير والعدالة والقيم الإنسانية.

فماليزيا تؤيد الجهود الدولية للتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، وهو الحل الذي يضمن احترام واستعادة حقوق الفلسطينيين، كما أن الدور الماليزي ركز لسنوات عديدة، من خلال دعوته في منابر عالمية مختلفة وأبرزها الأمم المتحدة، على ممارسة مزيد من الضغط الدولي لحمل حكومة الاحتلال الإسرائيلي على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة سنة ١٩٤٩م، ومنذ ١٩٦٩م وهذه اللجنة تعرض مسألة الانتهاكات الإسرائيلية الفادحة لحقوق الإنسان بحق الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وكذلك عندما كانت ماليزيا عضواً في مجلس الأمن في الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٩م إلى١٩٩٠م روَّجت لحقوق الفلسطينيين في جميع الجوانب، وكان لديها موقف حاسم فيما يتعلق بالجمود السياسي حول القضية الفلسطينية في مجلس الأمن آنذاك ولعبت دوراً حيوياً في ذلك بجانب عدد من دول عدم الانحياز، خاصة في الدفع نحو استصدار قرار مجلس الأمن رقم (٦٨١) الصادر عام ١٩٩٠م؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو القرار الذي يقضي بتوفير آلية رقابة أممية لضمان توفير الأمن والحماية للفلسطينيين في المناطق المحتلة.

وسلطت هذه الدراسة الضوء على السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، وركزت على واقع هذه السياسة والتحولات التي طرأت عليها خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٥م، كما ألقت الكثير من الضوء على محددات ومعالم هذه السياسة في الفترة ما بين ١٩٨١م -٢٠٠٣م وهي فترة رئاسة الوزراء الماليزية لصانع النهضة الماليزية مهاتير محمد.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظراً لأهمية السياسة الخارجية لدى الباحثين والعاملين في العلاقات الدولية لأية دولة باعتبارها امتداد طبيعي للسياسة الداخلية لهذه الدولة وصداها الخارجي، فإن دولة بأهمية ماليزيا في القارة الآسيوية النامية والمتجه إليها دوليا حديثاً للإستفادة من تجربتها في التنمية، جديرة بدراسة سياستها الخارجية خاصة تجاه القضية الفلسطنية التي تعتبر القضية الإسلامية والعربية الأهم، لذلك فقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على "السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥", وتوضيح أهدافها ومحدداتها وآلياتها والعوامل المؤثرة عليها ومواقف القوى الكبرى منها، لذلك تحددت مشكلة هذه الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

كيف تمَّ صُنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٥م؟

وتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

١. كيف تطورت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ما قبل ١٩٨١م؟
٢. كيف أثر تطور السياسة الخارجية الماليزية على القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٣م؟
٣. ما محددات ومؤسسات صنع القرار للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣ -٢٠١٥م؟
٤. ما أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣ -٢٠١٥م؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. إلى أي حدٍ دعمت السياسة الخارجية الماليزية القضية الفلسطينية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٩م؟

٦. ما أوجه الدعم التي تبنتها السياسة الخارجية الماليزية للقضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٩ –٢٠١٥؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

١. الكشف عن مواقف السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ما قبل ١٩٨١م.

٢. الوقوف على أثر تطور السياسة الخارجية الماليزية على القضية الفلسطينية بين عامي ١٩٨١م–٢٠٠٣م.

٣. التعرف إلى مؤسسات صنع القرار ومحددات السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣م–٢٠١٥م.

٤. تحليل أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣م–٢٠١٥م.

٥. تناول مواقف السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ٢٠٠٣م – ٢٠٠٩م.

٦. إبراز مواقف السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٩م – ٢٠١٥م.

رابعاً: أهمية الدراسة:

نبعت أهمية الدراسة من اعتبارات علمية وعملية عديدة، وذلك على النحو التالي:

- **الأهمية العلمية:**

تعد المعلومات التي طرحتها الدراسة، من خلال البحث والتوثيق والتحليل فيما يخص "السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية"، مساهمةً حان وقتها نظراً لندرة الدراسات في هذا الاتجاه، فالدراسة تعد جهداً مضافاً إلى أدبيات السياسة الخارجية الفلسطينية، وهي الدراسة الأولى التي تدرس الفترة الزمنية المحددة للدراسة، وهو ما يشجع الباحثين لاحقاً على الاهتمام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموضوع هذه الرسالة تأليفاً ودراسة وفهما لزيادة الوعي بما تمثله القضية الفلسطينية من اهتمام لدى دولة ناهضة مثل ماليزيا.

- **الأهمية العملية:**

حداثة موضوع الدراسة فيما يخص السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية وكمية المعلومات والمعارف والمعطيات التي تشملها الدراسة سيكون ملهماً ومفيداً بشكل عملي لكل من:

أ- القيادات الفلسطينية (الحكومية – الحزبية – الشعبية) لفهم طبيعة السياسة الخارجية الماليزية وتعاطيها مع القضية الفلسطينية مما يساعد في استقراء المواقف وتوقع ردود الأفعال وبناء قرارات وأخذ مواقف مناسبة بناءً على دراسات علمية.

ب-المراكز البحثية الفلسطينية: حيث غطت الدراسة نقصاً بحثياً في موضوعها، فهي مفيدة للمراكز البحثية الفلسطينية والمراكز البحثية المهتمة، فالموضوعات التي ناقشتها الرسالة ستفتح باب البحث فيما يستجد من مواقف سياسية لماليزيا.

خامساً: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على التكامل المنهجي، حيث استخدم الباحث منهجاً رئيسياً ومناهج عديدة مساعدة، هي على النحو التالي:

١. **منهج تحليل النظم:** يعد المنهج الرئيس للدراسة، وهو من أكثر المناهج استخداماً في حقل السياسة الخارجية لدولة تجاه أخرى، ويؤكد ديفيد أيستون أن فكرة النظم كإطار تحليل، بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية، لها دلالات تطبيقية، ومن ثم فهي تمثل نقطة بداية حقيقية في تطوير الدراسات السياسية. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي في أبسط صوره لا يعدو أن يكون دائرةً متكاملةً ذات طابعٍ ديناميكيٍ من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات.

يرتكز منهج تحليل النظم على مجموعة من "الفروض" التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية المهمة التي توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن أهم سمة شكلية يمكن ملاحظتها على اقتراب التحليل النظمي هو كثرة المفاهيم المستخدمة في التحليل. ويعلل أيستون ذلك بالإشارة إلى أنه إذا كان من الصعوبة بمكان الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، فإنه يمكن الاستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقياً من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد تمكن من القيام بالتحليل، وتوجيه الاهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي. كل ذلك انطلاقاً من أن المفاهيم تشير إلى متغيرات واقع الحياة السياسية. وأهم هذه المفاهيم: النظام، البيئة، الحدود، المدخلات، المخرجات، التحويل، التغذية الاسترجاعية.

أما المناهج المساعدة التي استخدمها الباحث لحاجة الدراسة فهي:

٢. **المنهج الوصفي:** هو المنهج الذي يجيب عن الأسئلة: من، وماذا، وأين، ومتى، وكيف. الهدف الرئيسي من هذا المنهج هو وصف بيانات وخصائص ما قيد الدراسة. ويُنفذ البحث الوصفي عندما يريد الباحث التوصل إلى فهم أفضل لموضوع معين.

٣. **المنهج التاريخي:** هو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أم إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات استشرافية.

٤. **أداة تحليل المضمون:** حيث استخدمها الباحث لتحليل مضمون بعض الوثائق والخطابات والمقابلات الخاصة التي أجراها للدراسة والتصريحات السياسية الصادرة عن قيادات سياسية ماليزية وفلسطينية.

سادساً: حدود الدراسة:

١- **الحد الموضوعي:** تناولت الدراسة طبيعة السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية.

٢- **الحد الزماني:** غطت الدراسة الفترة الزمنية بين عامي ٢٠٠٣م-٢٠١٥م، كما ألقت الضوء على فترة رئاسة مهاتير محمد ما بين عامي ١٩٨١م-٢٠٠٣م، فثمة متغيرات حصلت على الساحتين الماليزية والفلسطينية خلال فترة الدراسة، حيث شهد عام ٢٠٠٣م انتهاء فترة حكم مهاتير محمد واستلام نائبه عبدالله أحمد بدوي، وقدوم حركة حماس إلى الحكم في عام ٢٠٠٦، وما تبعه من فرض الحصار والاقتتال الداخلي الفلسطيني، الذي أدى بدوره إلى الانقسام السياسي، ثم العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م، وبعدها العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية في مايو ٢٠١٠م، ثم العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٢م، ثم العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٤م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **الحد المكاني:** تم اختيار دولة ماليزيا باعتبارها دولة ذات توجهات إقليمية، عربية إسلامية، ودولية واضحة كنموذج ناجح في الساحة الدولية ولها تأثيرها في التضامن مع القضية الفلسطينية. ومن المعلوم أن ماليزيا هي دولة تقع في جنوب شرق آسيا، تتكون من (١٣) ولاية و(٣) أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ (٣٢٩،٨٤٥) ك م٢. ويصل تعداد السكان إلى أكثر من (٣٠) مليون نسمة سنة ٢٠١٤م.

سابعاً: أدوات جمع المادة العلمية:

استخدم الباحث في هذه الدراسة أداتين من أدوات جمع المادة العلمية، والمتمثلة في:

- **المصادر الأساسية:** لجأ الباحث إلى استخدام المصادر الأساسية؛ حيث اعتمد على إجراء المقابلات الشخصية والاتصال بعدد من المسؤولين والخبراء والمختصين ذوي الصلة بموضوع الدراسة.
- **المصادر الثانوية:** استعان الباحث بالمصادر الثانوية لإتمام بحثه، حيث لجأ إلى (الكتب، الدراسات، الرسائل العلمية، الدوريات، الجرائد، الشبكة العنكبوتية باللغتين العربية والإنجليزية).

ثامناً: مصطلحات الدراسة:

جدول مصطلحات الدراسة

م	المصطلح	المعنى	التوثيق
1	السياسة الخارجية	مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية، عبر تلك السلوكيات الرسمية التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يهدفون من خلالها للتأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى.	محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط٢،١٩٩٨)، ص ٨.
٢	حركة عدم الانحياز	حركة عدم الانحياز هي إحدى النتائج التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية، التي كانت بين العام ١٩٣٩ – والعام ١٩٤٥ م، وقد تم إنشاء هذه الحركة بمشاركة بعض الدول، وكانت	سماعيل صبري مقلّد، عدم الانحياز بين الإيديولوجية والتطبيق، مجلة السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	المصطلح	المعنى	التوثيق
		نتيجة مباشرة للحد من الحرب التي حدثت بعد ذلك، وسميت بالحرب الباردة، التي كانت تتصاعد وتيرتها من جهة بين المعسكر الذي يضم حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، وهو المعسكر الغربي، ومن جهة أخرى المعسكر الذي يضم الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو وهو المعسكر الشرقي، وقد تم إنشاء هذين المعسكرين عقب انتهاء الحرب الكبرى الثانية، وبعد تدمير دول المحور، وقد كان من أهم أهداف هذه الحركة الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة.	الدولية، مصر، العدد ٤، ١٩٧٦.
٣	المجتمع الدولي	جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وكل دولة عضو في الأمم المتحدة هي تلقائياً عضو في المجتمع الدولي، باعتبار أن الأمم المتحدة هي أوسع منظمة عالمية من ناحية العضوية، ولا توجد أي منظمة دولية أو إقليمية أخرى تتسع لعدد من الدول مثلما تتسع له الأمم المتحدة، ووفق ميثاق الأمم المتحدة، كل دولة عضو هي دولة مستقلة ذات سيادة، ويجب احترام إقليمها الجغرافي، واحترام ما يصدر عنها من قوانين لتنظيم شؤونها الداخلية. وما دامت الدولة قد قبلت أن تكون عضواً في الأمم المتحدة، فإنها تحترم ميثاق المنظمة وتدافع عن تطبيقه.	عبد الستار قاسم، تعريف المجتمع الدولي، الجزيرة نت، ٢٠١١/١/١٨.
٤	القيم الآسيوية	يقصد بالقيم الآسيوية، القيم التي تتجلى في ماليزيا من نواحٍ عديدة أهمها الملامح الثقافية للمالايا، وتتمثل بصورة أساسية في الكنفوشيوسية التي تؤكد على مجموعة من القيم مثل التزام الحاكم بإطار أخلاقي وطاعة الشعب للحاكم، واحترام الوالدين، والأكبر سنا، والالتزام الأسرى، والانتماء للحاكم وللنظام، وتجنب الصراعات والتأكيد على ثقافة الاتفاق، وهي إلى جانب ذلك تؤمن بحكم الأفضل الذي يعد مصدراً للقوة، ولكنها ليست القوة المنفلتة وإنما القوة المنضبطة بالقيم الموجهة لصالح الجميع.	محمد سليمان طابع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨، ص٣٠
٥	التطبيع مع إسرائيل	المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بين فلسطينيين أو عرب وإسرائيليين (أفراداً كانوا أم مؤسسات) ويهدف عدم التطبيع	موقع الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل BDS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	المصطلح	المعنى	التوثيق
		صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني، وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الثقافي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية.	
٦	منظمة المؤتمر (الإسلامي OIC)	Organization of Islamic conference تعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، وتضم في عضويتها سبعاً وخمسين (٥٧) دولة عضوا موزعة على أربع قارات. وتعتبر المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لصون مصالحه والتعبير عنها تعزيزاً للسلم والتناغم الدوليين بين مختلف شعوب العالم. وقد أنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عقدت في الرباط بالمملكة المغربية يوم ١٢ رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩) رداً على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة.	موقع منظمة المؤتمر الإسلامي. http://www.oic-/oci.org/oicv3
٧	المنظمة الوطنية الملايوية المتحدة، الآمنو (UMNO)	United Malays National Organization هو الحزب الحاكم في ماليزيا منذ استقلالها في خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن، ويعرف الحزب نفسه بأنه حزب وطني مالايوي يتبنى الإسلام المعتدل، ويمثل تطلعات أبناء الملايو وغيرهم من أهل الأرض، مما يجعله حامي هوية الملايو وسيادتهم على ماليزيا. وحالياً يرأس الحزب رئيس الوزراء الحالي داتو تون نجيب عبد الرزاق.	محسن صالح، الخريطة السياسة الماليزية، الجزيرة نت، ٢٠١٣/٦/١
٨	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)	United Nations Conference on Trade And Development هو الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة التي تدعو إلى التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. ونحن نساعد البلدان في عموم المنطقة العربية على بناء وتبادل	موقع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	المصطلح	المعنى	التوثيق
		حلولها الخاصة للتحديات الإنمائية ضمن مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي: التنمية المستدامة، الحكم الديمقراطي وبناء السلام، بناء القدرة على مواجهة المناخ والكوارث.	
٩	منظمة الشباب الإسلامي (ABIM)	Angkatan Belia Islam Malaysia أكبر المنظمات غير الحكومية في ماليزيا وأكثرها نفوذاً وهي تدعو إلى مزيد من الأسلمة في ماليزيا وإن كان بشكل تدريجي ومعتدل، كما تدعو إلى توثيق الصلات مع العالم الإسلامي وبذل مزيد من الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعمها رسمياً والسماح للمنظمة بالتدخل الإغاثي وتدشين الفعاليات التضامنية.	موقع منظمة الشباب الإسلامي بماليزيا. http://www.abim.org.m/y
١٠	دول الكومنولث	منظمة دولية تضم (٥٣) دولة من مستعمرات بريطانية سابقة وتشتمل (٢٥) منطقة تحت الحماية البريطانية، تبلورت الرابطة في صيغتها المعروفة منذ إعلان وستمينستر عام ١٩٣١، وقد أسستها بريطانيا وكندا وأستراليا وإيرلندا ونيوزيلندا ونيو فاوندلند وجنوب أفريقيا، ويبلغ سكان هذه الرابطة نحو (١,٧) مليار شخص، أي ربع سكان العالم. ومن بين أغنى الدول الأعضاء أستراليا وبريطانيا وكندا ومن أفقرها بنغلاديش. والكومنولث ليس اتحاداً سياسياً وليس لأعضائه ميثاق، فهو أقرب إلى ناد يوقع أعضاؤه على إعلانات تجسد مبادئهم المشتركة، فهو فضاء للتبادل في مجالات الاقتصاد والتربية والقضاء والإعلام والاتصال .وتشكل بريطانيا أهم ممول لنشاط رابطة الكومنولث.	رابطة الكومنولث ومنظمة الفرنكفونية، الجزيرة نت.
١١	التنمية البشرية	بحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٩٩٠، فإن مفهوم التنمية البشرية يشير إلى عملية توسيع خيارات البشر ومن ضمن هذه الخيارات، العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب	UNDP, Human development report 1990 (New York:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	المصطلح	المعنى	التوثيق
		المعرفة، والتمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز، ومن ثم فإن عملية التنمية البشرية تتركز على بناء القدرات البشرية، والتوظيف الكفء لهذه القدرات في جميع مجالات النشاط الإنساني.	Oxford University press,1990)p.9
١٢	التضامن الإنساني الدولي	عرفت الأمم المتحدة التضامن الإنساني بأنه تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، ليعيش العالم بأمن وسلام، لأنه مقياس لتطور الأمم والشعوب ومواكب للبعد الإنساني الذي يبرز الجوانب المضيئة للمسيرة الإنسانية النبيلة للبشرية أجمع.	صفحة اليوم العالمي للتضامن الإنساني، موقع الأمم المتحدة. http://www.un.org/ar/events/humansolidarityday/background.shtml
١٣	مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي(APEC)	Asia-Pacific Economic Cooperation يمثل قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي "آبيك" "منتدى دولي بين حكومات يسعى لدعم النمو المستدام والتكامل الاقتصادي وتقليص الحواجز التجارية في مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي ، والالتزامات التي صدرت في(آبيك) غير ملزمة ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع بخلاف القرارات التي تتخذ في منظمة التجارة العالمية، وتمثل اقتصاديات الدول الأعضاء وعددها (٢١) دولة في (آبيك) نحو(٤٠) بالمئة من سكان العالم، ونحو (٥٥) بالمئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي و(٤٤) بالمئة من التجارة العالمية.	قمة «آبيك» تسعى لدعم التكامل الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي –شبكة الإعلام العربية– ٤ نوفمبر ٢٠١٤.
١٤	رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN)	Association Of South East Asian Nations دول الآسيان، تجمّع اقتصادي سياسي يضم عشر دول، من أهدافه تسريع النمو الاقتصادي بجنوب شرق آسيا، إلى جانب إقامة منطقة تجارة حرة بين الأعضاء، يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية. وقد أقام التجمع كذلك شراكات اقتصادية مع الولايات	رابطة دول جنوب شرقي آسيا، الجزيرة نت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	المصطلح	المعنى	التوثيق
		المتحدة واليابان والصين، وقد تأسست رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) في ٨ أغسطس/آب ١٩٦٧ في بانكوك بتايلند من خمس دول هي أندونيسيا، وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند، واتخذت جاكرتا مقراً لها.	

تاسعاً: الدراسات السابقة:

وجد الباحث عدداً من الدراسات والمراجع التي تناولت السياسة الخارجية الماليزية مع الدول العربية بما فيها فلسطين، وأيضاً العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن أبرز هذه الدراسات:

أ-**الدراسات العربية:**

١- هبة محمد حسن الإبياري (**الأبعاد المؤثرة على دوائر السياسة الخارجية الماليزية لمهاتير محمد**)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة القاهرة ٢٠١١م.

تناولت هذه الرسالة المحددات السياسة في السياسة الخارجية الماليزية بشكل عام وهياكلها وتداعيات الواقع القيمي على هذه السياسة، وتناولت العلاقات السياسية الماليزية مع دول مثل؛ (اليابان، الصين، الهند، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، المنطقة العربية)، وحددت هذه الدراسة مجال البحث في الفترة من ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٣، فبداية الدراسة تمثل فترة تولي مهاتير محمد الحكم في ماليزيا والتي انتعشت خلالها السياسة الخارجية الماليزية انتعاشا كبيرا، إذ لحقتها عدد من التغيرات الإيجابية التي شكلت علامة فارقة في التاريخ الماليزي بل في تاريخ الدول النامية أيضا، ونهاية الدراسة هي نهاية حكمه، وقد استخدمت الدراسة منهج النسق العقيدي (وهو المنهج الذي حاولت به الباحثة بناء صورة متكاملة للنسق العقيدي لصانع القرار في ماليزيا عبر أداة النهج الإجرائي، لعل المأخذ على هذه الرسالة أن جزءاً كبيراً منها تمَّ تناوله في كتاب جابر عوض آنف الذكر، ورغم أن الرسالة تزيد عن ١٥٠ صفحة؛ إلا أن الجزئية التي تتحدث عن العلاقة بالعرب والمسلمين بما فيها القضية الفلسطينية لا تتجاوز (٢٥) صفحة.

٢- غزلان محمود محمد (**العلاقات العربية الماليزية. الواقع وآفاق المستقبل**)، رسالة ماجستير، غير منشورة، إشراف: أ. د. جابر عوض، معهد البحوث العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حاولت الباحثة إزاحة الستار عن العلاقات الماليزية – العربية خلال خمسة عقود من الزمان منذ تأسيس العلاقات بين ماليزيا ومصر في الخمسينيات وحتى ٢٠٠٣، فبدأت بتوصيف التجربة الماليزية في التنمية، واعتبرت أن هذه التجربة بمثابة الأساس الذي انطلقت منه ماليزيا في الجوانب السياسية والثقافية وغيرها، ولم تغفل الباحثة كافة الأطراف ذات العلاقة بصنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه العرب، مع التركيز على التوزيع العرقي، ثم انتقلت الباحثة للحديث عن العلاقات الثقافية بين العرب وماليزيا، ثم تحدثت عن العلاقات السياسية بين الجانبين، وأخيراً تناولت العلاقات الاقتصادية، وقد استخدمت الباحثة منهج (دراسة الحالة) لأنه بحسب الباحثة، يعد من أقدم المناهج الوصفية المستخدمة في العلوم الاجتماعية، ويركز هذا المنهج على حالة معينة يستهدف دراستها، وحاولت الباحثة في دراستها العمل على ربط نجاحات مليزيا التنموية والقضاء على مشكلات التعدد العرقي، وإمكانية الاستفادة من ذلك في إنجاح التجارب التنموية في الدول العربية، وكذلك إيجاد السبب لتطوير العلاقات العربية الماليزية في المستقبل القريب.

٣- فادي أحمد رمضان **(البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الإستفادة الفلسطينية :١٩٨١-٢٠٠٣)**، رسالة ماجستير، غير منشورة، إشراف د. أحمد جواد الوادية، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة ٢٠١٥.

تناولت هذه الدراسة أبعاد الحكم الرشيد المرتكز على التنمية الشاملة في ماليزيا وكيفية الإستفادة منها فلسطينيا، وقد اختار البحث الفترة الزمنية التي حكم فيها مهاتير محمد، لأنه بحسب الباحث قد امتلك فكرا تنمويا ساعده في تحقيق التنمية في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأصبحت ماليزيا في عهده من الدول التي يشار إليها تنمويا ، وقد أراد الباحث إسقاط النموذج الماليزي على الحالة الفلسطينية، لتطوير النظام السياسي والإقتصادي خاصة بما يتلائم مع الظرف الاستثنائي الذي تعيشه الحالة الفلسطينية، مستعرضا الباحث خلال ذلك التعريف بالحكم الرشيد وصفاته ومحدداته، وتقييم واقع الحكم الرشيد في كل من ماليزيا وفلسطين، التعريف بمراحل نشأة التنمية الماليزية، ودور القائد السياسي في التجربة السياسة الماليزية، التعريف بنظام الحكم في فلسطين وكيف يمكن أن يستفيد من التجربة الماليزية، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي بناء على طبيعة الدراسة حيث جمع المعلومات وتحليلها، كما استخدم المنهج المقارن في تعاطيه مع التجربة الماليزية والحالة الفلسطينية، كما استخدم منهج تحليل النظم والمنهج الاستقرائي في تعاطيه مع مستقبل الحكم الرشيد في ماليزيا وفلسطين، وقد خلص الباحث إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة قوية بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البعد السياسي للحكم الرشيد والتنمية في الدولة، وأنه لا وجود لتنمية بلا مؤسسات قوية في الدولة تعمل عليها وتستقرأ مستقبلها ووجود قائد لديه رؤية لها، بالإضافة إلى منظومة قيم سياسية تحكم العملية ككل؛ وهو ما توفر إلى حد بعيد في التجربة الماليزية، وكانت من أهم نتائج الدراسة وجوب العودة إلى الوحدة السياسية والمجتمعية الحقيقية بين كل الفصائل الفلسطينية وخاصة بين حركتي حماس وفتح من خلال حكومة وطنية لا تفرق بين فئات المجتمع الفلسطيني حتى يبدأ الحكم الرشيد في فلسطين أول مراحله.

٤- جابر سعيد عوض وآخرون **(السياسة الخارجية الماليزية)**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

تكون الكتاب من مجموعة من الدراسات والأبحاث والمقالات لمختصين في العلوم السياسية، تتحدث في مجملها عن كيفية وأجهزة صنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه الدول الكبرى، والمنطقة العربية، المنظمات الدولية وغيرها، فضلاً عن مسائل التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والثقافي بين ماليزيا ودول الجوار. تجدر الإشارة إلى أن أهمية هذا الكتاب تنبع في كون الأوراق المقدمة لأشخاص ذوي اختصاص، بجانب بعض الأوراق التي قدمها ساسة ودبلوماسيون.

٥- دراسة ماجدة صالح **(السياسات الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية)**، المؤتمر السنوي الثالث لبرنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م

رصدت الدراسة أهمية الدائرة العربية بالنسبة لسياسة ماليزيا الخارجية، وركزت على أهم المحددات الأساسية التي تميز سياسة ماليزيا تجاه المنطقة العربية، بالإضافة إلى علاقات ماليزيا مع الدول العربية في كل من البعد الديني والبعد السياسي الذي يتضمن موقف ماليزيا من الصراع العربي الإسرائيلي، قضية الإرهاب، اجتياح العراق، نزع أسلحة الدمار الشامل، العولمة وصدام الحضارات، والدور الخارجي في إصلاح الشرق الأوسط.

٦- دراسة زينب عبد العظيم، **(علاقات العرب مع دول جنوب شرقي آسيا)**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م.

ركزت هذه الورقة البحثية على علاقات الدول العربية مع عدد من الدول الآسيوية ومن بينها ماليزيا، حيث تناولت البعدين الاقتصادي والسياسي في العلاقات بين الجانبين، وأهمية الاعتمام العربي بدعم علاقتها مع ماليزيا وعدد من الدول الآسيوية خاصة في ظل الاهتمام الإسرائيلي بدعم العلاقات مع هذه الدول الآسيوية. ولعل المسألة الأهم في الدراسة هي تركيزها الكبير على البعد الاقتصادي وإبراز أثره في البعد السياسي والأبعاد الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- موسوعة كمال المنوفي وآخرون **(الأطلس الماليزي)**، مركز الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦م.

موسوعة علمية تحلل تطور السياسة الخارجية الماليزية من مرحلة التبعية الأمنية والسياسية لبريطانيا (١٩٤٧-١٩٧٠)، ثم مرحلة الاستقلال والنظر إلى الشرق الأوسط وظهور البعد الإسلامي (١٩٧٠-١٩٨٥)، انتهاءً بمرحلة القيادة الإقليمية، ويتطرق الأطلس - أيضاً-إلى العلاقات الماليزية العربية.

لقد أَولى الأطلس اهتماماً بالغاً برصد الدور الرئيس للإسلام كأحد أهم المحددات في العلاقات الماليزية؛ حيث يعد الإسلام اطاراً مرجعياً عاماً يمارس أثراً إيجابياً في تفعيل العلاقة بين الطرفين الماليزي والعربي بالشكل الذي يؤدي إلى تقارب الرؤى وتطابق المواقف في كثير من القضايا المشتركة.

٨- عبد الرحيم عبد الواحد، **(مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية)**، ماليزيا: إصدارات بلاندوك المحدودة، ٢٠٠٣م.

يُعد هذا الكتاب واحداً من أبرز الكتب العربية التي تناولت العلاقات العربية الماليزية، من كافة الابعاد السياسية والاقتصادية والإسلامية، هذا علاوة على إبحاره في العلاقات الثنائية بين ماليزيا والسعودية، والامارات، واليمن، والكويت، والبحرين، والسودان؛ لذا فهو من أهم الكتب التي تناولت العلاقات ذات الطابع الثنائي بين ماليزيا والدول الإسلامية.

ب-الدراسات الأجنبية:

٩- Anidah Binti Robani, Malaysian Government towards the Palestinian Issue 1957-1989, by Islamic international university Malaysia, 2001.

تناولت الدراسة سياسة الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة ١٩٥٧-١٩٨٩، وهي في الأصل رسالة ماجستير تمت مناقشتها وإقرارها في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام ٢٠٠١م.

وتكونت الدراسة من ثمانية فصول، تناول الأول منهجية الدراسة وأدبياتها، وتناول الفصل الثاني جذور القضية الفلسطينية وانعكاساتها على الأمة الإسلامية، في حين تناول الفصل الثالث الإسلام في ماليزيا المعاصرة، وتحدث الفصل الرابع عن موقف ودور الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في عهد رئاسة وزراء السيد تونجو عبد الرحمن ١٩٥٧-١٩٧٠م، أما الفصل الخامس فتطرق إلى موقف ودور الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد رئاسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزراء السيد تون عبد الرزاق ١٩٧١-١٩٧٦م، والفصل السادس بحث في موقف ودور الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد رئاسة وزراء السيد تون حسين عون ١٩٧٦-١٩٨١م، أما الفصل السابع والأخير فتحدث عن موقف ودور الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد رئاسة السيد مهاتير محمد ١٩٨١-١٩٨٩م.

تجدر الإشارة إلى أن الباحثة قامت بنشر رسالتها على شكل كتاب في عام ٢٠٠٣، مضيفةً التطورات التي حصلت حتى عام ٢٠٠٣م.

١٠- Imankalyan Lahir, (Malaysia's Foreign Policy Under Mahathir Mohammad), Paperback – January 1, 2009

تناول هذا الكتاب السياسة الخارجية لماليزيا في عهد مهاتير محمد في الفترة ١٩٨١-٢٠٠٣م، حيث تناول الأهداف والأبعاد والمحددات، وركز على الأبعاد الاقتصادية والعوامل الخارجية وأثرها على السياسة الخارجية الماليزية، ولم يغفل الكتاب أثر علاقة ماليزيا بمجموعة الآسيان (ASEAN) ومجموعة ال ١٥ (G15) ومجموعة ال ٧٧ (G77).

تحدث الكتاب – أيضا-عن واقعية مهاتير محمد في تعامله مع الخارج وخاصة بريطانيا والكومونولث وأندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند. مشيراً إلى أن مهاتير محمد جعل التعامل مع الأطراف المذكورة ضمن أولويات الأمن القومي الماليزي وكسوق واسعاً للسلع والخدمات الماليزية.

١١- Johan Saravanamuttu (Author), **(Malaysia's Foreign Policy, the First Fifty Years: Alignment, Neutralism, Islamism)**, August 27, 2010.

جسد هذا الكتاب السياسة الخارجية في ماليزيا على مدى خمسين عاماً الأولى وخارجها، منذ تاريخ الاستقلال الرسمي للبلاد في عام ١٩٥٧. وقدم المؤلف الروايات التاريخية حول ممارسات السياسة الخارجية والنتائج خلال فترات زمنية متميزة من الحكم والسياسة والإدارة.

وتناول الكتاب علاقات ماليزيا بدول الجوار، فضلاً عن تحليل الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية الماليزية. ويفترض المؤلف أن السياسة الخارجية يجب أن تكون موضع تقدير؛ لأنها جاءت نتاج تفاعل العمليات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الثقافة السياسية الماليزية.

١٢- Karminder Singh Dhillon (Author), (**Malaysian Foreign Policy in the Mahathir Era 1981-2003: Dilemmas of Development**)

نظر الكتاب إلى رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد بأنه الراسم الوحيد للسياسة الخارجية للبلاد؛ إذ إن السياسة الخارجية الماليزية في عهد مهاتير كشفت عن شخصيته الدبلوماسية وأسلوبه في القيادة. وتناول هذا الكتاب مبادرات السياسة الخارجية الرئيسية في فترة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مهاتير وعددها سبع، وتتمحور حول: مكافحة الإرهاب، الكومنولث، التوجه نحو الشرق والعالم الثالث، وخطب المؤتمرات ودول الإقليم والدول الإسلامية، وغيرها.

وتناول المؤلف أهمية السياسة الخارجية وأساليب تعاملها مع المخاوف الطائفية، وحاجة النظام الماليزي للحفاظ على الاستقرار الداخلي. كما تناول الضغوط الخارجية، بما في ذلك المخططات السياسية والاقتصادية لليابان، وموقف الدفاع في سنغافورة، والأهمية المتزايدة للصين في المنطقة.

١٣- Ahmad Faiz Abdul Hamid, Malaysia and South- South Co-ooperation During Mahatir Era: Determinig Factors And Implications, 2005.

تحدث الكتاب عن أثر قناعات مهاتير محمد ورؤيته لأهمية قضايا الجنوب في السياسة الخارجية الماليزية. وتمحور الكتاب حول إظهار جملة الأهداف من وراء الاهتمام المهاتيري، وذلك لمحاولة ماليزيا خلق شركاء جدد وإيجاد أسواق جديدة وخلق فرص للاستثمار في دول الجنوب بما يحقق أهداف ماليزيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الداخل من ناحية، وبما يعزز تعاون بلدان الجنوب مع بعضها البعض بهدف الحد من الاعتماد على دول الشمال من ناحية أخرى.

١٤- Abdul Razak Baginda (Editor), Malaysia and the Islamic World, Rhythm Publishing Co. Sdn. Bhd, Malaysia 1998.

ورقة بحثية (عبد الرازق باجندا، ماليزيا والعالم الإسلامي، طباعة شركة ريزم، ماليزيا ١٩٩٨) تناولت هذه الورقة البحثية علاقات ماليزيا مع الدول العربية والإفريقية والإسلامية، كما تناولت التعاون الحالي بين ماليزيا والأطراف المذكورة في المجالات الاقتصادية والسياسية، هذا فضلاً عن التطرق إلى مسائل التعاون في إطار الإغاثات والمساعدات الإنسانية والتضامن لنيل الاستقلال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة برز للباحث تعليقات عدة تتمثل في الفجوة البحثية التي يعرضها الباحث من خلال الجدول التالي:

جدول الفجوة البحثية

الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	الدراسة الحالية
تناولت الدراسات السابقة التطور التاريخي للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٥٧-٢٠٠٣.	لم تغط الدراسات السابقة من المرحلة التاريخية موضوع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٩.	سيقوم الباحث بدراسة موضوع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بشكل خاص.
تناولت الدراسات السابقة واقع السياسة الخارجية الماليزية بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٥ بشكل عام.	لم تغط الدراسات السابقة موضوع واقع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٥.	سيقوم الباحث بدراسة واقع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٥ بشكل خاص.
تناولت الدراسات السابقة مستقبل السياسة الخارجية الماليزية بشكل عام.	لم تغط الدراسات السابقة موضوع مستقبل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية.	سيقوم الباحث بدراسة مستقبل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــــل الثاني

السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية:

١٩٥٧م-١٩٨١م (إطار تاريخي)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدمة:

اتبعت السياسة الخارجية الماليزية، منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧م، سياسة الحياد والاندماج الإقليمي، لكن خطواتها في هذا الشأن اتخذت أسلوباً متدرجاً كون حكومة "تنكو عبد الرحمن" كانت محكومة بالتبعية لبريطانيا، خاصة وأن الأخطار الداخلية المتمثلة في الاشتراكيين والشيوعيين كانت تتهددها، كما أن التهديد الخارجي – أيضاً– جعلها دائماً بحاجة للغرب الذي كان يشكل مصدراً شبه وحيد أعانها على حفظ أمنها في محيطها الإقليمي، وربما كان هذا الأمر دائماً ما يؤرق "تنكو عبد الرحمن" خلال السنوات الأولى من حكمه.

مع مرور الوقت بدت ماليزيا أكثر تحرراً من التبعية للغرب وإن كانت قد انفتحت على الجميع، وخصوصاً دول أوروبا الشرقية، وهو ما شكل ضربة سياسة للأحزاب الشيوعية والاشتراكية في الداخل، لكن علاقاتها مع الغرب اتخذت طابع الندية على عكس علاقاتها مع بريطانيا، مما حررها من هذه الأخيرة؛ لذلك بدت سياستها الخارجية أكثر تحرراً نحو العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص، كونها تحظى بغالبية سكانية من شعب الملايو المسلم.

أخذ تطور السياسة الخارجية الماليزية تجاه العالم الإسلامي خطواتٍ متسارعةً في عهدي تون عبد الرزاق وتون حسين أون، خاصة وأن نهاية عهد "تنكو عبد الرحمن" قد شهدت تحولات جذرية في الشرق الأوسط بعد هزيمة ١٩٦٧م وما تلاها من إحراق المسجد الأقصى، وهو ما جعل ماليزيا أكثر قرباً من العالم الإسلامي والعربي، خاصةً وأنها شكلت أحد أقطاب منظمة المؤتمر الإسلامي، فكان دورها الإيجابي من خلال المنظمة المذكورة قد عزز من علاقاتها مع العالم العربي، كما أن مشاركتها الفاعلة في حركة عدم الانحياز ودورها الداعم للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية كان كفيلاً بتوطيد علاقاتها مع العالم العربي والإسلامي.

تناول هذا الفصل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال المرحلة من عام ١٩٥٧م حتى عام ١٩٨١، وذلك عبر ثلاثة مباحث رئيسية تم تقسيمها وفقاً لثلاث حكومات ماليزية مختلفة شهدتها تلك المرحلة الزمنية من عمر السياسة الخارجية الماليزية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:
السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم "تنكو عبد الرحمن": ١٩٥٧م-١٩٧٠م

لم تكن قضايا العالم الإسلامي حاضرة في السياسة الخارجية الماليزية خلال السنوات الأولى من حكمه؛ لأن حداثة استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧م، لم تُمكن الشعب الماليزي ذا الأغلبية المسلمة من قول كلمته، كما أن دور المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة في وضع الخطوط العريضة للدبلوماسية الماليزية الإسلامية، لم يأخذ طريقه نحو الضغط على حكومة "تنكو عبد الرحمن" أول رئيس وزراء ماليزي قبل عام ١٩٦٧م، من اتباع سياسة خارجية داعمة للقضايا الإسلامية لا سيما القضية الفلسطينية؛ "لأن انشغال الحكومة بالقضايا الداخلية والتبعية إلى بريطانيا قد حالت دون ذلك، لكن التحول الجذري في موقف الحكومة الماليزية من القضية الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧م، لم يوقفه أو يؤثر عليه سلباً ذلك التنافس الداخلي المحموم بين حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة وحزب الإسلام الماليزي؛ لأن الدعم بدأ في إطاره السياسي والإنساني وتحول مع مرور الوقت إلى إسلامي" [مجلة شئون ماليزيا الخارجية ديسمبر ١٩٦٩م، ص ٢,٣]

المطلب الأول: دوافع دعم حكومة "تنكو عبد الرحمن" للقضية الفلسطينية

من الصعوبة بمكان الحديث عن دورٍ ماليزيٍ حقيقيٍ تجاه القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٦٧م، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: حداثة استقلال هذا البلد وانشغاله بقضاياه الداخلية التي كانت تُهدد الوحدة السياسية لماليزيا، ودور الغرب في الضغط على الحكومة وترويضها بما لا يخدم مصالح العالم الإسلامي، مستغلاً حاجتها إلى ترتيب أمورها الداخلية التي تتطلب استقراراً أمنياً ودفاعياً، واعتمادها الكلي على بريطانيا في هذا الشأن كونها عضواً في الكومنولث، فكلها أمور حالت دون تمكن حكومة ""تنكو عبد الرحمن"" من تبني سياسة خارجية فاعلة تجاه القضايا الإسلامية.

ورغم تبعية ماليزيا للغرب وحرصها على البقاء في الكومنولث الذي سيُمكنها من إقامة علاقات وثيقة مع القوى الغربية خلافاً لبريطانيا العظمي، مثل أستراليا ونيوزيلندا، وكذلك الدول الآسيوية والأفريقية الأعضاء في الكومنولث، وذلك حسب قناعة "تنكو عبد الرحمن"، إلا أن هذا الأخير لم يكن قادراً على إخفاء رغبته وطموحه في تعزيز علاقات ماليزيا بالعالم الإسلامي، حين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال عباراته الشهيرة "إن حلمي يتمثل في إنشاء كومنولث لجميع الدول الإسلامية على غرار نموذج الكومنولث البريطاني، إذا كان الكومنولث البريطاني قادراً على توحيد وئام شعوب من أربع مناطق مختلفة من العالم، لماذا لا يمكن للعالم الإسلامي الانضمام معاً في رباط مشترك من الصداقة، وبالتالي المساهمة في تحقيق انسجام دولي". (أبو ركبة، ٢٠١٠: ص٤)

لكن يبدو أن تطلعات "تنكو عبد الرحمن" نحو العالم الإسلامي سرعان ما بدأت تتحقق خلال النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي، "فقد ساعده على ذلك تراجع أهمية تبعيته لبريطانيا التي كان يعتقد أنها الحامي من أخطار الشيوعية. ولأن العلاقات الدولية متغيرة انفتحت ماليزيا على دول أوروبا الشرقية الشيوعية والكثير من دول آسيا وأفريقيا معلنة استقلالها عن التبعية لبريطانيا، الأمر الذي جعلها تأخذ طريقها نحو البحث عن هويتها الإسلامية، خاصةً وأن أحداث الشغب التي وقعت في ١٣ مايو ١٩٦٩م قد أعادت الثقة لشعب الملايو المسلم. (Robani,2011.p19).

إلى جانب البُعد الإسلامي الذي كان دافعاً مهماً نحو الدعم الماليزي الرمزي لقضايا العالم الإسلامي وقضية فلسطين على وجه التحديد، "فإن البُعد الإنساني كان حاضراً بقوة، نظراً للطبيعة التعددية التي تُميز المجتمع الماليزي، خاصةً وأن المنظمة الوطنية الماليزية كان يقع على عاتقها التوفيق بين أمرين مهمين، **الأول:** يتعلق باستيعاب كافة الطموحات العرقية المتعددة للائتلاف الوطني (BN) (انظر: http://pulpit.alwatanvoice.com)

والثاني: مرتبط بحاجتها لإظهار التزامها بالإسلام كنوع من الحفاظ على دعم شعب الملايو المسلم، لذلك اتسمت حكومة "تنكو عبد الرحمن" بالطابع البراغماتي الذي يسعى دائماً للتعايش مع التعددية العرقية التي لا ترى في مواقف بلادها الخارجية إلا بعداً إنسانياً، إلى جانب شعب الملايو المسلم الذي يتطلع لدور ماليزي إيجابي في قضايا العالم الإسلامي.

وفي السياق نفسه بدأت حكومة "تنكو عبد الرحمن" تبني موقفاً داعماً لقضايا العالم الإسلامي مع مرور الوقت؛ لأن عدم التفاتها للقضايا الإسلامية كان سيسيئ للمنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، ويمكن أن يضعها في موقف محرج في أوساط الناخبين؛ الأمر الذي جعل من دعمها للقضية الفلسطينية أمراً محتوماً، أو بعبارة أخرى ضرورة سياسية لا يمكن التغاضي عنها، خاصةً وأن النفوذ الإسلامي المتنامي في الداخل الماليزي، جعلها أكثر توجهاً نحو دعم نضال الشعب الفلسطيني بعد عام ١٩٦٧م، "فبالرغم من محاولات رئيس الوزراء الماليزي "تنكو عبد الرحمن" الشروع في إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال الإسرائيل مؤكداً على أنه "ليس لأن العرب معادون لإسرائيل يتوجب علينا أن نتبعهم في ذلك." على نحو مماثل، ليس لأن ماليزيا مناهضة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للشيوعية يمكننا أن نجبر الآخرين لاتباعنا"، إلا أن المقترح المقدم للبرلمان الماليزي في هذا الشأن قد لاقى انتقادات لاذعة وتم سحبه فيما بعد" (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، ١٩٧١م، ص. ٢٤_٢٩).

ولا شك في أن الاعتبارات السياسية والدينية والإنسانية بالإضافة إلى الاقتصادية، وعلاقتها بدور الحكومة الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في عهد "تنكو عبد الرحمن"، قد ساهمت في تحسين وتعزيز صورة ماليزيا داخل العالم الإسلامي من خلال عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أن علاقاتها الوطيدة مع الدول الإسلامية، لا سيما العربية، وفرت لها فرصاً تجارية واستثمارية كانت عاملاً مساعداً في التطور الكبير الذي طرأ على هذا البلد الناشئ خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي منح حكومة "تنكو عبد الرحمن" دعماً كبيراً في أوساط الشعب الماليزي ومكنها – أيضاً– من منافسة معارضيها، "هذا بالإضافة الى أن القومية الإسلامية كان يُنظر إليها كمُحفز من شأنه أن يكون عاملاً ضاغطاً على الحكومة لتقوم بدورها تجاه القضية الفلسطينية" (عبد الصمد و عبد الرزاق، ١٩٩٨ : ص٧٠).

المطلب الثاني: دور حكومة "تنكو عبد الرحمن" في دعم القضية الفلسطينية

"التغير الذي طرأ على موقف ماليزيا من القضية الفلسطينية في حزيران ١٩٦٧م حولها من قضية هامشية أو مغيبة عن الإعلام الماليزي إلى قضية أساسية باتت محط اهتمام الشعب الماليزي، الذي نجح بالضغط على حكومته لسحب الاعتراف بدولة إسرائيل في الأمم المتحدة، وبدأت تنتهز كل الفرص لدعم الشعب الفلسطيني والتنديد بالانتهاكات الإسرائيلية، بل وقدمت منحة أولية بقيمة (٦٠) ألف دولار للاجئين الفلسطينيين، كما استمرت في دعم القضية الفلسطينية على المستوى الدولي وأعلنت موافقتها على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ودعت المجتمع الدولي للضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي لتطبيقه بشكل فوري" (عبد الواحد ، ٢٠٠٣ : ص ٩٩).

منذ ذلك الحين أصبح هذا البلد الآسيوي المسلم واحداً من البلدان الأكثر وفاءً للقضية الفلسطينية؛ الأمر الذي جعله على مسافة قريبة من هموم العالم الإسلامي، مما شجع بشكل كبير على انخراط ماليزيا بقوة في منظمة المؤتمر الإسلامي، فأصبح موقفها السياسي منسجماً مع مختلف الدول الإسلامية، لكن ربما من الخطأ مقارنة موقفها بمواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية في تلك الحقبة التاريخية؛ "لأن البعد الجغرافي والثقافي وضعف الروابط المتعلقة بالتاريخ المشترك، جعلتها – إلى حد ما– بعيدة عن مسرح الأحداث السياسية في الشرق الأوسط،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن العامل الديني كان كفيلاً بإكساب شعبها تعاطفاً كبيراً مع الشعب الفلسطيني، خاصة بعد إحراق إسرائيل للمسجد الأقصى" (Robani, 2011.p19)

ورداً على ذلك انعقد أول مؤتمر إسلامي في كوالالمبور نددت خلاله الحكومة الماليزية بالاحتلال الإسرائيلي ودعت لمناقشة قضية القدس، كما دعت لمؤتمر آخر من أجل دعم القضية الفلسطينية التي أصبحت واحدة من أولويات السياسة الخارجية الماليزية، "وقد مثل حريق المسجد الأقصى نقلة نوعية أخرى في دعم ماليزيا لنضال الشعب الفلسطيني، خاصة وأن هناك اعتقاداً لدى الكثير من الباحثين أن طبيعة الدعم الماليزي لقضية فلسطين قد انتقل من شكله السياسي إلى الطابع الإسلامي" (المنوفي وآخرون ٢٠٠٦: ص ٣٠١).

"لذلك شاركت حكومة السيد "تنكو عبد الرحمن" في ٢٥ سبتمبر عام ١٩٦٩م بفاعلية في صياغة البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الأول في العاصمة المغربية الرباط، الذي انعقد على إثر إحراق دولة الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى، وعبرت كغيرها من الدول الإسلامية المشاركة عن قلقها البالغ عن ذلك الحادث المؤلم بحق المسجد الأقصى بعد حرقه في ٢١ أغسطس ١٩٦٩م" (Robani, 2011.p15-16)

كما عبرت عن موقفها بشكل صريح في الإعلان الصادر عن تلك القمة الإسلامية، لتؤكد رفضها حل القضية الفلسطينية دون أن يكون هناك ما يكفل لمدينة القدس وضعها السابق قبل أحداث يونيو ١٩٦٧م، مؤكدة على تمسكها بتحرير المدينة المقدسة من الاحتلال الإسرائيلي، حيث شاركت في مطالبة دول العالم وحكومات فرنسا والاتحاد السوفييتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص بأن تأخذ بعين الاعتبار تمسك المسلمين القوي بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الأكيد على العمل من أجل تحريرها.

ويرى الباحث أن ماليزيا قد تغيبت عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في مارس ١٩٧٠م في جدة؛ لأنها كانت من ضمن الدول الاسلامية المُعترضة على جدول أعمال الرباط سالف الذكر، كونها كانت تطالب بأن تقتصر المناقشات حول القدس التي كانت سبباً رئيسياً في إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي وهذا أدى إلى تصدرها للمنظمة بعد ذلك ووضع القدس في دائرة الاهتمام إسلامياً.

لكنها عادت وحضرت المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية في ديسمبر ١٩٧٠م المنعقد في باكستان، وقد صادق المؤتمر على ترشيح السيد "تنكو عبد الرحمن" أميناً عاماً، وقد جدد المؤتمر القرارات التي اتخذها في قمة الرباط الأولى المتعلقة بفلسطين وقضية القدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعم الحكومة الماليزية لقضية القدس لم يتوقف عند منظمة المؤتمر الإسلامي، بل حاولت حكومة "تنكو عبد الرحمن" توصيل صوت الشعب الفلسطيني إلى مختلف المحافل الدولية كمنظمة عدم الانحياز والأمم المتحدة التي زارها تنكو عبد الرحمن في أكتوبر ١٩٦٩م وتحدث باسم المسلمين والشعب الفلسطيني خلال الجلسة الرابعة والعشرين للجمعية العامة مؤكداً على أن قضية القدس هي قضية جميع المسلمين، ومعتبراً احتلال القدس بالقوة إهانة وذلاً للإسلام وحمل دولة الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأزمات التي تحدث.

وأهم ما جاء في خطاب "تنكو عبد الرحمن" أمام الجمعية العامة أنه جاء ليؤكد على أنه "يشعر جميع المسلمون في كل مكان ببالغ الأسى إزاء ما حدث. وما زاد الأمور سوءاً التدنيس والتخريب الذي تعرض له المسجد الأقصى الذي من أجله وفي سبيله ينبغي على كل المسلمين أن يتأثروا بعمق إزاء ما يحدث في غرب آسيا. بالتالي، ما لم تتخذ الأمم المتحدة إجراء صارماً لفرض احترام قراراتها، فإن ضغط الرأي العام في العالم الإسلامي سينفجر بالتأكيد وبالتالي سيجبروا قادتهم لاتخاذ بعض الإجراءات الجذرية، التي ستكون عواقبها وخيمة على السلم الدولي. وحينها لن تكون دولة الاحتلال الإسرائيلي مضطرة لتصفية حساباتها مع العرب فحسب، وإنما مع عامة المسلمين".(Azhar 1990. P56)

كما علقت حكومة تنكو عبد الرحمن على حديث ممثل دولة الاحتلال الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة في أغسطس ١٩٦٩م، الذي عرض خلاله إمكانية التفاوض ومناقشة عملية السلام مع الدول العربية والتفاوض على شروط معينة من أجل تسوية الاضطراب الراهن. فأهم ما جاء في كلمته التي وجهها للدول العربية: "لقد جئت لأكرر بقناعة زائدة ما قلته للحكومات العربية من هذا المنبر في حزيران ١٩٦٧م: لقد كان خَيارُكم مراراً وتكراراً لقاءنا في ساحة المعركة، ولا يمكنكم رفض مقابلتنا على طاولة المفاوضات".(Robani, 2011.p19)

ردت الحكومة الماليزية على ذلك بالقول إنه إذا ما كانت هناك نية إسرائيلية حقيقية للسلام لماذا لا تقدم على سحب قواتها العسكرية من جميع المناطق المحتلة عقب حرب حزيران ١٩٦٧م، وذلك وفقاً للمبدأ الراسخ للأمم المتحدة تمهيداً للمحادثات؟

"في السياق ذاته حث بيان الخارجية الماليزية دولة الاحتلال الإسرائيلي على قبول قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، في هذه الحالة فقط لن تتوقف ماليزيا عن بذل مساعي جادة من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. لكنها عادت وأكدت أن الوضع الحالي لن يجعلها جاهزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعرض خدماتها؛ لأن العرض الإسرائيلي -حسب الخارجية الماليزية-يأتي فقط من منطلق القوة"(Maleysia china Relations the Parttnership1999).

وفي نفس السياق لم يتوقف الدعم الماليزي للقضية الفلسطينية خلال قمة عدم الانحياز الثالثة المنعقدة في زامبيا، حيث أعرب نائب رئيس الوزراء السيد تون عبد الرزاق عن موقف حكومته الحازم بالقول "نحن نؤكد على دعمنا لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، هذا فضلاً عن البيان المشترك الذي تعهدت ماليزيا بموجبه للملك فيصل (الملك السعودي) الذي زارها في ١٠ يونيو ١٩٧٠م بتكريس كل جهودها لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني العربي واستعادة جميع الأماكن الدينية المقدسة المحتلة.

في هذه الأثناء انتقل الدعم الماليزي للقضية الفلسطينية من شكله الدبلوماسي إلى جهود من شأنها دعم نضال الشعب الفلسطيني عبر تأسيس مكتب لحركة فتح عام ١٩٦٧م في العاصمة كوالالمبور، ففي عام ١٩٧٠م، قامت بإنشاء "لجنة مساعدة فلسطين" لجمع التبرعات دعماً للشعب الفلسطيني، واستمر دعم حكومة "تنكو عبد الرحمن" للقضية الفلسطينية إلى أن تنحى عن الحكم في ٢٢ سبتمبر ١٩٧٠ بسبب مأساة مايو ١٩٦٩ وهي اندلاع التظاهرات العرقية بماليزيا على خلفية الإنتخابات العامة الماليزية التي اسفرت عن حصول حزب التحالف على ٢٤ مقعدا في الوقت الذي نالت فيه الاحزاب الصينية التي لا تشترك في حزب التحالف بـ ٢٥ مقعدا، أما بالنسبة للحزب الصيني الذي كان شريكا في حزب التحالف فقد فاز بـ ١٤ مقعدا، مما نتج عنه حصول الاحزاب الصينية على ٢٣ مقعدا في الوقت الذي حصل فيه حزب الإئتلاف الحاكم بـ ٤٢ مقعداً فقط" (المنوفي وآخرون ٢٠٠٦: ص١٦٥).

"ونتيجة الفوز الذي حققته الأحزاب الصينية في الإنتخابات، فقد قرروا الإحتفال بها، فجابوا الشوارع في كوالالمبور خلال يومي ١١، ١٢ من مايو، وعلى الجانب الآخر فإن أنصار حزب الأمنو قرروا أيضا تنظيم احتفالات في ١٢، ١٣ مايو، ومع نزول كل من الأحزاب الصينية وأنصار الأمنو فقد بدأت المواجهات فيما بينهم والتي أدت إلى نشوب أعمال عنف طائفي، ونتج عنه قتل وتخريب وإشعال الحرائق، لتدرك حكومة تكنو عبد الرحمن مدى صعوبة العمل على إعادة توحيد مختلف الأعراق الماليزية. (Mahathir Mohammed, The way Forward, Op.Cit.P.7)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:
السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم "تون عبد الرزاق: ١٩٧١م-١٩٧٦م

انطلق تون عبد الرزاق في سياسة ماليزيا الخارجية، تجاه العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية، من حيث انتهى سلفه "تنكو عبد الرحمن"، بل سعى لتعزيز علاقات بلاده بالدول الإسلامية عبر منظمة المؤتمر الإسلامي التي شكلت جسراً حقيقياً بين كوالالمبور وكافة العواصم الإسلامية، كما أن الدور السياسي الذي لعبه رئيس الحكومة الماليزية حديث العهد، خلال مؤتمر قمة جدة الإسلامية في مارس ١٩٧٠م أثناء حكم "تنكو عبد الرحمن"، مكنه من التحرك السياسي السلس على صعيد العالم الإسلامي، خاصةً وأن نجاح ماليزيا في تأسيس منظمات إسلامية كبنك التنمية الإسلامي (IDB) ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية (IINA) منحها سمعة طيبة على مستوى العالم الإسلامي.

ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن المحفزات التي دفعت تون عبد الرزاق تجاه تعزيز علاقاته مع العالم الإسلامي، لم تكن مرتبطة فقط بدور بلاده المشار إليه أعلاه ولا بالوضع الداخلي في ماليزيا ذات الأغلبية المسلمة، التي يُعبر عنها شعب الملايو المسلم؛ لأن المتغيرات الإقليمية التي طرأت على علاقات هذا البلد قد حررته من التبعية لبريطانيا، وقللت من حجم الأخطار التي كانت تتهدده من الشيوعيين، حيث وجه تون عبد الرزاق ضربة سياسية قاصمة لمنافسيه في الحزب الاشتراكي الماليزي في الداخل حين أقدم على تطبيع علاقات بلاده دبلوماسياً مع الصين عام ١٩٧٤، فاتبع سياسة عداء الشيوعيين والاشتراكيين في الداخل ومصادقتهم في الخارج، لكنه في نفس الوقت اتجه لتعزيز علاقاته مع الغرب لإدراكه حاجة بلاده لهم في المجال العسكري.

كما نجحت ماليزيا في تعزيز حضورها الإقليمي عبر امتلاكها زمام المبادرة في تشكيل تكتل الآسيان الذي بات كتلة اقتصادية لها مغزى سياسي يهدف لحماية بلدانها " ماليزيا وسنغافورة، وتايلند، والفلبين، وأندونيسيا" من هيمنة وتدخل القوى الكبرى، حيث باتت تُعرف دول التكتل بالنمور الآسيوية، فجميع هذه العوامل مكنتها من لعب دور مهم على صعيد القضية الفلسطينية، وهو ما سنطرحه بشيء من التفصيل في المبحث الثاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: دعم القضية الفلسطينية على مستوى المحافل الدولية:

"قبل وصوله إلى رئاسة الحكومة بأشهر قليلة تبنى تون عبد الرزاق موقفاً واضحاً تجاه القضية الفلسطينية، حين ترأس وفد بلاده المشارك في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية الثاني المنعقد في كراتشي في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م، في السياق ذاته بدا تون عبد الرزاق أكثر شجاعة حين تحدث خلال اجتماع للكومنولث في سنغافورة في يناير ١٩٧١م، عن قضية فلسطين داعياً المجتمع الدولي لدعم النضال الفلسطيني، ومؤكداً على أن دعم حكومته للفلسطينيين قد كان في جوهره بسبب إيمانها الراسخ بمبدأ تقرير المصير، كما شدد قائلاً: "إن ماليزيا مستمرة في دعم جهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية لاضطراب الشرق الأوسط وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢" (مجلة شئون ماليزيا الخارجية ١٩٦٩م، ص٣)

كما استغل تون عبد الرزاق الجلسة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١ أكتوبر ١٩٧١م، معبراً عن أسفه حيال عدم إحراز أي تقدم في تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢، حيث جاءت تصريحاته على النحو التالي:

"لقد مرت أربع سنوات ونحن تقريباً لا زلنا لم نتقدم خطوة للأمام، تستمر دولة الاحتلال الإسرائيلي بسيطرتها غير الشرعية على الأرض العربية، ولا يزال الشعب الفلسطيني محروماً من حقوقه غير القابلة للتصرف، في حين نلاحظ -مع الأسف الشديد-الموقف السلبي لدولة الاحتلال الإسرائيلي" (Robani, 2011. pp22-24)، (Robani, 2011.p6)

وفي ٣ ديسمبر ١٩٧١م تحدث الوفد الماليزي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أثناء مناقشة تقرير الأمين العام الذي أعده مبعوثه للشرق الأوسط، ولم يتورع الوفد الماليزي حينها عن شجب الاحتلال الإسرائيلي داعياً الأمم المتحدة للضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي لدفعها نحو الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، حيث كانت الرؤية الماليزية للشرق الأوسط حينها تقوم على أنه طالما استمر الطريق الحالي للبحث عن السلام مغلقاً، فلن يكون هناك أدنى شك بتجدد الأعمال العدائية.

ورُغم الإرهاصات التي بدأت ملامحها تظهر حول انقسام الصف العربي بين مؤيد ومعارض للمفاوضات التي كان يجري الحديث عنها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية استمرت دون أي تعطيل، "كما أن علاقاتها مع الدول العربية استمرت كما ينبغي، ولم تقف مع مؤيدي أو معارضي المفاوضات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي من العرب، وهو موقف مهم يُحسب لماليزيا في عهد تون عبد الرزاق الذي نأى بنفسه عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلافات العربية –العربية التي بدأت تطفو على السطح خلال فترة حكمه" (أبو ركبة، ٢٠١٠: ص٤)

وقد تركز الخطاب السياسي الماليزي، خلال تلك الحقبة الزمنية، على محاولة دعم الجهود الدولية التي من شأنها أن تدفع نحو السلام وإحراج حلفاء دولة الاحتلال الإسرائيلي في المنظمات الدولية، فأثناء افتتاح المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٧٢ أكد عبد الغفار بن بابا. وزير التنمية الوطنية والريفية الماليزي على دعم حكومته لأي خطوة للسلام من شأنها حل القضية الفلسطينية، مشيراً إلى جهود الدكتور "غونار يارينغ" (الأمين العام للأمم المتحدة) والرئيس السادات في هذا الصدد، حيث أدان موقف دولة الاحتلال الإسرائيلي الرافض لمبادرة السلام التي قدمها الدكتور يارينغ واصفاً الموقف الإسرائيلي بالمتعنت، والمحبط لأي محاولات من شأنها كسر حالة الجمود، مبيناً المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب وقوف الغرب مع طرف على حساب الآخر". (http://pulpit.alwatanvoice.com)

وهو ما عاد وشدد عليه ممثل ماليزيا الدائم في الأمم المتحدة في ٥ ديسمبر ١٩٧٢م، مبرئاً ساحة الأمم المتحدة ورافضاً أي اتهامات توجه إليها بالإخفاق؛ لأن عدم التوصل لحل بشأن الصراع في الشرق الأوسط لم يكن نتاج تقصير أو إخفاق المنظمة الدولية التي أصدرت قرارات عديدة في هذا الشأن ومنها ١٩٤ و ٢٤٢، حيث اعتبرها قرارات منطقية وعملية كانت كفيلة بإحلال السلام العادل والدائم، لكن تعنت دولة الاحتلال الإسرائيلي ورفضها تطبيق تلك القرارات كان السبب الحقيقي لاستمرار الصراع في الشرق الأوسط، ولكنه أكد على أن عدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة من شأنه أن يدمر مكانتها وسلطتها، حينها ستفقد المنظمة الدولية ثقة شعوب العالم بقدرتها على الوفاء بواحد من أنبل أهدافها، ألا وهو حماية ضحايا العدوان.

كما اعتبر ممثل ماليزيا في الأمم المتحدة أن جوهر الصراع في الشرق الأوسط يكمن في مأزق أكثر من مليون لاجئ فلسطيني طُردوا من ديارهم (عام ١٩٤٨م)، وعانوا بؤس وحرمان منفاهم القسري. "لذلك فأي تسوية لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تتضمن الاحترام الكامل لحقوق العرب غير القابلة للتصرف حيث نص خطابه على أنه "يجب السماح للفلسطينيين بممارسة حق العودة لديارهم أو منحهم التعويض العادل وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤". (Robani, 2011.pp22-24)

ظلت مؤتمرات القمم الإسلامية بمثابة منبراً حقيقياً استخدمته السياسة الخارجية الماليزية للتعبير عن مواقفها الداعمة للشعب الفلسطيني وقضايا العالم الإسلامي عموماً، "حيث أدان ممثل ماليزيا في المؤتمر الاسلامي الرابع لوزراء الخارجية المنعقد في بني غازي بتاريخ ٢٦ مارس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧٣، الهجوم الإسرائيلي على الطائرة الليبية المدنية المتجهة من ليبيا إلى العاصمة المصرية القاهرة، والتي راح ضحيتها نحو (١٠٨) من الركاب الذين تحولوا إلى أشلاء تناثرت في صحراء سيناء التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية في ذلك الوقت، وهو ما دفع ممثل ماليزيا إلى الربط بين تلك الحادثة التي وصفها بالمأساوية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث أكد على "أن السلام سيبقى بالتأكيد غائباً عن الشرق الأوسط طالما لم يتم حل هذه المسألة الجوهرية والأساسية".(Robani, 2011.p9)

ولم تمر سوى ستة أشهر حتى عادت ماليزيا لتأكيد موقفها الداعم للقضية الفلسطينية عبر رئيس الحكومة تون عبد الرزاق، الذي تحدث في ٦ سبتمبر ١٩٧٣ خلال مؤتمر قمة عدم الانحياز الرابع المنعقد في الجزائر، معبراً عن دعم بلاده للقضية الفلسطينية التي تتطلب حلولاً عاجلة من أجل حفظ الأمن والسلم الدوليين، حيث وصف الاحتلال الإسرائيلي بالتحدي الوقح وغير المسبوق لكافة الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسويه عادلة وسلمية، وأكد على موقف بلاده الرافض للاحتلال وكل أشكال الاستعمار والامبريالية -على حد وصفه- معلناً عن أن "ماليزيا تقف بحزم إلى جانب حركات التحرر في نضالها من أجل الحرية والكرامة" (Robani, 2011.p9)

الدعم السياسي الماليزي في هذا الشأن لم يكن مقتصراً على القضية الفلسطينية دون سواها، وإن كانت تمثل العنوان الرئيسي؛ لأنها كانت ولا تزال جوهر الصراع في الشرق الأوسط؛ لذلك تبنت حكومة تون عبد الرزاق موقفاً موحداً تجاه كافة القضايا العربية والاسلامية، فأصبحت تمثل واحدة من أهم العقبات التي حالت دون أي اختراق سياسي أو اقتصادي إسرائيلي للكثير من دول آسيا، لأن الحكومة الماليزية استخدمت موقعها وعضويتها الفاعلة في كافة المنظمات الإقليمية والعالمية للتنديد بالاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، "هذا فضلاً عن البيانات والخطابات الصادرة عن الحكومة الماليزية التي ارتبطت في معظم الأحيان بالأحداث الجارية في منطقة الشرق الأوسط، فقد جاء بيان الحكومة الماليزية في أكتوبر ١٩٧٣ شديد اللهجة على خلفية اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية، متهماً دولة الاحتلال الإسرائيلي بأنها السبب الجذري لتجدد القتال؛ لأن احتلالها للأراضي العربية غير شرعي، مديناً تعنتها المستمر وعرقلتها لكافة الجهود السلمية لتحقيق تسوية وفقا لقرارات الأمم المتحدة"(عبد الصمد، ١٩٩٨: ص ١٥٧).

في هذا الصدد طالب بيان حكومة تون عبد الرزاق من الشعب الماليزي منح الدعم والتعاطف مع الشعب العربي لتمكينه من استعادة أراضيه المفقودة، كما توجه للمجتمع الدولي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطالبه بالضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي لإلزامها بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة باحترام سيادة ووحدة أراضي الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الثاني: دعم الرأي العام والإعلام الماليزي لقضية فلسطين

استمرت السياسة الخارجية في نهجها الداعي لإحلال السلام عبر الدعوات التي أطلقها تون عبد الرزاق أثناء المؤتمر الافتتاحي لوكالة الأنباء الإسلامية (IINA) في العاصمة الماليزية بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٧٢، مؤكداً دعم بلاده للقضية الفلسطينية واللاجئين الذين طردوا من ديارهم، مشيراً إلى أن السلام العادل يتطلب عودة الشعب الفلسطيني إلى دياره، ومتعهداً بالدعم الكامل للدول العربية من أجل تحقيق هذه الغاية.

في هذه الأثناء كانت القضية الفلسطينية محل اهتمام كبير وتغطية إعلامية واسعة في ماليزيا، "فبعض العمليات العسكرية المهمة كانت تأخذ الأبرز في الإعلام الماليزي، الذي كان يتشوق لأي إنجاز عسكري تحققه الفصائل الفلسطينية، فاستعرض بشكل كبير عملية ميونيخ التي نفذها فلسطينيون في ألمانيا بتاريخ سبتمبر ١٩٧٢ حيث كانت تقام الألعاب الأولمبية في وهذه العملية قتل ١١ رياضيًا إسرائيليا، وخمس فلسطينيين نفذوا العملية، وشرطي ألماني كان مشاركا في عملية الإنقاذ للإسرائيليين لكن محاولته باءت بالفشل، وهي أحداث كان يتابعها الرأي العام الماليزي بكل شغف؛ لأن القضية الفلسطينية كانت محط اهتمامه".

(S Position1974 Op Cit p98)

كما لاقت حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغطية واسعة من قِبل الصُحف اليومية الماليزية، فقد عبرت حينها الصحافة ووسائل الاعلام الماليزية المختلفة عن حالة الوعي لدى الرأي العام الماليزي تجاه قضايا العالم الإسلامي وقضية فلسطين على وجه الخصوص، كما وجهت رابطة ماليزيا لخريجي الشرق الأوسط إدانات مختلفة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وأعربت عن دعمها للشعب العربي.

الأمر المهم في هذا الصدد أن الدعم الشعبي الماليزي للقضايا العربية لم يكن مقتصراً على شعب الملايو المسلم الأكثر تحفزاً وتعاطفاً مع القضايا الإسلامية، "بل بدا الأمر خلال تلك الفترة الزمنية وكأن الشعب الماليزي بكافة طوائفه وأحزابه ومنظماته الأهلية يُعبر عن دعمه وتعاطفه مع كافة القضايا العربية والإسلامية، وهو ما يؤكد نجاح الحكومة في حشد الرأي العام الماليزي لكافة القضايا الاسلامية ونجاح الإعلام الماليزي –أيضاً–في توجيه الرأي العام نحو ذلك. في هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصدد جاء بيان المجلس الماليزي للسلام الذي عبر عن دعمه للشعب العربي، وطالب حكومته بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، حيث طالب أمين عام المجلس السيد ديفيد في بيان له دعوة المجلس لحكومة تون عبد الرزاق من أجل الضغط على الأمم المتحدة للتدخل الفوري من أجل استعادة السلام في الشرق الأوسط" (Foreign Affairs Malaysia 1969.(Vol.2, No. 1&2)

في الصدد ذاته جاء دعم الحزب الاشتراكي الماليزي للقضايا العربية، حين أدان رئيس الحزب "قاسم أحمد" التعنت والتوسع الإسرائيلي، موجهاً الاتهام للقوى الغربية التي تشجع دولة الاحتلال الإسرائيلي على الاحتلال والتوسع في الأراضي العربية منذ عام ١٩٤٨، داعياً حكومة تون عبد الرزاق إلى تقديم الدعم غير المشروط للعرب.

وفي هذا الإطار فإن الحزب الاشتراكي كان واحداً من أكثر الاحزاب الماليزية المنافسة والمعارضة لوصول الإسلاميين إلى الحكم في ماليزيا منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٥٧م، لكن الواضح أن القضايا العربية والإسلامية كانت محل توافق ماليزي عام عبر عنه – أيضاً– اتحاد طلاب جامعة الملايو "UMSU " حين تظاهر في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ أمام السفارة الأمريكية في العاصمة كوالالمبور لمعارضة الدور الأمريكي في حرب الشرق الأوسط ولا سيما دعمها لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وقد شهدت ماليزيا في ذلك الوقت مظاهرات عديدة منددة بالاحتلال الاسرائيلي والدعم الغربي له، فكانت أهم تلك التظاهرات في ١٦ أكتوبر من العام نفسه توجه خلالها آلاف الماليزيين إلى مقر السفارة الأمريكية، كما ألقى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية خطابه أمام المتظاهرين الذين توجهوا –أيضاً– إلى مركز لينكولن الثقافي ووصفوا هذا المركز الأمريكي بأنه يعمل لصالح وكالة الاستخبارات الأمريكية "CIA "، وهو ما يُعبر عن حالة الوعي لدى الرأي العام الماليزي تجاه القضايا الإسلامية. (جيديز، ١٩٦٦: ص. ١٤٣)، (Robani, 2011.p11-12)

ويرى الباحث أن حالة التوافق التي سادت الرأي العام الماليزي المنسجمة مع التغطية الصحفية للقضايا العربية، التي كانت محل قبول لدى حكومة تون عبد الرزاق، أسست لتوجه جديد لدى منظمات المجتمع المدني والجماعات الماليزية المختلفة التي بدأت توجه دعمها المعنوي والمالي لنضال الشعب الفلسطيني، ولقد كانت منظمة التحرير الفلسطينية –عبر مكتبها في ماليزيا–المتلقي شبه الوحيد لهذا الدعم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:
السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خلال فترة حكم "تون حسين أون": ١٩٧٦م-١٩٨١م

يُحسب لرئيس الحكومة الماليزية "تون حسين أون" ثناءه على رؤساء حكومات ماليزيا السابقين له أثناء حديثه عن السياسة الخارجية الماليزية، في أولى خطاباته على المستوى الإقليمي، وتحديداً أثناء قمة الآسيان المنعقدة في بالي ٢٣ فبراير ١٩٧٦، وهي خطوة نادراً ما يقدم عليها رؤساء الحكومات في العالم الإسلامي عموماً، لكنها ربما كانت بمثابة أولى خطواته لتحديد ملامح سياسة ماليزيا الخارجية التي ستظل قائمة على الحياد والاندماج الإقليمي، ودعم قضايا العالم الاسلامي.

لذلك كان واضحاً أن الطابع البراغماتي الذي ميز السياسة الخارجية الماليزية منذ الاستقلال عام ١٩٥٧م، قد مكنها من المواءمة بين دورها الإقليمي وعلاقاتها الخارجية مع الغرب ودورها تجاه القضايا الإسلامية لا سيما القضية الفلسطينية، وهو ما انعكس على علاقاتها التجارية مع الدول العربية والاسلامية التي سعت هي الأخرى لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع حكومة تون حسين أون الذي اهتم بالبلدان العربية حين بدأ أولى زياراته خارج المحيط الآسيوي نحو المملكة العربية السعودية، التي بدأت في دعم الاقتصاد الماليزي إلى جانب بعض الدول العربية الأخرى.

في هذه المرحلة من السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية كان واضحاً أن نتائج الدور الذي لعبته ماليزيا، على صعيد منظمة التعاون الإسلامي ودعمها السياسي والإنساني للقضية الفلسطينية، قد عزز من علاقاتها على الصعد المختلفة مع الدول العربية، وهو ما جعلها أكثر حرصاً على تواصل دعمها للقضايا العربية والإسلامية، وخصوصاً القضية الفلسطينية، وهو ما ستتضح معالمه خلال هذا المبحث، الذي سيحاول استعراض أبرز ملامح السياسة الخارجية الماليزية خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨١ تجاه القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: دعم فلسطين على مستوى المنظمات الدولية

لم تشهد السياسة الخارجية الماليزية أي تراجع تجاه الشعب الفلسطيني أثناء تولي حكومة تون حسين أون، فمنذ اللحظات الأولى عبر وزير خارجيته في ٣٠ مارس ١٩٧٦م عن تضامن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلاده مع الشعب الفلسطيني ودعم الاحتجاجات في الأراضي الفلسطينية ضد الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس على وجه التحديد، مؤكداً على أن "دعم ماليزيا للنضال الفلسطيني كان متوافقاً مع اعتقادها بأن العرب الفلسطينيين لهم الحق في اللجوء إلى تدابير مثل: الاحتجاج والإضراب ضد الاحتلال الإسرائيلي وضد التجاهل التام لحرمة القدس التي يقدسها المسلمون في جميع أنحاء العالم".(Robani, 2011.pp22-24)

في هذا الصدد جاءت تصريحات وزير الخارجية الماليزي في ٦ أكتوبر ١٩٧٦م الذي أكد خلالها قائلاً: "إننا في ماليزيا نحيي الإخوة الفلسطينيين على عملهم الدؤوب وصبرهم والنجاح الذي حققوه حتى الآن بعد أن اكتسبوا اعترافاً دولياً بعدالة قضيتهم"، تأكيداً على الدور الذي اضطلعت به لاحقاً على مستوى المنظمات الدولية، وهنا يمكن القول إن الأخيرة كانت منبراً مهماً للسياسة الخارجية الماليزية استغلته بشكل جيد لدعم القضايا العربية والإسلامية، فكان له انعكاسات إيجابية على علاقاتها مع الدول العربية" (أحمد، ١٩٨٥: ص. ١٠٩-١١٨).

كان الدعم الذي قدمته كوالالمبور لمنظمة التحرير الفلسطينية كفيلاً باطلاعها على الملف الفلسطيني عن قرب داخل المنظمة الدولية، بل ومشاركة منظمة التحرير في خطواتها الدبلوماسية لإدانة الاحتلال الإسرائيلي على المستوى الدولي، حيث أكدت، من خلال مشاركتها الواعدة جنباً إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات، والدعوة لتحقيق تسوية شاملة ونهائية لقضية الشرق الأوسط، وكذلك أدى ذلك لظهور لجنة خاصة معنية بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مهمتها تقديم تقارير في هذا الشأن بشكل دائم، وقد قدمت ماليزيا ذلك عبر ممثلها في المنظمة الدولية زكريا عبد الرحمن في ١٦ نوفمبر ١٩٧٦، "حيث ركزت التقارير على الجوانب الإنسانية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وطالبت دولة الاحتلال الإسرائيلي باحترامها، كما أبدت ماليزيا دعمها لقرار مجلس الأمن الذي ينتقد السياسات الإسرائيلية القمعية في الأراضي المحتلة، وخاصة ما يتعلق بالمستوطنات التي من شأنها التأثير على التركيبة الديمغرافية والجغرافية".(زايد،١٩٧٧: ص٧٧)

في السياق ذاته احتل الجانب الإنساني مكانة كبيرة لدى مندوبي ماليزيا في الأمم المتحدة، فكان تركيز ممثليها على تسارع وتيرة الاستيطان التي حرمت اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى بلادهم بما أدى إلى تهجير الشعب الفلسطيني في مناطق مختلفة من العالم، فهذا الأمر المهم بالنسبة لماليزيا جعلها تحث المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، على إيجاد حل لمشكلتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا الأمر استدعى ممثل ماليزيا الدائم في الجمعية العامة "تان سري زايشان إبراهيم" إلى "إصدار بيان في ١٨ نوفمبر ١٩٧٦م، أظهر خلاله تلك الجوانب الإنسانية المهمة التي تزداد خطورتها يومياً في ظل الاحتلال الإسرائيلي، "وتضمن البيان الماليزي تلك المساعدات الإنسانية المقدمة من خلال وكالات الأمم المتحدة الإغاثية، التي تقدم مساعدات إنسانية مؤقتة للأشخاص المشردين من فلسطين، داعياً إلى ضرورة إيجاد حل مبكر للمشكلة من خلال التحرك والاضطلاع بمساعدة الفلسطينيين وكذلك التأثير من أجل الدفع بحقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف بما في ذلك العودة إلى ديارهم وتحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطني، مؤكداً على أن تلك المساعدات الإنسانية لا ينبغي أن تكون بديلاً عن حل ناجع وعادل على أساس حق عودة الفلسطينيين إلى أوطانهم" (سهيمى، ١٩٨٨: ص ٨٧)

في وقت لاحق عبر مندوب الحكومة الماليزية لدى الأمم المتحدة عن ارتياح بلاده، بعد إصدار الجمعية العامة لقرارين، "الأول: قرار ٣٢٣٦، وذلك خلال دورتها التاسعة والعشرين، الذي رفع القضية الفلسطينية إلى مستوى جديد من الإلحاح، وأعطى الشعب الفلسطيني حقوقه في مصطلحات محددة، ما أدى إلى إنشاء لجنة بشأن ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف الخاصة بالشعب الفلسطيني، التي كانت ماليزيا عضواً فيها، من أجل النظر والتوصية ببرنامج يتم من خلاله تنفيذ وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه"_(محمد،١٩٨٩: ص ٤٤)

لذلك بدت ماليزيا أكثر دعماً لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جميع المؤتمرات حول الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، وخاصة الدورة الـ (٣٠) للجمعية العامة؛ لأنه وفقاً لحديث ممثلها في الجمعية العامة أكد أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية لها أهمية كبيرة من أجل حل قضية الشرق الأوسط بشكل شامل.

ومع مرور العام الأول على حكومة تون حسين أون، بدت السياسة الخارجية الماليزية أكثر نشاطاً على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي، "وخلال مؤتمر القمة الإسلامية الثامن، على صعيد وزراء الخارجية المنعقد في العاصمة الليبية طرابلس في ١٧ مايو ١٩٧٧م، فأكدت ماليزيا على أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يكون حقيقياً إلا من خلال تطبيق شرطين اثنين، هما: انسحاب دولة الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية بما في ذلك القدس الشريف، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وبما يضمن حقوق الشعب الفلسطيني كاملة" (موقع البوابة : (http://www.albawabhnews.com/1643281

استمر التحرك الماليزي على صعيد المنظمة الدولية في الدورة ال (٣٢) للجمعية العامة للأمم المتحدة في٣٠ سبتمبر ١٩٧٧م، حيث عبّر رئيس وزرائها عن أسف بلاده لفشل الأمم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة في وضع حل فاعل للمشكلة الفلسطينية. مؤكداً على أنه "لن يكون هناك أي سلام أو استقرار في الشرق الأوسط حتى تنسحب دولة الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية، وحتى توافق على إنشاء دولة ووطن للفلسطينيين. في هذه الأثناء عبر تون حسين عن دعم بلاده لعقد مؤتمر جنيف من أجل مناقشة وحل المشاكل في الشرق الأوسط. وجدد على حضور منظمة التحرير الفلسطينية لذلك المؤتمر كونها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

تلك الجهود الدبلوماسية المبذولة عبر عنها -ولو جزئياً-قرار الأمم المتحدة ٣٣٧٦ في٢٩ نوفمبر ١٩٧٨م، وقد لاقى هذا القرار ترحيباً ماليزياً، واعتبرته ماليزيا خطوة تسير في الاتجاه الصحيح؛ لأن القرار نص على إنشاء لجنة معنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف، الخاصة بالشعب الفلسطيني، وقد توقع مندوب ماليزيا أن يصبح هذا القرار آلية فعالة للتعريف بهذه الحقوق وزيادة الوعي العام حول المحنة المأساوية للفلسطينيين.

وبالإشارة إلى دورها في قمة دول عدم الانحياز في ١٧ مايو ١٩٨٠ في إسلام أباد، أشار "أحمد رضا الدين" ممثل ماليزيا، إلى المشكلة الأفغانية، كونها باتت مشكلة مركزية بعد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، لكنه طلب من المؤتمر إعطاء الصراع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين وبيت المقدس اهتماماً خاصاً، لأن تهويد القدس يهدد السلام في المنطقة والعالم، مشيداً بالتحركات الاوروبية المتعلقة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وفي الوقت نفسه مبدياً ارتياح بلاده للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما من شأنه أن يعمل على تعزيز قضية الفلسطينيين.

"كما أدانت ماليزيا عبر ممثلها في مجلس الأمن الدولي "عبد الحليم علي" في ٢٧ يونيو ١٩٨٠م أثناء جلسة مناقشات مسألة القدس، خطوات دولة الاحتلال الإسرائيلي الساعية لتغيير الطابع المقدس للمدينة وجعلها عاصمة دائمة للدولة اليهودية، كما عادت وأكدت إدانتها وشجبها لتلك التحركات الإسرائيلية الحقيرة -على حد تعبير وزير الخارجية الماليزي- خلال الجلسة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الاسلامي في عمان، كما استمرت في تنديدها على مستوى المؤتمرات الدولية بكل الخطوات الاسرائيلية الساعية لتهويد القدس، فكانت جهودها السياسية مضنية في هذا الشأن خلال مشاركتها في الدورة الطارئة التي عُقدت في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٨٠م، حيث تم عقد هذه الجلسة بناءً على طلب رئيس لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف الخاصة بالشعب الفلسطيني، فقدمت ماليزيا توصياتها لتلك اللجنة، وعبرت عن خيبة أملها من عدم تمكن مجلس الأمن الدولي التصرف بناءاً على توصيات اللجنة".

(موقع قمة التعاون الإسلامي، http://www.sis.gov.eg/Newvr/islamicsum2013/html/l25.htm)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وعلى صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي حضرت ماليزيا جلسات المؤتمر الاستثنائية المنعقدة في مدينة فاس المغربية من ١٨-٢٠ سبتمبر ١٩٨٠م، وجددت التزامها تجاه القضية الفلسطينية عن طريق مندوبها الذي وجه خطابه لدولة الاحتلال الإسرائيلي وذكرها بأن "الشعوب الإسلامية لن تسمح أبداً أن يتم ترهيبها، ولكن المشاركة الأبرز لماليزيا كانت في مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية في يناير عام ١٩٨١م، "فوجه مهاتير محمد، نائب رئيس مجلس الوزراء الماليزي آنذاك، خطابه للأمة الإسلامية وليس لدولة الاحتلال الإسرائيلي -كما جرت العادة في المؤتمرات والمناسبات الدولية السابقة- فتركز خطابه على الوحدة الإسلامية لأن الانقسام الإسلامي يمهد الطريق لدولة الاحتلال الإسرائيلي للاستقواء على العالم الاسلامي، معلناً بكل شجاعة، افتقدتها كل النظم الإسلامية في ذلك الحين، أن الصهاينة هم أعداء الإسلام. مؤكداً على أن دولة الاحتلال الإسرائيلي التي لا تُقهر لديها الكثير من نقاط الضعف" (Robani,2011.p23)

في هذا السياق بدأت السياسة الخارجية الماليزية تنتقل من مرحلة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية والتنديد بالاحتلال الاسرائيلي، إلى مرحلة "مواجهة التعنت الإسرائيلي والضغط عليه، عبر الطلب من المجتمع الدولي لضمان امتثال دولة الاحتلال الإسرائيلي لقرارات الأمم المتحدة، وهو ما أكد عليه تنكو أحمد رضا الدين وزير الخارجية الماليزي في فبراير عام ١٩٨١ أثناء مشاركة بلاده في قمة حركة عدم الانحياز، وهي المناسبة الدولية الأخيرة التي شاركت فيها حكومة تون حسين أون قبل خروجه من الحياة السياسية الماليزية" (نجاتا، ١٩٨٤ : ص. ٤٠٥-٤٤٠)

المطلب الثاني: الاهتمام بقضية القدس ونبذ اتفاق كامب ديفيد

أولاً: الاهتمام بقضية القدس:

كان واضحاً ذلك الاهتمام الذي أظهرته حكومة تون حسين أون نحو القدس ومختلف المقدسات الإسلامية التي لم تتورع قوات الاحتلال الإسرائيلي عن تدنيسها من حين لآخر، وهو ما دفع وزير الخارجية الماليزي تنكو أحمد بايدن في ٣٠ مارس ١٩٧٦ إلى التشديد على التزام بلاده بما جاء من قرارات صادرة عن لجنة القدس المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، منددا بالتجاهل الإسرائيلي التام لحرمة القدس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا الإطار ظلت القدس نقطة محورية في السياسة الخارجية الماليزية، التي نددت عبر وزير خارجيتها تعقيباً على قرار محكمة الصلح في القدس الصادر بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٧٩، الذي سمح لليهود بالصلاة في الأماكن المقدسة، فقد اعتبرت الخارجية الماليزية تلك الخطوة الإسرائيلية بمثابة تهويد للمدينة المقدسة مبدية دعمها الكامل للقدس، فجاءت تصريحات وزير خارجيتها لتؤكد على أن تدنيس المقدسات وما صاحبه من معاناة للشعب الفلسطيني، تجعل العالم الإسلامي يشعر بخيبة الأمل والخسارة والمأساة تجاه ذلك، معتبراً المسألة ليست محصورة بين الإسرائيليين وأشقائنا العرب فقط، بل هي مسألة تسبب قلقاً عميقاً بالنسبة لنا وللمسلمين في جميع أنحاء العالم". (إنتان، ١٩٩٠: ص١٢)

في تلك الأثناء بدأت الحكومة الماليزية خطوات نوعية نحو القدس وإن كانت في إطارها المعنوي، لكنها خصصت يوماً للتضامن مع القدس في ٣٠ مارس ١٩٧٧، "ألقى وزير الخارجية الماليزي تنكو أحمد رضا الدين بيان الاحتفال بيوم التضامن الماليزي الفلسطيني في كوالالمبور، مؤكدا على دعم بلاده الكامل لنضال وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة ممثلاً في منظمة التحرير الفلسطينية" (أوتو، ١٩٧٣: ص. ٢٢٥_٢٣٩)

كما أن الوفود الماليزية لدى الجمعية العامة كانت تركز دوماً على انتقاد جميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض التراث الإسلامي في القدس والخليل. وذلك بهدف تأكيدها على التزامها تجاه العالم الإسلامي الذي كان له حساسية خاصة في سياستها الخارجية.

ولا شك في أن عصر الصحوة الإسلامية، الذي عرفته ماليزيا في عهد تون حسين أون كان له أثر كبير في ظهور الكثير من الجماعات الإسلامية التي شكلت عامل ضغط داخلي وخارجي على صعيد السياسة الخارجية الماليزية، ما انعكس على الدعم الماليزي لمدينة القدس ومختلف المقدسات الإسلامية.

"وفي بادرة لدعم الشعب الفلسطيني واصلت ماليزيا إحياء ٢١ أغسطس ١٩٧٩م يوماً خاصاً للأقصى، وجددت تعهدها بقضية تحرير بيت المقدس، والوقوف إلى جانب الدول العربية بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه بما فيها القدس، لتؤكد مرة أخرى على مواصلة ماليزيا إحياء يوم الاقصى في كل عام، حتى تحرير بيت المقدس -على حد تعبير وزير الخارجية الماليزي"(أوتو، ١٩٧٣: ص. ٢٢٥)

لم يطرأ أي جديد على التنديد الماليزي والدعم المعنوي لمدينة القدس في يوم الأقصى ٢١ أغسطس ١٩٨٠، حيث اعتبر تنكو أحمد رضا الدين إعلان دولة الاحتلال الإسرائيلي في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠ يوليو ١٩٨٠ بأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، بأنه إهانة خالصة للمسلمين، وقد ندد بمرارة تلك الجهود الإسرائيلية الرامية إلى تهويد مدينة القدس، وحالة التجاهل التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مطالباً كافة السفارات بالتراجع عن نقل مقراتها إلى القدس وإلا ستتجه ماليزيا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

ثانياً: نبذ اتفاق كامب ديفيد

رُغم دعواتها المتكررة لإحلال السلام في الشرق الأوسط، إلا أن حكومة تون حسين أون قد اتخذت موقفاً منسجماً نوعاً ما مع تطلعات شعب الملايو المسلم الذي كان له تأثير كبير ومهم على موقف بلاده الرسمي من اتفاق كامب ديفيد سبتمبر ١٩٧٨م، وهو ما استدعى "وقوف الحكومة الماليزية آنذاك إلى جانب قرار الشعب الذي نبذ اتفاق السلام بين الرئيس المصري "السادات" ورئيس الوزراء الاسرائيلي "بيغن"، لكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام أن موقف الحكومة الماليزية كان حاسماً تجاه عملية السلام الإسرائيلية المصرية، على عكس مواقفها السابقة تجاه السلام التي لطالما أكدت عليها في الكثير من المحافل الدولية"(أوتو، ١٩٧٣ : ص. ٢٢٤)

ولعل السبب في ذلك يعود إلى المعارضة الماليزية الداخلية التي لاقاها هذا الاتفاق على مستوى الرأي العام الماليزي، لا سيما في أوساط الطلاب والمنظمات التابعة لحركات الدعوة الإسلامية التي ظهرت بشكل لافت على الساحة الماليزية، فما كان من حكومة تون حسين أون إلا بأن طوعت سياستها الخارجية بما لا يمس حساسية شعب الملايو المسلم، كونها تدرك مدى تأثير الإسلاميين المنافسين، "فهذا الوضع الداخلي ربما جعلها أكثر نشاطاً على مستوى مؤتمرات القمم الاسلامية وبدأ دعمها للقضية الفلسطينية يأخذ أوجه متعددة، فلم يقتصر فقط على الدعم السياسي" (Robani,2011.p37)

وبالرغم من الرفض الماليزي لاتفاق كامب ديفيد، إلا أن حكومة حسين أون لم تقف في صفوف الدول العربية الرافضة لهذا الاتفاق، أو بتعبير آخر لم تعارض ذلك الاتفاق على غرار الأطراف العربية التي عارضته، وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الماليزي، حين أبدى اعتقاده بأن خطوة السادات لم تكن انحرافاً عن الموقف العربي الموحد خاصة وأن هذا الاتفاق لم يتخلَّ عن عودة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م بما في ذلك بيت المقدس والاعتراف بالحقوق الفلسطينية -على حد وصفه- لكنه مع ذلك لم يبد رأي بلاده فيما يتعلق بموقف الحكومات العربية المعارضة لاتفاق السلام مع دولة الاحتلال الإسرائيلي معتبراً ذلك أمراً عربياً خالصاً وبلاده في غنى عن التورط دبلوماسياً في النزاعات بين الدول العربية، وهذا يعتبر خط عقلاني لصانع القرار الماليزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلك الدبلوماسية الماليزية تجاه الدول العربية لطالما اتبعتها الحكومات الماليزية السابقة لحكومة تون حسين أون التي رفضت الدخول في أي خلافات مع العالم العربي في أي مرحلة من المراحل، وهو ما انعكس على العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية.

المطلب الثالث: تطور علاقات ماليزيا بالدول العربية.

أولاً: تطوير علاقات ماليزيا بالدول العربية

في خضم مساعيها لتعزيز علاقاتها مع العالم العربي، استمرت ماليزيا في تبني كافة قضايا العالم العربي والاسلامي، لا سيما القضية الفلسطينية، التي اعتبرتها مدخلاً مهماً لتطوير التعاون مع العالم العربي، التي هي بحاجة إليه كونها ما تزال دولة ناشئة؛ لذلك "أدرك تون حسين أون أهمية التجارة الخارجية والاستثمار لبلاده، فبدأ منذ وصوله إلى كرسي الحكومة في تكثيف العلاقات مع الدول الإسلامية في غرب آسيا، فبدأ أولى زياراته إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٦م، ثم أتبعها بزيارات إلى مصر وليبيا في يناير ١٩٧٧م، ثم أعقبها بزيارات إلى تركيا والعراق في فبراير ١٩٧٧، ولا شك في أن دعم بلاده السياسي والمعنوي لقضايا العالم الاسلامي، قد حقق له مردوداً إيجابياً من تلك الزيارات، التي أبرم على إثرها اتفاقيات مختلفة مع الأطراف العربية" (Azhar, 1990. P56)

تلك الزيارات ترتب عليها مزيد من الدعم المالي العربي لماليزيا، تلخص في حصولها على، (١٩٣) مليون دولار من الصندوق السعودي للتنمية عام ١٩٧٧م، كما بلغ مجموع القروض العربية إلى ماليزيا (٣٢٩) مليون دولار. وفي إطار الخطة الماليزية الثالثة، قدمت ليبيا (٢٥) مليون دولار لمشاريع التنمية في حين قدمت السعودية لهم قرضاً قيمته (٢٠٠) مليون دولار.

"وهو ما يؤكد حقيقة الزخم والقوة الكبيرة الدافعة للتعاون بين ماليزيا والبلدان العربية في مجالات التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة، وقد كان تون حسين أون خلال زيارته للعالم العربي حريصاً على توجيه خطابه إلى الشعوب العربية ومتمسكاً بموقف بلاده من القضية الفلسطينية" (Robani,2011.p22)

ولعل أبرز مثال على ذلك ما جاء في البيان المشترك الذي صدر في ١٨ يناير ١٩٧٧م، في نهاية زيارة تون حسين إلى ليبيا، حيث أدان بشدة استمرار العدوان الإسرائيلي الذي يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، "كما أكد على أنه لا يمكن أن يتحقق سلام حقيقي ودائم في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة دون استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة، ومنح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في العودة إلى دياره المغتصبة" (Maleysia china Relations in the 1990,p44)

ولا يختلف ذلك البيان المشترك بين الحكومتين الماليزية والليبية –أيضاً–عن بيان الحكومتين الماليزية والمصرية الذي صدر في١٠ يناير١٩٧٧، فقد أكد الجانبان على الضرورة الملحة للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. "ودعا الجانبان لعقد عاجل لمؤتمر جنيف، بمشاركة جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. كما أدان الجانبان تلك الممارسات من دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب العربي الفلسطيني وكذلك التغيرات الديموغرافية والجغرافية التي أدخلتها على الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس" (Joseph 1990,p14)

ثانياً: الدعم المادي الماليزي للقضية الفلسطينية

بالرغم من قوة الدعم الماليزي المعنوي والسياسي للقضية الفلسطينية على مستويات عدة، إلا أن الدعم المالي كان عند حده الأدنى، واقتصر في أغلب الأحيان على المساهمة في مصروفات وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وقليل من الدعم المباشر لمكتب منظمة التحرير في كوالالمبور، فضلاً عن التبرعات التي تُعلن عنها بعض منظمات المجتمع المدني الإسلامية في ماليزيا، والتي كانت تقدم لمنظمة التحرير للتصرف فيها.

"بدوره كان وزير الخارجية الماليزي قد أكد، في منتصف عام ١٩٧٨، على أن بلاده قدمت مساهمة مالية متواضعة على مدى السنوات القليلة الماضية تم الحصول عليها من خلال التبرع العام، كما أشار إلى دور الحكومة الماليزية التي تقدم مساهمة سنوية مقدرة بمليون ونصف المليون دولار إلى وكالة تشغيل اللاجئين الأونروا" (Sino,1981,p14)

وإلى جانب هذا الدعم اليسير، كانت حكومة تون حسين أون تقدم تسهيلات لممثل منظمة التحرير الفلسطينية في كوالالمبور، ونظراً لقلة الدعم المالي الماليزي للقضية الفلسطينية، وخصوصاً عند مقارنته بالدعم السياسي والمعنوي، "كان لأحزاب المعارضة الماليزية داخل البرلمان دور في الضغط على الحكومة حين استدعت بعض وزراء الحكومة لمناقشتهم في هذا الأمر في ٢٠ إبريل ١٩٧٨، وقد أجاب وزراء الحكومة عن تساؤلات البرلمان، مؤكدين على أن دعمهم للشعب الفلسطيني في الكثير من الأحيان يكون مجرد ثرثرة كلامية –على حد وصفهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن وزير الخارجية الماليزي عاد وأكد على قيام حكومته بتقديم مساعدات مالية متواضعة مباشرة إلى منظمة التحرير عبر المؤتمرات الإسلامية، "مشيراً إلى المرافق التي قُدمت لممثل منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الماليزية، ووعد بتقديم الحكومة الماليزية الكثير من المساعدات مستقبلاً، بما في ذلك إرسال المتطوعين واللوازم الطبية عندما تدعو الحاجة. (Azhar,1990. P56).

ويرى الباحث أنه في ضوء دراسة الدور الماليزي تجاه القضية الفلسطينية ثمة محددات وقيود على صانع القرار الماليزي بالنسبة لمستوى الدعم المقدم للقضية الفلسطينية ومن أهم هذه المحددات البيئة الداخلية الماليزية حيث إن المسلمين يشكلون فقط نحو ٦٠%، وإنه ثمة هموم ومشاكل داخلية لا يمكن لصانع القرار أن يقفز عنها، ولا بد له من العودة للبرلمان لتحديد سياسة بلاده الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

على ضوء تلك المراحل التاريخية للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، كان لحركات الصحوة الإسلامية المختلفة في عهد تون حسين أون دور مهم للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ركزت على تقديم بعض المساعدات من خلال التبرعات التي كانت تشهدها بعض الاحتفالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومدينة القدس على وجه التحديد، كما أن المظاهرات التي كانت تُنظم من حين لآخر في وقت سابق، أصبحت مرتبطة بكثرة الأحداث الدامية.

لذلك كان من أهم فعاليات التضامن مع القضية الفلسطينية ما قامت به حركة ABIM في نوفمبر ١٩٧٩، حين نظَّمت يوم تضامن دولي مع الفلسطينيين، وهو بمشاركة السفارات العربية لليبيا والسعودية والعراق وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في كوالا لامبور، وقد صدر بيان في الاجتماع الذي عُقد في جامعة مالايا، أكدت حركة ABIM خلاله على دعمها الثابت لنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين وتحرير القدس من قبضة الصهيونية.

هذا فضلاً عن اجتماعات المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة التي تمثل أعضاء الملايو في البلاد، فقد عقدت اجتماعاً مشابهاً في الفترة من ٣ إلى ٦ يوليو عام ١٩٨٠م، أدانت خلاله تلك الاجراءات الإسرائيلية التي حولت مدينة القدس إلى عاصمة لدولتها بعد نقل بعض المقرات الإسرائيلية الرسمية إلى المدينة المقدسة، علاوة على بعض سفارات الدول الأجنبية.

ومن كل هذه المنطلقات، يمكن القول إن الدعم الماليزي للشعب الفلسطيني اتخذ في أغلب الأحيان طابعاً سياسياً معنوياً، مع القليل من الدعم المالي الذي اقتصر على بعض الأموال التي قُدمت لوكالة الغوث (الأونروا) ومنح منظمة التحرير مكاتب وتسهيلات في العاصمة كوالالمبور، فضلاً عن الدعم الشعبي والإعلامي الذي ارتبط في أغلب الأحيان بصعود وهبوط التطورات على مستوى القضية الفلسطينية.

لكن على أي حال كان دعم ماليزيا للقضية الفلسطينية في تصاعد مستمر وإن كان يشوبه بعض البطء، وإن مرحلة تون حسين أون أكثر نشاطاً وثباتاً في إدانة دولة الاحتلال الإسرائيلي ودعم القضية الفلسطينية على صعيد المحافل الدولية وعلى مستوى الداخل الماليزي، كون مرحلة الصحوة الإسلامية التي عرفتها ماليزيا خلال تلك المرحلة، جعلت مواقفها أكثر قرباً واطلاعاً إلى ما يجري في الأراضي الفلسطينية، وهو ما استدعى تخصيصها يوماً سُمي بيوم الأقصى العالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

تطور السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ١٩٨١م-٢٠٠٣م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

حازت قضية فلسطين على اهتمام كبير ودائم في السياسة الخارجية الماليزية منذ تولي مهاتير محمد منصب رئاسة الحكومة في ماليزيا، ولم يغب موقف حكومة مهاتير محمد المضاد للصهيونية عن أي مناسبة، سواء كانت محلية كالاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني وإحياء يوم الأقصى أو مناسبات إقليمية كخطاباته المهمة أمام العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الآسيوية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، أو دولية داخل أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة.

لذلك نجح مهاتير محمد في طرح قضية فلسطين على كافة الأصعدة وبشكل مستمر، وربما كانت ماليزيا أقرب إلى نبض الشارع وقيادة منظمة التحرير في الكثير من الأحيان، وهو ما عبّر عنه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أثناء زيارته الأولى إلى العاصمة الماليزية كوالالمبور عام ١٩٨٤، بالقول: "إن ماليزيا أكثر قربا منا مقارنة بالدول العربية".(موقع الوطن العماني: (http://alwatan.com/details/4456

ولا شك في أن الحكومة الماليزية كانت تسعى دوماً إلى نزع الاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي ما دامت مصرة على حرمان الشعب الفلسطيني من وطنه، وهو ما دفع مهاتير محمد إلى اتخاذ موقف متشدد ضد دور القوى الغربية الداعمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي؛ لأن تلك القوى لا تفكر في الضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي لإلزامها بقرارات الأمم المتحدة ٢٣٨ و ٢٤٢، وفي الوقت نفسه لا تكف عن التآمر على دول العالم الثالث؛ لذا سنلاحظ في هذا الفصل موقفاً ماليزياً صارماً تجاه العالم الغربي، وفي المقابل الكثير من الخطابات الحماسية والداعمة لقضايا العالم الإسلامي.

ومن كل هذه المنطلقات سيتناول هذا الفصل -بشيء من التفصيل-ثلاثة مباحث رئيسية لتوضيح تلك المرحلة التاريخية التي تبدأ من عام ١٩٨١ حتى عام ٢٠٠٣، التي تنازل خلالها مهاتير محمد طواعيةً عن رئاسة الحكومة الماليزية، مع التركيز على دوره في السياسة الخارجية الماليزية في دعم القضية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:
شخصية مهاتير محمد وأثرها على السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية

كان لمهاتير محمد دور مهم في عملية تحول السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، لتبنيه برنامجاً سياسياً طموحاً نحو العالم الإسلامي، يقوم على إعادة النظر في علاقات بلاده مع العالم الخارجي لا سيما الغرب الذي ظل يلعب دوراً سلبياً في قضايا العالم الإسلامي، وهو ما خلق حالة من عدم الارتياح الغربي لمواقف ماليزيا تجاه قضايا العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

ذلك التعارض في مواقف ماليزيا مع العالم الغربي جعلها أكثر اعتماداً على ذاتها خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فأصبحت مثالاً آسيوياً يُحتذى به، حيث ارتبط التحول الجذري الذي شهدته البلاد من مرحلة الفقر إلى مرحلة النهضة الشاملة، بشخص مهاتير محمد الذي تمكن لهذا السبب من تبني القضية الفلسطينية بشكل شخصي وسياسي غير مسبوق، فإنجازاته الداخلية قللت من أصوات معارضيه في الداخل ما منحه الكثير من حرية الحركة في سياسة بلاده الخارجية.

وعليه فإن النقلة النوعية التي عرفتها السياسة الخارجية الماليزية تجاه قضية فلسطين كانت متأثرة بالبُعد القيادي لمهاتير محمد، وأفكاره الناجحة في تطوير بلاده وطبيعة علاقات ماليزيا مع العالم الغربي، التي نجح في إعادة صياغتها مستفيداً من ذلك الظرف التاريخي للصراع العالمي بين القطبيين الكبيرين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق.

١. سمات الشخصية القيادية لـ مهاتير محمد

لم يسبق للسياسة الماليزية أن عرفت شخصية سياسية تجمع بين القيادة والفكر بمستوى شخصية مهاتير، الأمر الذي جعل العديد من الباحثين اعتبار مهاتير محمد صوت آسيا في العالم، "فهو شخصية كاريزمية جدلية لها رؤيتها ومدرستها الفكرية الخاصة، ولعل أبرز ما يميزه ليس موقفه من دولة الاحتلال الإسرائيلي فقط، إنما موقفه من الغرب عموماً وحرصه الدائم على رفض النرجسية الغربية والدعوة إلى الاستقلال الحضاري على المستوى الفكري والسياسي والاقتصادي" (سليمان، موقع الإسلام اليوم، ١٧نوفمبر ٢٠٠٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُعتبر مهاتير محمد من أكثر القادة السياسيين تأثيراً في تاريخ بلادهم، كما أنه أطول الحكام الآسيويين حكماً "باستثناء المنطقة العربية" فقد حكم (٢٢) عاماً قبل أن يترك الحُكم طواعية وبقرار ذاتي، وخروجه الاختياري من الحكم لا يعنى نهاية تأثيره كون أسمه بات مرتبطاً بتاريخ ماليزيا الحديث، حين تمكن من تحويلها خلال سنوات قليلة من دولة فقيرة إلى أغنى الدول الآسيوية وأكثرها تأثيراً في آسيا ومناطق كثيرة من العالم". (أسعد، مهاتير محمد، www.leadershipdimensions.org)

بذلك نستطيع القول إن الشعب الماليزي قد أصبح مدُاناً لمهاتير محمد الذي حقق المعجزات لبلاده عبر تحويلها من دولة تعتمد على الزراعة إلى دولة صناعية متقدمة تحتل المركز التاسع عالمياً بين الدول المصدرة للتقنية العالية، حيث وصل معدل النمو السنوي لماليزيا في عهده ثمانية بالمائة، وذلك بفعل مشروع التنمية الماليزي الذي خطط له وقاده، وإن صفاته القيادية الإسلامية بلا شك ناتجة عن فهمه وإدراكه بنظرية الواقعية، "وهو أقرب ما يكون من حيث الوصف أو التسمية إلى "العلمانية المؤمنة" التي نجحت في بناء نظام سياسي إسلامي قوي، لكن برؤية متقدمة وغير تقليدية للإسلام، ولا تشبه تلك التي تطرحها مختلف الأحزاب الإسلامية العربية".(أبو العنين، ٢٠١٢: ص ٣٠)

في هدا الإطار نجح مهاتير محمد في تحديد العلاقة بين الإسلام والحركة السياسية في ماليزيا لتقوم على التعايش السلمي، بحيث تعيش كل الأطياف السياسية والمكونات العرقية والمذهبية والقومية المختلفة على قدر من التقبل المشترك، الأمر الذي مكنه من قيادة مشروع نهضوي حقيقي في كافة المجالات التنموية، وهو ما دفع الكثير من الباحثين والمراقبين إلى إرجاع التجربة الماليزية إلى قدرة هذا الشعب الآسيوي على تقديس الجماعة والعمل والإنجاز والوقت، وهي معايير اتبعتها ماليزيا والكثير من الدول الآسيوية مثل إندونيسيا وسنغافورا والصين واليابان التي تتشابه تجاربها الناجحة.

تلك المعالم في تاريخ مهاتير محمد كان قد عبر عنها في كتابه "معضلة الملايو" عام ١٩٧٠، حين انتقد فيه وبشدة شعب الملايو واتهمه بالكسل والرضا بأن تظل بلاده تعيش في عصر التخلف دون أي محاولات للتطور. وبالرغم من منع الحزب الحاكم الذي يُعرف باسم منظمة الملايو القومية المتحدة، نشر هذا الكتاب واعتبار مهاتير محمد شاباً متمرداً، إلا أن الأخير سرعان ما أقنع قادة الحزب بقدراته، وبدأ بخطوات سريعة يصعد في الحياة السياسية إلى أن تولى رئاسة البلاد عام ١٩٨١م.

لكن الأمر المهم، والذي ينبغي الوقوف عنده مطولاً في هذا الصدد هو أن قيادة مهاتير محمد لتجربة ماليزيا الناجحة لم تكن نتاج أفكاره المتطورة عن تلك الأفكار الإسلامية فحسب،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأنه استمد أفكاره من خلال دراسته لتاريخ الغرب وحاضره، ومعرفته بكيفية الهيمنة التي حققها الغرب والأساليب التي اتبعتها الدول الغربية للتقدم والهيمنة على العالم.

"وفي الوقت نفسه درس التاريخ الإسلامي وتعرف إلى فترات ازدهاره ومراحل انحطاطه، من ثم تمكن من وضع يده على الأسس التي قدمها الإسلام لبناء وازدهار الحضارة الإنسانية، وكتب العديد من المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من انتقاده لشعب الملايو إلا أنه آمن بقدرات الشعب الماليزي وبدأ في رفع شعارات عديدة أهمها، (انظر شرقاً) أي إلى الصين واليابان ودول شرق آسيا، وشعار (ماليزيا بوليه) أي ماليزيا تستطيع التقدم". (الإسلامي، ١٩٨٢: ص. ٤٢).

وعليه فإن بصيرة مهاتير محمد وتعمقه في دراسة تاريخ الحضارات وكيفية تطورها، إلى جانب شخصيته القيادية التي لا تعرف طريقاً للكسل والإحباط، مكنته من وضع خطته التي وصفت بالجريئة لنهوض ماليزيا لتصبح واحدة من الدول المتقدمة بحلول عام ٢٠٢٠م.

ويرى الباحث أن مهاتير محمد قد تمسك بالاستقلال الحضاري على المستوى الفكري والسياسي والاقتصادي، فعندما تعرضت دول النمور الآسيوية إلى هزات اقتصادية ولجأت إلى صندوق النقد الدولي وصغت للمؤسسات الدولية ورهنت جزءً مهم من سيادتها بيد الغرب، أصر مهاتير على الخروج من المحنة الاقتصادية بمنهج اقتصادي وسياسي خاص تمكن خلاله من إخراج ماليزيا من أزمتها، فكانت الدولة الوحيدة التي لا تعرف طريق صندوق النقد الدولي، وهو ما يعتبره الكثيرون مثالاً جديداً ونادراً في التعامل مع القضايا والأزمات الاقتصادية؛ لذلك وصفت سياساته حينها بالجريئة، وأصبح أيقونة للشعب الماليزي، ومثالاً يُحتذى به نظراً لتجربته الناجحة.

٢. التعايش بين الإسلام والسياسة

باتت شخصية وأفكار مهاتير محمد الناجحة مثالاً في العادة يُضرب على الإسلام الآسيوي، وهو ما جعله محل دراسة الكثير من الباحثين؛ لذلك يمكن تحليل أفكاره التي تحول إلى إنجازات في أربع نقاط رئيسية على النحو التالي:

أ- المحدد العام لفكره السياسي

تؤكد آراؤه الغزيرة المنشورة في كتب ومقالات، والتي كان معظمها أثناء وجوده في السلطة، على أن فكره السياسي يتميز بالعملية والبُعد عن المثالية أو التنظير غير المُجدي، وقد ساعده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ذلك دراسته العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة لخلفيته المهنية كونه طبيباً يؤمن بالمنهج العلمي في التعامل مع المشاكل، فيحاول جاهداً تجنب الأخطاء من خلال التشخيص السليم للمشاكل؛ لذلك بدأ بعلاج أزمات ماليزيا المختلفة، والشعوب الآسيوية، عبر فهم خصوصية حضارة هذه المنطقة وبدأ يسعى لحضورها القوي في النظام العالمي، عبر تحريرها واستقلالها عن الحضارة الغربية بشكل متكافئ دون تبعية.

في هذا السياق طغى على فكر مهاتير محمد النزعة المستقبلية التي سعى من خلالها إلى حل مشكلات بلاده والعالم الإسلامي، حيث تجسدت نزعته المستقبلية في مشروع "رؤية ٢٠٢٠" الذي طمح من خلاله إلى وصول ماليزيا إلى مستويات معيشية تضاهي الغرب، ومن ثم الوصول بآسيا إلى نقلة أو مرحلة حضارية متميزة، بهدف إثبات قدرة الإسلام على الجمع بين البعدين الديني والمدني، خاصةً وأن ماليزيا وغالبية الشعوب الآسيوية عانت من مسألة التنوع المذهبي والعرقي" (الإسلامي، ١٩٨٢: ص. ٤٢.)

ب- التوفيق بين الإسلام والحركة السياسية

حيث تقوم هذه الرؤية على انطلاق الحركة السياسية من حيث الفكر والمؤسسات تحت إطار مرجعية إسلامية تشكل السقف الحاكم. فالمرجعية العليا وفقاً لمهاتير محمد هي القرآن والسُنة الصحيحة ثم الإجماع والقياس، مع إعطاء العدل القيمة الأعلى من أجل ترتيب أحوال المسلمين وغير المسلمين؛ "لذلك ركز على مفهوم الأمة الواحدة ورفض كافة أشكال الطائفية، وبالرغم من رؤيته الواضحة لمستقبل ماليزيا والعالم الإسلامي إلا أنه أكد صعوبة تطبيق الشريعة الإسلامية لأن نسبة غير المسلمين من الماليزيين تشكل نحو ٤٠%من الشعب." (موراييس،١٩٨٢: ص٢٢).

ت- الإسلام والتعايش مع الحركة السياسية

يرفض مهاتير محمد حالة الانفصام بين الفعالية الإسلامية والمجتمع، ويؤمن بالسعي الدائم لتغيير الواقع من أجل الوصول لحالة من التجانس بين الحركة الإسلامية والمجتمع، ويتحقق ذلك وفق رؤيته من خلال أمرين: (تشن كين واه، ١٩٨٢: ص. ٢٨).

الأول: أن الوصول للإسلام لن يأتي من فوق، بل هو ثمرة تغيير ذاتي وجهد من المسلمين من شأنه أن يجيب عن أسئلة الواقع.

الثاني: يرتبط بالأزمات التي عصفت بماليزيا ودول النمور الآسيوية، التي كانت الدول الكبرى هي المتسبب فيها، بهدف إخضاع دول النمور الآسيوية للتبعية الغربية، لذلك وجد أن الطريق السليم في الخروج من هذه الأزمة يمر عبر التخطيط والعمل على مواجهة المشاكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تواجهها الحركة الإسلامية سواء الدعوية أو السياسية، ولا يجد أي مشكلة في التخلص من عناصر الحركة الإسلامية بهدف تخليصها من الفساد، "لكن الأهم من ذلك أنه يرى أن الحركة الإسلامية لا قيمة لها إذا لم تكن تمتلك أدوات للتصفية و التخلص من الفساد الداخلي، وربما يمثل هذا الأمر أحد أهم إشكاليات الحركات الإسلامية في وقتنا الحالي"

ث- الإسلام والبراءة من الحركة السياسية

مهاتير محمد لا يجد أي غضاضة في إعلان البراءة من حركات سياسية متعددة تُسيء إلى الإسلام، وخصوصاً تلك الحركات التي تصف كل المسلمين بالتطرف والإرهاب، والحركات التي تساوي بين الإسلام والإرهاب وحركات التطرف الديني والعولمة، التي رأى فيها محاولات غربية للهيمنة على العالم، واصفاً ذلك بالتسلط الغربي على دول الجنوب وتكريس تخلف العالم الإسلامي" (منجود، ٢٠٠٢: ص ٤٤-٧٢)، و(عبد الفتاح وآخرون، ٢٠٠١: ص ٥٤-٧٧).

٣. إعادة النظر في علاقات ماليزيا الخارجية

شهدت العلاقات الخارجية الماليزية تحولات مهمة حين بدأ مهاتير محمد في صياغة برنامج عمل للسياسة الماليزية موجه للمحيط الخارجي وفق الأفكار التي سبق الإشارة إليها، حيث تم ترتيب أولويات السياسة الخارجية الماليزية على النحو التالي:

أ. التوجه نحو آسيا

عبّر مهاتير محمد عن آمال وتطلعات دول آسيا والعالم الثالث عموماً، حيث وصفت بلاده من قبل الأمين العام "لمؤسسة العالم الثالث" ألطف جوهر" ببطلة دول العالم الثالث الأقل من نامية، "وقد تم اختيار كوالالمبور عام ١٩٨٥ لتكون مسرحاً لتوزيع جوائز العالم الثالث، فأصبح الإطار الإقليمي الآسيوي ومنظمة الآسيان حجر الأساس في السياسة الخارجية الماليزية خلال النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي جعل دورها محورياً في تجمع دول الآسيان، خاصةً وأن مهاتير محمد وجه جهود بلاده نحو التنمية الإقليمية والاقتصادية، وذلك من منطلق إيمانه بقدرة دول آسيا على التصدي للحملات الغربية غير العادلة لمنتجاتها".(رفوندر، ١٩٨٢: ص ٢١٢)

ب. الاهتمام بالعالم الإسلامي

مثل العالم الإسلامي أولوية ثانية بعد آسيا، وهذا طبيعي لدولة آسيوية كانت تسعى للنمو من خلال تطوير علاقاتها في الإقليم الآسيوي، وفي هذا الإطار كانت منظمة المؤتمر الإسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخلاً لماليزيا استطاعت من خلاله تعريف نفسها كدولة إسلامية تشارك المسلمين قضاياهم لا سيما القضية الفلسطينية.

وبالرغم من سير مهاتير محمد على خُطى أسلافه نحو العالم الإسلامي مع وجود تحولات طفيفة في السياسة الخارجية الماليزية تجاه قضايا المسلمين، إلا أن إصراره كان واضحاً نحو القضية الفلسطينية، إلى جانب قضايا العالم الإسلامي التي نالت حيزاً من ذلك الاهتمام الماليزي، فظهر دعمها الإنساني لمسلمي أفغانستان ضد السوفييت، وقد حصد هذا الدعم تعبيراً ملموساً في إعداد تحالف إسلامي لمكتب المجاهدين الأفغانيين في كوالالمبور عام ١٩٨٤". (أحمد، ١٩٩٧: ص. ١٣٧)

فضلاً عن ذلك فقد شاركت ماليزيا في جهود الوساطة بين العراق وإيران من أجل وقف حرب الخليج الأولى، وقد كانت رئيس لجنة سلام شاركت فيها سبع دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي "ماليزيا، وغامبيا، وباكستان، وغينيا، وتركيا، والسنغال" في محاولة منها لوقف الحرب العراقية الإيرانية خلال الفترة (١٩٨٠م-١٩٨٨م).

أضف إلى ذلك "المشاركة بعضويتها في برنامج التمويل والتجارة طويل المدى، الذي نفذه بنك التنمية الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقد التزمت بمبلغ مبدئي قيمته (٤,٥) مليون دولار لصالح ذلك المشروع، والأكثر من ذلك الطلب الذي قدمه مهاتير محمد إلى منظمة المؤتمر الإسلامي المتعلق بإنشاء جامعة إسلامية دولية في ماليزيا، الذي أقره مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية عام ١٩٨٣" (ميلني، الشؤون السلمية، ٥٦، رقم ٤، ١٩٨٣-١٩٨٤: ص. ٦١٧-٦٤٨).

ت. التطلع إلى المشاركة بفاعلية في إطار حركة عدم الانحياز.

كان التزام الحكومة الماليزية تجاه حركة عدم الانحياز قد وصل إلى مستويات غير مسبوقة حين أكد مهاتير محمد موقفه الداعم لمعاهدة أنتاركتيكا ، التي تقضي بجعل القارة القطبية الجنوبية منطقة معزولة السلاح، ومعاهدة أنتاركتيكا هي وثيقة تم توقيعها في الأول من ديسمبر ١٩٥٩ من قبل الدول التي كانت تطالب بحصة في القارة القطبية الجنوبية الخالية من السكان الأصليين، وتعهدوا بإيقاف نواياهم لإستخدامها عسكرياً واقتصر الاتفاق على اتخاذ هذه المنطقة للأبحاث العلمية، وتم تجديد المعاهدة عام ١٩٩١، وعلى الرغم من أن المفاوضات بشأن نظام إدارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنتاركتيكا جرت في أجواء الحرب الباردة، إلا أن الدول الإثنتاعشرة التي شاركت في المفاوضات منذ البداية أجمعت كلها على اعتبار القارة منطقة منزوعة السلاح وعلى حل جميع المنازعات بالوسائل السلمية فقط" (www.arab.rbth.com– موقع روسيا ما وراء العناوين).

كما أن قضية فلسطين شكلت مثالاً للعديد من القضايا التي عكست التزام السياسة الخارجية الماليزية بكافة قضايا العالم الإنسانية، في هذا المقام حولت حكومة مهاتير سياستها الخارجية من كونها موالية للغرب ومستندة للمبادئ الآسيوية بشكل أساسي، إلى دولة ذات مكانة دولية متزايدة عبر اندماجها في مشاكل العالم الثالث.

ث. وضع العالم الغربي و"الكومنولث" على أدنى أولويات السياسة الماليزية.

لم تُخف حكومة مهاتير محمد تخليها عن تبعية البلاد لبريطانيا منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، فكان توجه الحكومة الماليزية الساعي لإنهاء التبعية للغرب، وبريطانيا تحديداً، شديد الوضوح، على عكس أسلافه الذين أبقوا باب التبعية لبريطانياً موارباً، "فكانت تعليمات الحكومة آنذاك المرتبطة بالعلاقات الثنائية والتجارة البينية مع بريطانيا قد تعرضت لهزة كبيرة، خصوصاً بعد إعلانها عن سياسة "اشتري من بريطانيا أخيراً" وما تبعها من غياب مهاتير محمد المتعمد عن اجتماع حكومة رؤساء الكومنولث المنعقد في "كانبيرا" أستراليا عام ١٩٨٢". (أحمد، ١٩٩٧: ص ١٣٧)

لذلك كان واضحاً أن رئيس الوزراء الماليزي مقتنع بأن بريطانيا لم تكن تمثل نموذجاً للتنمية الاقتصادية والسياسية المستقبلية لماليزيا؛ الأمر الذي دفعه للتوجه نحو آسيا والشرق عموماً، وفي هذا السياق جاء تصريحه عام ١٩٨٣ بأن الكومنولث لم تعد مهمة بالنسبة لماليزيا كما الكتلة الإسلامية.

٤. الاستفادة من الظرف التاريخي للصراع العالمي

استطاع مهاتير محمد، من خلال عملية التنمية التي أطلقها في كافة المجالات، أن يحقق استفادة قصوى من الظرف التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي قبل سقوطه عام ١٩٩٠؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت معنية بمساندة دول آسيا لتكون نموذجاً مغرياً لدول المنطقة التي ركنت إلى الاتحاد السوفييتي السابق والكتلة الاشتراكية، لكن الملاحظ في هذا الصدد ان مهاتير محمد ظل رافضاً لمبدأ التبعية؛ لذلك طوع هذا الاتجاه لتبني نموذج اقتصادي مستقل، حتى مع سيطرة اقتصاديات العولمة وجدنا أن ماليزيا شاركت فيه بقوة، ولكن من منطق المشاركة أخذاً وعطاءً وليس مجرد الحضور، كما فعلت كثير من بلدان العالم النامي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبخاصة البلدان الإسلامية، "وبالتالي فإن تكرار نموذج ماليزيا في بلدان العالم الإسلامي لا بد أن يأخذ في الاعتبار الظروف التاريخية المصاحبة لهذه البلدان وكذلك وضعها في طبيعة الخريطة السياسية الدولية حالياً. وإن كان يؤخذ على هذه البلدان أنها لم تستفد بشكل مباشر من فترة النظام العالمي ثنائي القطبية" (مجلة الوعي الإسلامي الكويت، ١٩٩٩، ص١٢)

الملاحظة الجديرة بالاهتمام -في هذا الصدد-أن موقف ماليزيا ظل أقوى من مواقف مختلف بلدان العالم الاسلامي من قضاياها المختلفة، لا سيما القضية الفلسطينية، لأن استقلاليتها الاقتصادية نوعاً ما واعتمادها الذاتي جعل قرارها السياسي أكثر استقلالية وسياستها الخارجية أكثر تمسكاً وتقارباً مع قضايا العالم الإسلامي.

٥. جعل القضية الفلسطينية ضمن أولويات السياسة الخارجية الماليزية

كان الاهتمام بالقضية الفلسطينية يأخذ طابعاً تصاعدياً في السياسة الخارجية الماليزية، ففي عام ١٩٨١، قررت حكومة مهاتير محمد منح منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلاً دبلوماسياً كاملاً، ثم عادت عام ١٩٨٩ لترقية الوضع الدبلوماسي لمنظمة التحرير مرة أخرى، حيث أصبح تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة الماليزية مماثلاً لمختلف البعثات الدبلوماسية المُقيمة في كوالالمبور.

في سياق آخر كان حضور ماليزيا القوي، في المنظمات الدولية ودفاعها عن القضية الفلسطينية على مستوى الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تأكيداً على دور مهاتير محمد في التأثير على سياسة بلاده الخارجية لتعزيز دعمها للشعب الفلسطيني، وقد أكدت مراراً على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ورهنت اعترافها بدولة الاحتلال الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني". (حج حمزة، ميديا برنت للنشر، ١٩٩٠، ص ٣١٨)

في هذا السياق ظلت ماليزيا إلى جانب إندونيسيا وسلطة بروناي ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، مثل باقي الأعضاء الآسيويين الذين شرعوا في إقامة علاقات دبلوماسية معها، "حتى أن بعض المحاولات التي جرت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بشأن إقامة علاقات اقتصادية بين تل أبيب وكوالالمبور، كانت قد قوبلت بانتقادات شديدة من الشعب الماليزي، والحكومة الماليزية أكدت في مختلف المناسبات على أن تغيير سياستها تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي معتمد على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي" (المجلة الدولية للدراسات الآسيوية، ٢٠٠٩، عدد ١، ص ٢٣-٣٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا كان واضحاً الاهتمام الماليزي بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد دمج أنور إبراهيم في الحكومة، مما عزز التعاون بين الحكومة وجماعات المجتمع المدني، ولا سيما ABIM و PERKIM التي على إثرها تحولت فلسطين إلى قضية الأمة، "وفي هذا الصدد كانت استضافة ماليزيا الناجحة للمؤتمر الإقليمي الآسيوي للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية عام ١٩٨٣، وزيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات في يوليو ١٩٨٤، قد ساهمت في تعزيز صورة ماليزيا في الخارج، ولا سيما في العالم الإسلامي" (Robani, 2011. p131.).

ويرى الباحث أن ماليزيا كغيرها من الدول الصديقة للقضية الفلسطينية كانت تُقدر كثيرا الرئيس ياسر عرفات بحكم موقعه السياسي في فلسطين سواء في حياته أو بعد وفاته، وهو الأمر الذي يجب الإلتفات له وهو ضرورة التوحد خلف رمز وقيادة فلسطينية رشيدة يجتمع حولها الجميع، الأمر الذي يمكن أن يكون أحد ثمار المصالحة الفلسطينية المنشودة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ١٩٨١م-١٩٩٣م

من منطلق تبنيه لقضية فلسطين ووضعها على سلم أولويات السياسة الخارجية الماليزية، تمكن مهاتير محمد من حشد كافة الجهود المحلية والإقليمية والدولية لتحقيق طموحاته السياسية، وخلال مرحلة الثمانينيات شهدت ماليزيا حركة كبيرة من الاحتجاجات الشعبية، ولعبت الكثير من المنظمات غير الحكومية في رفع نسبة الوعي السياسي للشعب الماليزي وتعريفه بالقضية الفلسطينية عبر تنظيم عشرات الاحتجاجات والمؤتمرات الداعمة بالإضافة إلى حملات التبرعات الشعبية التي أكدت حالة التوافق والانسجام بين سياسة الحكومة الماليزية الخارجية والرأي العام، فضلاً عن دور الاعلام الماليزي في تعزيز القضية الفلسطينية من خلال تناول أحداثها بشكل مستمر.

إقليمياً شكّلت منظمة المؤتمر الاسلامي منبراً مهماً لخطابات مهاتير محمد وبعض وزراء حكومته، كما تحركت بلاده من خلال اللجان المشكلة في إطار المنظمة الإسلامية التي اختصت بالشأن الفلسطيني، وفي السياق نفسه تشابهت تلك الخطابات والمواقف التي شهدتها منظمة المؤتمر الاسلامي مع ذلك الخطاب السياسي الماليزي على صعيد حركة عدم الانحياز، هذا بالإضافة الى العديد من المؤتمرات الآسيوية التي نظمتها ماليزيا في إطار دعمها السياسي للقضية الفلسطينية. وعلى الصعيد الدولي تحركت في إطار عضويتها في المنظمة الدولية، لكن أبرز ما ميز تلك المرحلة إداناتها الشديدة لدولة الاحتلال الإسرائيلي واتهاماتها غير المتوقفة للغرب الذي ساعد دولة الاحتلال الإسرائيلي على حساب العالم الإسلامي، لذلك سيتناول هذا المبحث دور الرأي العام الماليزي مع الإشارة إلى أبرز المساعدات الماليزية وكذلك دورها المهم في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وصولاً إلى أبرز ما جاء من إدانات ماليزية لدولة الاحتلال الإسرائيلي والغرب ودعمها السياسي والمعنوي المستمر للقضية الفلسطينية على صعيد المنظمات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والرأي العام وتقديم المساعدات المادية

أولاً: تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والرأي العام

كان دور الرأي العام الماليزي والجماعات الإسلامية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني قد بلغ مداه حين بدأ بالضغط على حكومة مهاتير محمد لتكون أكثر حزماً تجاه دعم الشعب الفلسطيني، وكأن المسألة قد وصلت إلى حالة من التنافس بين الحكومة الماليزية وتلك الجماعات الماليزية المعنية بشؤون العالم الإسلامي. في هذا السياق أصبحت القضية الفلسطينية جزءاً من التنافس الحزبي بين الحزب الماليزي الإسلامي المنافس الرئيسي للحزب الحاكم "المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة" بالإضافة إلى أحزاب ماليزية معارضة، مثل: (ABIM) و((PERKIM حيث أصبحت تلك الأحزاب تمثل تحدياً كبيراً أمام "المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة". (Robani, 2011. P131-132).

الأمر المثير للاهتمام في هذا الصدد أن الوعي الماليزي بالقضية الفلسطينية أخذ طابعاً خاصاً، فالدعم الشعبي أو غير الرسمي كان في تصاعد مستمر، حين أصبحت قضية فلسطين على رأس أولويات الصحف اليومية الماليزية، والحركات غير الحكومية، حيث شارك علماء الدين في يونيو عام ١٩٨٢، في تنظيم يومٍ للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مدينة "بيتالينج جايا.

في هذا اليوم التضامني وجه المتضامنون دعوة إلى جميع الدول الإسلامية، طالبوها خلالها بتشكيل إطار موحد لدعم النضال الفلسطيني وتحرير القدس، عبر تسخير الموارد المتاحة من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، ولم يتورع المتضامنون عن إدانة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تواطئها الفج مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. "ومن الأهمية أن تلك الاحتجاجات قد تزامنت مع الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، ولكن الإجراءات العملية لتلك الاحتجاجات ترتب عليها إنشاء صندوق للتضامن مع الشعب الفلسطيني لجمع التبرعات، حيث وصل إجمالي تلك التبرعات إلى ١٠ آلاف دولار ماليزي في اليوم الأول، وذلك وفقاً لما أعلنت عنه منظمة ABIM المنظمة لتلك الاحتجاجات، كما أن هذه الأخيرة تقدمت بمذكرة احتجاج للسفارة الأمريكية في العاصمة الماليزية كوالالمبور عبرت خلالها عن إدانة التآمر الأمريكي مع دولة الاحتلال الإسرائيلي عشية غزوها للأراضي اللبنانية". (الإسلامي، ١٩٨٢: ص ٤٢.)

كما صدرت تصريحات رئيس الحراك الشبابي التابع للمنظمة الوطنية الماليزية المتحدة "داتو سهيمي قمر الدين" في ١٤ أغسطس ١٩٨٢ أدان بشدة ذلك التعامل الأمريكي أحادي الجانب مع الحرب الإسرائيلية على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، كما عبر عن استيائه من مطالبة دولة الاحتلال الإسرائيلي بخروج منظمة التحرير من الأراضي اللبنانية قائلاً: "لماذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا ينسحب الإسرائيليون أنفسهم من لبنان على اعتبار أنهم هم المعتدون الذين احتلوا لبنان، وإذا كان ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية الخروج الكامل، فينبغي ألا يخرجوا إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي".(مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، يونيو ١٩٨٢، ص. ١٤٩.) (Robani, 2011. p137.)

كانت مذبحة مخيم صبرا وشاتيلا غرب بيروت في سبتمبر ١٩٨٢، التي راح ضحيتها نحو (3000) ثلاثة آلاف فلسطيني، قد شهدت احتجاجات عارمة في كافة الدول الإسلامية، ولا سيما ماليزيا، حيث أدان الحزب الماليزي الاشتراكي تلك المجزرة التي وصفها بالجريمة الوحشية، داعياً الدول الآسيوية إلى قطع علاقاتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وإعادة النظر في علاقاتها مع أمريكا، كما دعت منظمة غير حكومية تُسمى "أليران" إلى إيصال الغضب الشعبي الماليزي للحكومة الأمريكية التي وصفتها بالمتآمرة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي ، وشددت على طرد سفراء الأخيرة من دول العالم الثالث وشطب عضويتها في الأمم المتحدة.

هذا فضلاً عن عشرات المسيرات الجماهيرية الضخمة التي كان أهمها في ٣ مايو ١٩٨٣، التي دعا خلالها رئيس الحراك الشبابي أنور إبراهيم عموم الشعب الماليزي إلى دعم القضية الفلسطينية،" وقد ترتب على تلك الاحتجاجات إطلاق حملة للمساعدات الإنسانية تبنتها الصحف الماليزية دعت خلالها كافة تيارات الطيف السياسي الماليزي إلى جمع التبرعات للشعب الفلسطيني، حيث تسلم "فاروق القدومي" رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مبلغ (١,٢٩) مليون دولار ماليزي أثناء حضوره إلى العاصمة الماليزية مترئساً وفد فلسطين في المؤتمر الآسيوي" (ميلني، الشؤون السلمية، ٥٦، رقم ٤، ١٩٨٣: ص. ٦١٧-٦٤٨) (Robani, 2011. P140. P146).

هذا الحراك الشعبي توج بخروج (١٥٠٠٠) ماليزي كانوا قد حضروا خطاب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في يوليو ١٩٨٤، فأخذت زيارة الرئيس عرفات طابعين، الأول رسمي والثاني شعبي، حين استقبل عشرات الآلاف من المتضامنين الماليزيين الذين استمعوا إلى خطابه المهم، الذي عبر خلاله عن معاناة الشعب الفلسطيني.

لكن مستوى الوعي الماليزي بالقضية الفلسطينية بلغ مداه حين وصل مستوى التعاون بين منظمات المجتمع المدني إلى مستوى غير مسبوق من الانسجام، ما نتج عنه إنشاء رابطة الصداقة والتضامن الفلسطيني الماليزي في ١١ فبراير ١٩٨٧، التي لعبت دوراً مهماً على مستوى الرأي العام الماليزي من خلال المؤتمرات الجماهيرية التي نظمتها في ذلك الوقت لإطلاع الشعب الماليزي على معاناة الشعب الفلسطيني، وهو ما انعكس إيجاباً على الحراك الشعبي الماليزي تجاه القضية الفلسطينية" (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، يونيو ١٩٨٨: ص. ٢٣١-٢٣٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جانب آخر لم تكن مسيرات التضامن الشعبي الماليزي تتوقف عند التنديد بالاحتلال الإسرائيلي ودعم الشعب الفلسطيني فحسب، بل أخذت شكلاً آخر حين احتجت على زيارة الرئيس الإسرائيلي "حاييم هرتسوغ" إلى سنغافورة، وعلى إثر تلك الاحتجاجات الشعبية الماليزية اضطرت حكومة مهاتير محمد إلى تقديم احتجاج رسمي إلى سنغافورة التي مست بمشاعر المسلمين وفقاً لما تضمنه بيان الاحتجاج الماليزي، والأكثر من ذلك استجابة الحكومة الماليزية للمطالب الشعبية وسحب مفوضها السامي من سنغافورة بشكل مؤقت. "تلك الحادثة أدت إلى تعاون جدي بين الحزب الحاكم ومنظمات المجتمع المدني التي نظرت بإيجابية لموقف حكومة بلادها، وقد ظهر ذلك التعاون جلياً حين استضافت ماليزيا في ديسمبر ١٩٨٩ للمرة الثانية مؤتمر الحلقة الإقليمية الآسيوية الأممية المتعلق بالقضية الفلسطينية، وندوة للمنظمات غير الحكومية المتعلقة أيضاً بالقضية الفلسطينية، وكان من قرارات تلك الندوة التشديد على تحريك الرأي العام الآسيوي لدعم صمود الشعب الفلسطيني. ولا شك في أن هذا الزخم الشعبي كان محل استحسان حكومة مهاتير محمد التي عبرت مواقفها الرسمية تجاه القضية عن تطلعات شعبها" (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، ديسمبر ١٩٨٩: ص ٢٥.)

ثانياً: تقديم المساعدات المادية

لم تقتصر المساعدات المادية الماليزية على التزاماتها المادية السنوية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين، التي قُدرت بـ (٥٠٠٠) دولار عام ١٩٨١، بل بدأت تلك المساعدات تُقدم بشكل مباشر لسكان المخيمات الفلسطينية، حيث قدمت الحكومة الماليزية عام ١٩٨٢ بمبلغ (١٠٠) ألف دولار ماليزي عقب الغزو الإسرائيلي للبنان، فأخذت تلك المساعدات أشكالاً عدة، منها طبية وأخرى منح للطلاب الفلسطينيين في الجامعات الماليزية.

وخلال البيان المشترك بين الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد في ٢٥ يوليو ١٩٨٤، أكد الأخير على تقديم مزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني، مُعلناً عن مجموعة من المنح الدراسية للطلاب الفلسطينيين في الجامعات والمعاهد الماليزية" (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، سبتمبر ١٩٨٤: ص. ٢٤-٢٥).

وفي ظل حرصه على استمرارية المساعدات، أعلن وزير الخارجية الماليزي "داتوك أبو حسان عمر" عن تبرع بلاده في ٢٢ مارس ١٩٨٧، بمبلغ (٤٠) ألف دولار أمريكي، ما يُعادل نحو (١٠٠) مليون دولار ماليزي، كان قد سلمها لرئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، هذا بالإضافة إلى تقديم المساعدات الطبية والأدوية المختلفة لسكان المخيمات الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا الصدد قدمت الحكومة الماليزية –على سبيل المثال لا الحصر–(٢٠) ألف دولار ماليزي كقيمة مادية لكميات من الأدوية كان الغرض منها مساعدة الفلسطينيين في التغلب على وباء التيفوئيد في البقاع اللبناني، كما عادت وقدمت مبلغاً قيمته (٤٠) ألف دولار أمريكي لمنظمة التحرير الفلسطينية أثناء انعقاد مؤتمر الوزراء المسلمين في ذلك الوقت.

ومع مرور الوقت كانت المساعدات الماليزية للفلسطينيين تزداد تطوراً؛ لأنها في الغالب كانت مرتبطة بتفاقم المشكلة الفلسطينية وانعكاسها الخطير على الشعب الفلسطيني، في المخيمات على وجه الخصوص، ما استدعى الحكومة الماليزية في ١٥ يناير ١٩٨٨ إلى تقديم مساعدات جديدة عبر حملة التبرعات التي أعلنت عنها الخارجية الماليزية آنذاك، لاقت قبولاً كبيراً داخل أوساط الشعب الماليزي، الذي لم يتوان بكل أطيافه المختلفة عن الاستجابة لدعوات الحكومة الماليزية، مقدماً (١٧٧,٧٧٢) دولاراً ماليزياً، حيث تم تخصيص تلك المساعدات من أجل التعليم وحاجات الفلسطينيين الأساسية الأخرى، خاصةً وأن الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام ١٩٨٧م، كانت قد اندلعت قبل أسابيع قليلة من ذلك، فكانت عاملاً مهماً في تحريك الشارع الماليزي، "لكن الأمر الجدير بالاهتمام أن الحكومة الماليزية لم تكن تُخاطب الماليزيين المسلمين فقط، بل حرصت على وصف صندوق المساعدات بأنه وسيلة غير عرقية وغير دينية لمساعدة النضال الإنساني على المستوى الدولي، وهو ما يؤكد حرص السياسة الخارجية الماليزية على إظهار الطابع الإنساني في دعم الشعب الفلسطيني وعدم اقتصار دعمها للقضية الفلسطينية من الباب الإسلامي فقط" (ناير، ١٩٩٢: ص ٢٣٨)

المطلب الثاني: فاعلية السياسة الخارجية الماليزية

أولاً: على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي.

كانت منظمة المؤتمر الإسلامي منبراً حقيقياً استثمرته حكومة مهاتير محمد خير استثمار كونها أدركت أن الدخول إلى العالم الإسلامي يأتي من خلال تلك المنظمة، وهي سياسة اتبعها أسلافه، لكنه عزز من الحضور والدور الماليزي في هذا الشأن، خاصةً وأن حكومته قد وضعت العالم الإسلامي على أولويات سياستها الخارجية، فبدأت بالتنسيق مع العديد من الدول العربية والإسلامية، ولا سيما المملكة العربية السعودية التي كانت تترأس تلك المنظمة الإسلامية آنذاك" (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، سبتمبر ١٩٨١، ص. ٢٧١.)

في هذا الإطار خصصت ماليزيا، بناء على تنسيق مع رئيس المنظمة الإسلامية، يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني، واعتبرت هذا اليوم العالمي إجازة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حكومية لتأكيد تضامنها مع القضية الفلسطينية، "وقد بدأت حكومة مهاتير محمد خطوات أبعد من ذلك حينما أصدرت طوابع بريد تذكارية بعنوان "اليوم الفلسطيني" على مدار عامي ١٩٨١و١٩٨٢، مع الاستمرار في إحياء ذكرى يوم الأقصى بتاريخ ٢١ أغسطس من كل عام". (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، ديسمبر ١٩٨١، ص. ٤٤٠.)

من جانبها أدركت الدول الإسلامية أهمية ماليزيا في دعم القضية الفلسطينية، وبناءً على ذلك تم اختيارها عضواً في اللجنة التي أقرتها منظمة المؤتمر الإسلامي للتعامل مع القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة التي تختص بالشأن الفلسطيني، "وقد ظهر ذلك جلياً حينما صوتت ماليزيا ضد اعتماد عضوية دولة الاحتلال الإسرائيلي في الأمم المتحدة بناءً على الطلب الإيراني لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣" (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، يونيو ١٩٨٢، ص. ١٤٩.)

وقُبيل انعقاد الاجتماع التنسيقي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ٩ أكتوبر ١٩٨٥، صدر بيان عن وزارة الخارجية الماليزية رداً على الهجمات الجوية الإسرائيلية على الأراضي التونسية وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية، حيث وصف تلك الهجمات بالعدوان الصارخ الذي يشكل تحدياً كاملاً للمبادئ والمعايير الدولية، واعتبر بيان الخارجية الماليزية أن الحكومة الإسرائيلية يائسة وغير عقلانية، مؤكداً أن هذا العمل ليس أقل من الإرهاب الدولي، كما عادت ماليزيا وكررت تصريحات الشجب والتنديد خلال الاجتماع التنسيقي لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي إطار حرصه الدائم على تحقيق الوحدة الإسلامية التي شكلت واحدة من أهم طموحاته، أوعز مهاتير محمد إلى وزير خارجيته "داتوك أبو حسان عمر" الذي بدوره تحدث عن أهمية الوحدة الإسلامية في مواجهة التهديد الإسرائيلي وذلك خلال المؤتمر الإسلامي الخامس على مستوى وزراء الخارجية المُنعقد في عمان ٢١ مارس ١٩٨٨، حيث طالب الدول الإسلامية توفير الدعم الكامل لصالح القضية الفلسطينية من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني وإيجاد حل لقضيته، وهو ما سبق وأن أكد عليه الرئيس ياسر عرفات بالقول: "إن ماليزيا أكثر قرباً منا مقارنة بالدول العربية". ويبدو أن تصريحات الرئيس الفلسطيني قد حازت على اهتمام كبير لدى الحكومة الماليزية التي عبرت عن موقفها بشكل واضح تجاه القضية الفلسطينية خلال الاجتماع الثامن عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المُنعقد في الرياض في ١٣ مارس ١٩٨٩، حيث عبرت الحكومة الماليزية عن فخرها بأن تكون من بين الدول الأولى التي تعترف بالدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية، "وأكدت على إعلاء مكانة مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في كوالالمبور حينما حولته إلى سفارة، ثم رحبت بمبادرات السلام التي كان يتم الحديث عنها في ذلك الوقت، فضلاً عن المطالبة بعقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط من شأنه إنهاء معاناة الفلسطينيين ويفك القبضة الحديدية التي تتبعها دولة الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني -على حد وصف وزير الخارجية الماليزي" (Robani, 2011. p152.)

ثانياً: عداء واضح لدولة الاحتلال الإسرائيلي وإدانات متكررة للغرب.

إذا كانت الحكومات الماليزية الثلاث، التي سبقت حكومة مهاتير محمد، قد نددت بالعدوان الإسرائيلي ووقفت ضد الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأدانتها في كافة المحافل الدولية، فإن تصريحات مهاتير محمد المتكررة كانت أكثر وضوحاً وهجوماً على دولة الاحتلال الإسرائيلي ومحاولة محاصرتها في المؤسسات الدولية المختلفة، كما أنه قام بالتنديد بسياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها القوى الغربية تجاه القضية الفلسطينية وقضايا العالم الإسلامي عموماً.

وهذا ما يُفسر تراجع أولوية الغرب في السياسة الخارجية الماليزية التي اهتمت بالشرق والعالم الإسلامي، فالمسألة هنا ليست مصلحية ولا مرتبطة بتطوير الاقتصاد الماليزي فحسب؛ لأن العامل الأيديولوجي الديني أيضاً كان حاضراً، فظهر جلياً على ملامح السياسة الخارجية الماليزية منذ تسلم مهاتير محمد مقاليد الحكم.

كان التنديد الماليزي بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها لدولة الاحتلال الإسرائيلي لا يُغيب عن أي اجتماعات أو مؤتمرات دولية، ففي يونيو ١٩٨٢ أكد رئيس الوزراء المُكلف "داتوك موسى هيتام" على إدانة بلاده لما ترتكبه دولة الاحتلال الإسرائيلي من أفعال بشعة تمثلت في احتلالها جنوب لبنان وحمّلها مسؤولية أفعالها الوقحة والمتغطرسة -على حد وصفه- "في هذه الأثناء وصف مهاتير محمد دولة الاحتلال الإسرائيلي بأنها أكثر حكومة لا أخلاقية في العالم، وذلك خلال الاجتماع الأول لـ RISEAP في ١٢ يونيو من نفس العام".(Robani, 2011. p136.)

في هذا السياق انتقد مهاتير محمد، في خطابه أمام المؤتمر الذي ترعاه الأمم المتحدة بشأن فلسطين، من أجل إحلال السلام في آسيا والهادي في مايو ١٩٨٣م، حلفاء دولة الاحتلال الإسرائيلي على نفاقهم وازدواجيتهم، ثم عاد وأدان دولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفاءها بشكل أكثر وضوحاً في خطابة أمام رابطة السياسة الخارجية في واشنطن بتاريخ ١٩ يناير ١٩٨٤، منتقداً سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشدة، ومشاركتها في معاناة الشعب الفلسطيني، قائلاً: " أنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعي تماماً الالتزام الأمريكي العميق بأمن دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبصفتي صديق الولايات المتحدة الأمريكية، أقول بكل أسف رفضكم الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني يقوض الكثير من مصداقيتكم عالمياً". (مجلة الشؤون الخارجية الماليزية، مارس ١٩٨٤، ص ٦٢)

لم يتوقف الانتقاد الماليزي لدولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفائها عند هذا الحد؛ فمهاتير محمد كان أكثر إصراراً على استغلال المناسبات الدولية المختلفة كافة للضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي من جهة وإحراج حلفائها من جهة أخرى، ففي خطابة خلال الجلسة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٨٤، "أكد على حرية الشعب الفلسطيني المفقودة بسبب دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تمتلك حليفاً أمريكياً قوياً، كما أن عدم توجيه أي إدانة للعدوان الإسرائيلي المتكرر كان بسبب هذا الحليف، مشيراً إلى أنه يتم تصوير دولة الاحتلال الإسرائيلي على أنها ضحية وبريئة ومجروحة –على حد تعبيره". (موسوعة الدكتور مهاتير بن محمد، ٢٠٠٣: ص ٩).

وفي هذا السياق جاءت تصريحات وزير الخارجية الماليزي خلال اجتماع وزاري لحركة عدم الانحياز في ١٧ إبريل ١٩٨٦م في نيودلهي، منتقداً ذلك الدور السلبي الذي تلعبه الدول الكبرى التي تسمح لدولة الاحتلال الإسرائيلي بالاستمرار في سياسات الإرهاب والتوسع، ولعل أهم ما جاء في تصريحات وزير الخارجية الماليزي قوله: "إن دولة الاحتلال الإسرائيلي لا تزال متوسعة في طموحاتها الإقليمية ومتشددة في معارضتها للسلام العادل. ومع ذلك يُكتب لها النجاح، بسبب الموارد المعلوماتية والمالية التي يضعها حليفها الغربي تحت تصرفها من أجل تجنب القضية المركزية، ألا وهي حق الشعب الفلسطيني التاريخي وغير القابل للتصرف في إقامة دولتهم". (مجلة شؤون ماليزيا الخارجية، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٢٥.)

وتفاعلاً مع الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في ديسمبر ١٩٨٧، وصف مهاتير محمد الممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين بالوحشية، ثم عاد في ٢٥ يناير من عام ١٩٨٨ ليؤكد خلال اجتماع أعضاء برلمان جنوب شرق آسيا المنعقد في العاصمة الماليزية، على أن الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لن توقف المساندة الماليزية للنضال الفلسطيني، "لكن الانتقاد الأكبر الذي وجه لدولة الاحتلال الإسرائيلي وحليفها الأمريكي، شهده اجتماع مؤتمر الحلقة الآسيوية الخاص بالقضية الفلسطينية الذي استضافته ماليزيا في ديسمبر ١٩٨٩، حيث انتقد كل المتحدثين والمشاركين –تقريباً– دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم دولة الاحتلال الإسرائيلي ، ووصفوه بالدعم الأعمى الذي يتغاضى عن ممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي القمعية في الأراضي الفلسطينية ويتجاهلها الرأي العام العالمي، وذلك بسبب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحصانة التي تتمتع بها من قبل حلفائها في الغرب" (موسوعة الدكتور مهاتير بن محمد،٢٠٠٣: ص ١١).

من هنا يرى الباحث أن مواقف مهاتير محمد الشخصية وكرئيس وزراء، تجاه القضية الفلسطنية لا يمكن أن تصنف جميعها تحت بند استخدام الورقة الفلسطنية لحشد التأييد، نظراً لكثرة مواقفه الداعمة للقضة الفلسطنية سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، سواء كان رئيس وزراء أو حتى بعد تنحيه طوعاً عن الحكم، والمتتبع لمواقفه وكتاباته لا يجد صعوبة في التأكد من ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

موقف ماليزيا من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني: ١٩٩٣-٢٠٠٣م

مع دخول القضية الفلسطينية مرحلة تحول جذري وخطير جراء توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، تمكنت دولة الاحتلال الإسرائيلي من الوصول إلى مرحلة جديدة في علاقاتها الدبلوماسية مع الكثير من بلدان العالم، لا سيما بعض الدول الآسيوية، لكن هذا الأمر لم يحقق أي نجاح على صعيد علاقاتها مع ماليزيا، التي ظلت ترفض أي تطبيع لعلاقاتها الدبلوماسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، كما وقفت سداً منيعاً أمام بعض الضغوط التي مورست عليها لفتح أي علاقات تعاون معها.

وبالرغم من ترحيبها بالجهود التي بُذلت على صعيد عملية السلام في الشرق الأوسط ومطالباتها المتكررة للمجتمع الدولي من أجل الدفع في هذا الاتجاه، وبالرغم من إبدائها نوعاً من الارتياح والاستحسان لوصول السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، إلا أنها لم تتوقف عن فضح تلك الممارسات الإسرائيلية القمعية بحق الشعب الفلسطيني، فكانت أكثر الخطابات الحماسية المنددة بدولة الاحتلال الإسرائيلي وحليفها الغربي قد أطلقها مهاتير محمد في الكثير من المناسبات، حتى إن الأمر وصل إلى مستويات غير مسبوقة في علاقات ماليزيا مع بعض الدول الغربية التي طالبت رئيس الحكومة الماليزية بالاعتذار عن تصريحاته التي كشفت عن زيف وتآمر الغرب على القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي عموماً.

من جانب آخر لم يتوقف الدعم الإنساني والاقتصادي الماليزي للشعب الفلسطيني خلال هذه المرحلة، بل تطور بشكل لافت مع وصول عدد من المؤسسات الماليزية التنموية إلى الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الدعم الماليزي المباشر للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى الدعم في إطار دورها وحضورها في المؤسسات الدولية الاقتصادية والتنموية المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: مهاجمة وفضح الممارسات الإسرائيلية

لم تغب الممارسات القمعية الإسرائيلية عن الخطاب السياسي لحكومة مهاتير محمد في مختلف المناسبات، سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية، وبمرور الوقت بدت تلك الخطابات السياسية أكثر حماسة مع تدعيمها ببعض الخطوات السياسية على مستوى المنظمات الدولية المختلفة، فممثل ماليزيا في الأمم المتحدة وصف تلك الممارسات الإسرائيلية بحق انتفاضة الشعب الفلسطيني "بالوقاحة"؛ لأنها تتحدى القانون الدولي والإنساني والقرارات الأممية ذات الصلة وذلك وفق تعبيره، وفي رده على مطالبة دولة الاحتلال الإسرائيلي، بعدم تدخل المجتمع الدولي في سياساتها الداخلية تجاه الفلسطينيين، وصف مندوب ماليزيا هذا الأمر عام ١٩٩٠ بالجرأة والوقاحة، مُبدياً تعاطف بلاده اللامحدود مع الشعب الفلسطيني.

لذلك تركز الجهد الماليزي في ذلك الوقت على المجتمع الدولي من خلال منابر الأمم المتحدة المختلفة على حماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات الإسرائيلية. في هذا السياق لعبت ماليزيا دوراً حيوياً في ذلك العام المذكور حين دعمت باتجاه إصدار قرار ٦٨١ من مجلس الأمن الدولي بهدف توفير الأمن والحماية للفلسطينيين في المناطق المحتلة، خاصة وأنها كانت على قناعة بتلك الآليات الرقابية التي تنتهجها الأمم المتحدة في حماية الشعوب، وذلك وفقاً لما جاء في تصريحات وزير الخارجية الماليزي في مجلس الأمن الدولي أثناء عضويتها المؤقتة في المجلس.

واستكمالاً لهذا الدور جاءت تصريحات وزير الخارجية الماليزي منتقدة العالم الغربي ومعبرة عن عدم فهم بلاده لمواقف بعض الدول التي تناصر حقوق الانسان في العالم الثالث وفي الوقت نفسه تقبل بالانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مبدياً استغرابه أيضاً من مشاركة هذه الدول في عملية السلام الشرق أوسطية، التي لم تحقق أي تقدم جوهري في ذلك الوقت؛ لذا حذرت ماليزيا بعدم إعطاء دولة الاحتلال الإسرائيلي أي فرصة بالاستمرار في بعض الجهود التي تُبذل على صعيد عملية السلام؛ لأن الحكومة الاسرائيلية، وفقاً للموقف الماليزي، كانت تتخذ من تلك الجهود الدولية غطاءً لقمع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

"تلك التصريحات الماليزية المختلفة جاءت رداً على قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي بإبعاد ما يزيد عن (٤٠٠) فلسطيني من قيادات حركة حماس والجهاد الإسلامي إلى الجنوب اللبناني المحتل "مرج الزهور" ما استدعى مجلس الأمن إلى إصدار قراره ٧٩٩ عام ١٩٩٢، الذي طالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعودة المبعدين إلى ديارهم بشكل فوري، حيث لعبت ماليزيا دوراً محورياً في الضغط على المجتمع الدولي وفضح تلك الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني" (Ministry of Foreign Affairs, 1993, pp 190-189)

كما حاولت ماليزيا، من خلال دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك دورها الفاعل في دعم المجموعة العربية داخل الأمم المتحدة الدفع باتجاه تطبيق قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية، لا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ من خلال البحث مع المجموعة العربية لإدخال الفصل السابع على مسودة القرار بهدف إجبار دولة الاحتلال الإسرائيلي على الوفاء بالتزاماتها وفق اتفاقية جنيف ١٩٤٩؛ لذلك سنلاحظ أن اللوم الماليزي في هذا الشأن كان موجهاً للإدارة الأمريكية التي جعلت دولة الاحتلال الإسرائيلي تتمتع لسنوات عديدة بحماية عضوية أمريكا في المجلس، وتتصرف وكأنها فوق القانون وفقاً لتصريحات مندوب ماليزيا في مجلس الأمن.

وبالرغم من ترحيبها بالخطوات الدولية المتعلقة بعملية السلام، وما ترتب عليها من وصول السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية إلا أنها ظلت تتبع أسلوب الهجوم على دولة الاحتلال الإسرائيلي وفضح ممارساتها المختلفة، فهذا الهجوم كان جزءاً من الخطاب السياسي لرئيس الحكومة الماليزية؛ ففي عام ١٩٩٧، وأثناء الأزمة المالية التي مرت بها ماليزيا، أرجع مهاتير محمد انهيار العملة الماليزية "الرينجيت الماليزي" لمؤامرة اليهود ضد الدولة الإسلامية المزدهرة، قائلاً: "سرق اليهود من الفلسطينيين كل شيء، ولكن في ماليزيا لم يتمكنوا من القيام بذلك، وبالتالي يفعلون ذلك من خلال التسبب بكساد الرينجيت ". (Ministry of Foreign Affairs, 1993, pp 201-202)

ورغم الكثير من الانتقادات الغربية التي كانت توجه إليه إلا أنه لم يتوقف عن مهاجمة دولة الاحتلال الإسرائيلي حتى في اللحظات الأخيرة لخروجه الطوعي من الحكم، ظل مهاتير محمد متمسكاً بذلك، ففي ١٦ أكتوبر ٢٠٠٣ خلال قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في بوتراجايا قال: "نحن المسلمين في الواقع أقوياء جداً؛ لأن (١,٣) مليار شخص لا يمكن أن يزولوا ببساطة، فالأوروبيون قتلوا (٦) ملايين من اليهود من أصل (١٢) مليون بواسطة الهولوكوست، ولكن اليوم اليهود يحكمون العالم بالوكالة ويجعلون الآخرين يقاتلون ويموتون عنهم بالوكالة، لقد اخترعوا الاشتراكية والشيوعية، وحقوق الإنسان والديمقراطية كي يجعلوا اضطهادهم يبدو أنه خطأ ويجعلهم يتمتعون بحقوق متساوية مع الآخرين، وبذلك اكتسبوا الآن السيطرة على أقوى الدول، وهم "هذا المجتمع الصغير"، في إشارة إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي، أصبحوا قوة عالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعد أيام قليلة من هذا الخطاب عاد مهاتير محمد مرة أخرى ليفجر قنبلة سياسية لم يجرؤ أي زعيم عربي أو إسلامي على التفكير فيها، وذلك عندما فضح أماكن الخلل في العالم، مشيراً أن اليهود يسيطرون على العالم في حين أن الملايين من المراقبين يراقبون أحداث القمة الإسلامية، وقد لاقى هذا الأمر ردود فعل مختلفة، لكنه رفض الأصوات التي طالبته بالاعتذار وأصر على التمسك بموقفه؛ لأنه كان يرى أن ما قاله بحق دولة الاحتلال الإسرائيلي والعالم الغربي منطقي ولم يلتفت إلى تلك التهديدات الإسرائيلية والغربية التي وجهت إليه آنذاك.

في هذه الأثناء، ورداً على تلك التهديدات الغربية، جاءت تصريحات "سيد حامد البار" وزير الخارجية الماليزي في مؤتمر صحفي في بوتراجايا في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٣، قائلاً: "إن ماليزيا لم ولن تعتذر عن هذا البيان" مؤكداً على أحقية بلاده في الدفاع عن الدول العربية والإسلامية التي تتعرض للانتقادات والضغوط الغربية بشكل مستمر، رافضاً تقديم أي نوع من الاعتذار بالقول: " نحن لن نعتذر على الإطلاق". (شانتيناير، ١٩٩٧: ص. ١-١١.)

المطلب الثاني: الترحيب باتفاق أوسلو ورفض تطبيع علاقات ماليزيا مع دولة الاحتلال الإسرائيلي

أولاً: الترحيب باتفاق أوسلو.

اعتبرت ماليزيا اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي، الذي تم توقيعه في سبتمبر ١٩٩٣، بمثابة لحظة تاريخية مهمة كحدث فاصل من شأنه تمهيد الطريق لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، ومن هذا المنطلق جاءت تصريحات رئيس وفد ماليزيا في منظمة المؤتمر الإسلامي حيث اعترف ممثل ماليزيا بأن الطريق ما زال طويلاً نحو إقامة الدولة الفلسطينية، لكنه في الوقت نفسه طالب دول منظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع الدولي بتقديم كافة أشكال الدعم اللازم للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحرجة في تاريخ الشعب الفلسطيني -على حد وصفه-. كما أبدى دعم بلاده الكامل لأي مبادرة تتخذها القيادة الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الحصول على حقوقه الكاملة والمشروعة، والحصول على حق العودة للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

بالرغم من ترحيب ماليزيا بهذا الاتفاق الذي تم توقيعه بين رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق رابين، إلا أنها أبدت الكثير من الحذر والتخوف من تبعات ذلك على القضية الفلسطينية ومؤيديها حول العالم، "حينما طالب مندوبها في منظمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر الإسلامي الدول الأعضاء بعدم التعامل مع ما سُمي بمشروع القرار الإيجابي المُزمع تقديمه إلى الأمم المتحدة، إلا بعد الاسترشاد بموقف منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل تجنب الارتباك ومنع العديد من المؤيدين التقليديين للقضية الفلسطينية العربية داخل منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز، من الانسياق وراء المبادرات الداعمة التي اتخذتها بعض الدول التي لم تحظ بموافقة القيادة الفلسطينية، ولن تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة وفقاً للرؤية الماليزية آنذاك" (صالح، ١٩ يوليو ٢٠١٢، الجزيرة نت: ص ٦)

والحقيقة أن ذلك التخوف الماليزي كان مبنياً على رؤية متوجسة لاتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي وإن كانت قد رحبت به، خاصةً وأن هذا الاتفاق التاريخي –كما وُصف حينها–لم يكن أقصى إنجاز في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، لذلك استند موقف ماليزيا إلى أن أي محاولة لإعادة النظر في قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا العربية الإسرائيلية أو الشأن الفلسطيني يُفترض دراساتها بحذر، وكأنها كانت تدرك تماماً أنه لا يزال هناك مشاكل قادمة قبل تحقيق تسوية نهائية وشاملة لهذه القضية.

ثانياً: رفض تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.

لم يكن تطبيع العلاقات الماليزية الدبلوماسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي نجحت في توقيع اتفاق سلام هش مع الشعب الفلسطيني عام ١٩٩٣ وحصلت على ترحيب دولي كبير، بالأمر السهل؛ "لأن كلاً من الحكومة الماليزية والشعب الماليزي، بكافة أطيافه واختلافاته العرقية والمذهبية، لم يتقبلوا مثل هذه الخطوة التي أقدمت عليها بعض الدول الأسيوية خلال مرحلة التسعينيات لا سيما سنغافورة وتايلند والفلبين، التي أنشأت علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وحافظت على تعاون سياسي وأمني واقتصادي وثقافي" (International Journal of , West Asian Studies, Vol. 1, 2009 (p35)

في الوقت نفسه كانت بعض المحاولات التي تحدثت عن إمكانية تحسين علاقات كوالالمبور بتل أبيب حينها قد باءت بالفشل إذ تعرضت لانتقادات شديدة من الجمهور الماليزي، كما أن الحكومة الماليزية لم تجد حاجة مُلحة أو مقنعة لمراجعة سياساتها تجاه دولة الاحتلال الإسرائيلي، وظل موقفها واضحاً منها، فموقفها من أي تغيير في السياسة الخارجية ظل معتمداً على تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو ما أكد عليه مهاتير محمد في كل المناسبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: الاهتمام بالدعم الإنساني والاقتصادي للقضية الفلسطينية.

حظي الشعب الفلسطيني على النصيب الأكبر من دعم حكومة مهاتير محمد أثناء ولايته؛ حيث أنشأت الحكومة الماليزية مؤسسات حكومية وخاصة عديدة كانت مهمتها الأساسية مساعدة الشعب الفلسطيني على الاستمرار والصمود وسط حالة التشريد والقتل والاعتقالات اليومية التي يتعرض إليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي". (Ministry of Foreign Affairs, 1993, Vol 26, p 274)

من هذا المنطلق نفذت هذه المؤسسات الماليزية، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، مئات المشاريع الخيرية والتنموية والإغاثية الإنسانية بملايين الدولارات، حيث استفادت منها فئات مختلفة من الشعب الفلسطيني، وكانت أبرز ثلاث مؤسسات ماليزية عاملة في الأراضي الفلسطينية ومهتمة بمشكلات الشعب الفلسطيني، هي مؤسسة بيردانا العالمية للسلام، بقيادة مباشرة من الدكتور مهاتير محمد، الذي كان رئيس مجلس إدارتها، وكذلك مؤسسة فيفا بالستينا والأقصى الشريف.

وفي إطار دعمها الاقتصادي لمشروع أوسلو، الذي اختص بمساعدة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية، انضمت ماليزيا بعد توقيع اتفاق أوسلو إلى اللجنة الدولية المتعهدة بتقديم مساهمة مالية متواضعة بقيمة ٥ مليون دولار للسلطة الوطنية الفلسطينية للمساعدة في مهامها الجديدة كإعادة بناء وتنمية قطاع غزة والضفة، وقد أكدت في مناسبات دولية عدة موقفها في تقديم المساعدة في مجالات التنمية البشرية وبناء المؤسسات في إطار برنامج التعاون الفني الماليزي على أساس الأولوية.

"من جانب آخر استغلت ماليزيا عضويتها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد" كونها ترأست المجموعة الآسيوية في منتصف التسعينيات، وبدأت في التركيز على حل الإجراءات المقيدة التي أعاقت جهود الشعب الفلسطيني لبناء اقتصاد مُستقل خاصةً في السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية؛ لذلك طالبت خلال تلك الاجتماعات من المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية السيئة من أجل توطيد السلام في الشرق الأوسط، كما طالبت في ذلك الوقت الأمم المتحدة التحرك لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، فما كان من الأمين العام للأمم المتحدة إلا وأن شكل فرقة عمل لتنسيق تقديم المساعدة اللازمة للشعب الفلسطيني، في الوقت نفسه أبدت ماليزيا التزامها بالتعهدات المالية التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية كما طالبت بمشاركة دولية واسعة لإنجاح مهام السلطة الفلسطينية".(عبد الواحد، ٢٠٠٣: ص ١٣١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن ثمّ يرى الباحث أن الدور الماليزي في مناهضة دولة الاحتلال الإسرائيلي لا يقل روعة عن دعمها المباشر للقضية الفلسطنية، لأن مناهضة دولة الاحتلال الإسرائيلي هو بالأصل دعم للقضية الفلسطينية رغم كون ماليزيا دولة حديثة الاستقلال نسبياً بالمقارنة بدول أخرى ومشوارها في التنمية لازال صاعداً، لذلك لابد أن تقل موجات مطالبة ماليزيا بما لا يمكن من قطع كل اتصال لها بالغرب أو أمريكا كحلفاء لدولة الاحتلال الإسرائيلي.

خلاصة:

أكدت المتابعة الدقيقة للسياسة الخارجية الماليزية، خلال عهد مهاتير محمد، على أنه كان مختلفاً عن أسلافه كونه استطاع، من خلال استقلالية بلاده عن الغرب، أن يتبع نهجاً جديداً تجاه العالم الإسلامي، الأمر الذي جعل منه شخصية إسلامية لها احترام كبير لدى الشعب الفلسطيني والعالم الإسلامي عموماً.

وفي خضم دعمه للقضية الفلسطينية اكتسبت ماليزيا أيضاً مكانة مرموقة على مستوى كافة المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، كما أصبحت ماليزيا محل تطلع الكثير من دول العالم، كونها نجحت في النهوض بعيداً عن التبعية للغرب، وفي الوقت نفسه ظل موقفها ثابتاً تجاه القضايا الإسلامية عامة والفلسطينية على وجه التحديد، حتى في أكثر الأوقات هدوءًا لم تتوان ماليزيا عن التنديد بدولة الاحتلال الإسرائيلي والكشف عن التآمر الغربي معها.

لكن بالرغم من محدودية دعمها الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني، مقارنة بدعم أطراف أخرى عربية أو إسلامية، إلا أن دعمها السياسي والمعنوي كان له أثر بالغ الأهمية في نظرة الشعب الفلسطيني والشعوب الإسلامية لهذا البلد الإسلامي الصاعد، وهو ما مكنها من نسج علاقات اقتصادية وثقافية متطورة مع الشعوب العربية والاسلامية، ولا خلاف –هنا–على أن القضية الفلسطينية كانت بوابة استطاعت ماليزيا أن تدخل من خلالها إلى العالم العربي والإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع:

محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠٠٣-٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

إن دراسة محددات السياسة الخارجية قد شهد جدلاً واسع النطاق، خاصة حول طبيعة هذه المحددات، بحيث رأى البعض أنها تكون بالأساس انعكاساً لرؤية القيادة السياسة، أي ترتبط ببرامج العمل التي تتبعها هذه الأخيرة إزاء العالم الخارجي، في حين ركز البعض الآخر على المحددات البنيوية واضحة المعالم التي يمكن تحليلها وسبر أغوارها بشكل دقيق؛ "على أنه يمكن القول أن محددات السياسة الخارجية –بصفة عامة– تتشكل بالتأكيد وفقاً لتمازج مجموعة من المتغيرات، تجمع بين كل من الخصائص الشخصية للقيادة السياسية والمتغيرات الكامنة في بيئة عملية صُنع السياسة في استقلالية عن فهم صانع السياسة الخارجية".(عوض، ٢٠٠٥: ص٩)

وجدير بالذكر أنه يقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، والسياسة الخارجية للدولة هي من صنع أفراد وجماعات يمثلون الدولة ويعرفون بصنّاع القرارات؛ لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية، وإن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية، وتنقسم إلى ثلاث مراحل:

١–المرحلة الأولى (المدخلات): وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.

٢–المرحلة الثانية (القرارات): وتشمل استعمال المعلومات وعملية التخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة والمناقشة والمساومة والنصح والتوصيات.

٣–المرحلة الثالثة (المخرجات): وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

وهناك فرق بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية، حيث إن:

١–صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة. وهي –بهذا المعنى–تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.

٣-تنفيذ السياسة الخارجية: يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل .وتتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة، التي يصعب علينا، وخصوصاً في العصر الحالي، حصرها بسبب حالة عدم الاستقرار التي عصفت بالعالم منذ سقوط الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية.

ويحاول هذا الفصل تحليل تأثير المستجدات الدولية على صانع السياسات الماليزية، كما يحلل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقوم بصناعة هذه السياسة الخارجية، كما يكشف عن المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، وهل تغيرت وتشكلت هذه المحددات بتغير الحكم في ماليزيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:
محددات السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية

تنقسم محددات السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية إلى محددات داخلية ومحددات خارجية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية: (البيئة الداخلية)

تشمل المحددات الداخلية (البنيوية) للسياسة الخارجية الماليزية، تجاه القضية الفلسطينية، كل ما يتعلق بالإطار الداخلي للدولة، بدءاً بالعامل الديني ثم المقدرات القومية التي تشكل موارد الثروة، والوضع الاقتصادي للبلاد، انتقالاً إلى الواقع والتكوين الاجتماعي وما يمكن أن ينتج عنه من مشكلات، ثم طبيعة النظام السياسي الذي يمثل عنصراً فاعلاً في تحديد ملامح السياسة الخارجية، ثم دور القيادة وخصائصها الشخصية ودوافعها الذاتية.

أولاً: القيام بالواجب الديني تجاه فلسطين والقضية الفلسطينية.

يعتبر الإسلام من أكبر المؤثرات على السياسة الماليزية، سواء الداخلية أو الخارجية، وعلى أوجه حياة الملاويين بصفة خاصة، الذين تقدر نسبتهم بحوالي ٦٠% من الشعب الماليزي، وتنص المادة الثالثة من الدستور الماليزي على أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد الماليزي.

وللإسلام ثلاثة أوجه أساسية في ماليزيا: اقتصادي وسياسي، وثقافي اجتماعي، وهي النواحي التي تبدو في اهتمام الدولة بالإسلام السياسي، والاقتصاد الإسلامي، ثم الإسلام الحضاري في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، وتتركز رؤية ماليزيا للإسلام على أنه دين شامل يصلح لكل زمان ومكان، وتعد العدالة هي القيمة العليا المحورية للدين الإسلامي، وتتبلور "أهم محددات الرؤية الماليزية للإسلام في العناصر الآتية:

١- العمل على أن يكون الإسلام إطاراً مرجعياً أساسياً يحدد مبادئ وجوهر العلاقات بين الدول الإسلامية، ويرسي لأسس علاقتها بالعالم الخارجي.

٢- الربط بين الفكر وأدوات الحركة من خلال تحويل المنظومة القيمية الإسلامية إلى سياسات وبرامج وآليات تتسم بالمرونة وتراعي عناصر التجديد من خلال ربط هذه المنظومة القيمية بالواقع في إطار الضوابط الشرعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ضرورة سعي الدول الإسلامية للربط بين سياستها الداخلية والخارجية في مجال مواجهاتها لما يتعرض له المسلمون من قضايا وتحديات". (الأبياري، ٢٠١١: ص١١)

وهذا الإسلام الحضاري الذي تعتمده ماليزيا، الذي صرح به رؤساء الوزراء مهاتير محمد وعبد الله بدوي ومحمد نجيب في أكثر من مقام، تتضمن مبادئ أساسية تسعي ماليزيا لتنفيذها داخل ماليزيا وخارجها، "تمثل أيضاً في ثلاثة مبادئ على درجة عالية من الأهمية، وهي:

١- عدم اللجوء إلى العنف والتنديد به، على أساس أن الله تعالى لم يخلق العالم لكي يدمره الإنسان.

٢- تفعيل دور ماليزيا في المنظمات الإسلامية وحركات عدم الانحياز.

٣- عدم إساءة استخدام الجهاد، وذلك بالعمل على تبيان مفهومه الحقيقي وشروطه الأساسية التي تختلف اختلافاً كاملاً عن الإرهاب".(Abdual Rahman,2006 ,p25)

وبالنظر للإسلام كمحدد للسياسة الخارجية الماليزية في مجال علاقتها بالدول العربية وفلسطين بشكل خاص، فيمكن القول، إن بداية وصول مهاتير محمد إلى قمة السلطة عام ١٩٨١ شكّلت البداية القوية لهذا المحدد مقارنة بعقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي؛ "فقد شهدت السياسة الخارجية الماليزية في عقد الثمانينيات تحولاً مهماً في دائرة علاقتها بالدول العربية والإسلامية وهو ما برز أثناء مشاركة مهاتير محمد في مؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في جدة عام ١٩٨١، الذي دعا فيه الدول الإسلامية لتحويل شعاراتها لواقع فعلي، مع ضرورة أن يزيد العالم الإسلامي من درجة اعتماده على الذات، ويقلل في المقابل من درجة اعتماده على الغرب، وهي بلا شك دعوة شديدة الأهمية لتحذير الدول الإسلامية من أخطار التبعية والاحتلال العسكري والاقتصادي". (التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ص ٤٢)

بهذا المنظور الإسلامي ترى ماليزيا أن عليها واجباً إسلامياً للقضية الفلسطينية، باعتبارها جزءاً من الأمة الإسلامية، وهذا ما صرح به مهاتير محمد أثناء كلمته في القمة الإسلامية التاسعة المنعقدة بالدوحة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠م، وكان من أبرز ما قال: "لا شك ان مستقبل الشعب الفلسطيني مرتبط بالأمة الإسلامية كلها على نحو لا فكاك منه، ويعيش الفلسطينيون تحت احتلال يرفض الاعتراف بحقوقهم المشروعة في الحرية وإقامة دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، وإن الحملة القمعية التي يقوم بها الإسرائيليون هي حملة على كل المسلمين في كل مكان و بالقدر نفسه، وعليه فإن الدول الإسلامية لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي تتفرج". (موسوعة مهاتير بن محمد،٢٠٠٤ المجلد الأول: صـ١٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حددت السياسة الخارجية الماليزية –حسب كلمة مهاتير محمد–رؤيتها لحل القضية الفلسطينية في عدد من البنود تبناها بعده عبد الله بدوي ومحمد نجيب هي:

١– يجب أن يكون هناك موقف إسلامي وعربي موحد ورفض تقديم أي تنازلات عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وعن القدس بشكل خاص، واستعادة كل الأراضي العربية المحتلة.

٢– تقديم كافة أنواع الدعم للجهود المبذولة من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣– توجيه النقد واللوم للحكومات والدول الداعمة لوجود الكيان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

٤–التأييد التام لكافة أنواع المقاومة الفلسطينية دفاعاً عن النفس والأرض.

ثانياً: عناصر قوة الدولة أو المقدرات القومية.

يقصد بعناصر قوة الدولة أو ما يسمى بالمقدرات القومية التي تتحدد على أساسها السياسة الخارجية للدولة باعتبارها إحدى أهم هذه المحددات، هذا وتتأثر عناصر قوة الدولة بحجم الموارد المتاحة ومستوى التحديث أو التنمية التي تشهدها الدولة" (ميتكس،٢٠٠٧: ص ١٠).

أ. الموارد المتاحة:

إذا ما حاولنا إلقاء الضوء على العنصر الأول، والذي يشمل الموارد المتاحة سوف نلاحظ أنه بدوره يتسم بالاستمرارية النسبية مثل الموقع الجغرافي إضافة إلى موارد أخرى متغيرة مثل الموارد الاقتصادية، وفي إطار ذلك يمكن القول، إن ماليزيا التي تقع في قلب جنوب شرق آسيا تشغل موقعاً جغرافياً مهماً يوثر بشكل فاعل في سياستها الخارجية وخاصة إزاء دول المنطقة العربية وعلى رأسها فلسطين (التي تقع في آسيا) بحيث تحدد إلى حد كبير نوعية ومدى الخيارات المتاحة لها في صياغتها لسياستها الخارجية في إطار رؤيتها للمنطقة كمجال حيوي لهذه السياسة، فماليزيا توجه سياستها الخارجية بالأساس إلى المنطقة التي تقع في إطارها، وهو ما اتضح من خلال السياسات التي اتبعتها في إطار رابطة الآسيان "ويمكن القول إن موقع ماليزيا بين عدد من الدول المتقدمة قد أسهم في طفرتها الاقتصادية حيث مثلت مجتذباً للاستثمارات الخارجية كما قامت شركات إقليمية متعددة الجنسيات بدور مهم في حفز المسار التنموي في ماليزيا". (محمد، ٢٠٠٨: ص١٠)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظراً لانقسام ماليزيا إلى منطقتين أساسيتين هما، شبه جزيرة ماليزيا وولايتا صباح وساراواك، يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، بحيث تتصل شبه جزيرة ماليزيا من الشمال بتايلاند، ومن الجنوب بسنغافورة وبإندونيسيا من الغرب، وبالفلبين من الشمال؛ فسوف نلاحظ الارتباط الوثيق للسياسة الخارجية الماليزية بتلك المناطق، بحيث سعت ماليزيا في مرحلة مبكرة بعد استقلالها إلى محاولة تأسيس اتحاد يجمع بين كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وبورينة الشمالية وبروناوي، إلا أن معارضة كل من إندونيسيا والفلبين لهذا المشروع، نظراً لتخوفهما من الهيمنة الماليزية على منطقة جنوب شرق آسيا، أدى إلى فشله.

ظلت ماليزيا متمسكة بضرورة تقوية علاقتها بدول الجوار الإقليمي من منطلق موقعها الجغرافي في قلب منطقة جنوب شرق آسيا، فتكلل ذلك بتأسيس رابطة دول جنوب شرقي آسيا (الآسيان)عام ١٩٧٦ التي شغلت فيها ماليزيا موقعاً محورياً ساهم في تقليص حدة النزاعات بين دول الآسيان، خاصة بعد أن شهدت العلاقات الماليزية الفلبينية توتراً بسبب خلاف كل من الدولتين على إقليم صباح الذي ارتأت الفلبين تبعيته لها.(Donald MC,2004, p.200)

كما تأثرت السياسة الخارجية الماليزية بعلاقتها بالفلبين إثر بروز البعد الإسلامي في هذه السياسة بسبب السياسات المتشددة ضد مسلمي الفلبين (إقليم ميندنياو)، التي قادت إلى نزوح أعداداً كبيرة منهم إلى ماليزيا، وقد اتفقت القيادتان الماليزية والفلبينية على تكوين لجنة مشتركة لدراسة المشكلات القائمة بين الدولتين، وقام مهاتير محمد بزيارة الفلبين عام ١٩٩٤، وفي العام نفسه بدأت المحادثات بين ماليزيا وإندونيسيا لبحث النزاع حول بعض الجزر، عليها وتم الاتفاق على عرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

ب-مستوى التحديث وأولوية التنمية:

يعد مستوى التحديث أهم عناصر المقدرات القومية التي تمثل بدورها أهم محددات السياسة الخارجية، ويقصد بمستوى التحديث مستوى المهارات المتوفرة للدولة، والتي تؤهلها لإحداث تغيير في نظامها الاقتصادي وصياغة السياسات الخارجية الملائمة لهذا التغيير.

وعلى هذا النحو شغل كل من التحديث والتنمية موقع الصدارة في السياسة الماليزية، وذلك بعد أن نجحت ماليزيا في تحقيق أعلى معدلات التنمية، حيث شهد معدل النمو الاقتصادي منذ بداية السبعينيات وحتى الثمانينيات نموا ملحوظاً بلغ ٧,٦%، وبرغم تعرضه في الثمانينات إلى تراجع نسبي نتيجة ما شهدته البلاد من بعض المشاكل المالية نتيجة نقص الإيرادات النفطية، غير أنه سرعان ما استعاد عافيته وانطلقت البلاد على نهج التحديث والتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن "العملية التنموية في ماليزيا قد اتسمت بالتعدد والتداخل، بحيث تشابكت مختلف عناصرها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية وأدركت القيادة الماليزية أهمية صياغة سياسة خارجية تدعم هذا النمو بحيث تتحول إلى قاعدة للتصنيع من خلال الاستفادة من عمالة غير باهظة التكلفة قادرة على اجتذاب الكثير من الاستثمارات".(UNCTD, 2003, P.116)_

وعلى الصعيد نفسه أكدت السياسة الخارجية الماليزية أهمية التعاون الإقليمي في حفز التحديث والتنمية مع الانفتاح على العالم الخارجي في هذا الشأن، فالآسيان برغم أهمية التعاون في إطاره، إلا أن أحد نقاط ضعفه الأساسية تتمثل في التراجع النسبي للمعرفة والتكنولوجيا في بعض دوله، لذلك حرصت ماليزيا من خلال قيادتها على حث دول الآسيان على النهل من العلم الحديث والتكنولوجيا لتحسين القدرات الإنتاجية عبر سياسة خارجية تؤكد أهمية الشراكة والحوار مع الآخرين، مع التخصص في مجالات معينة وتخصيص الموارد البشرية والمالية بشكل فاعل.

وعلى هذا النحو كان حرص ماليزيا على توجيه النشاط إلى زيادة الإنتاجية حتى تتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية، كما ارتأت ماليزيا أن التنمية مسؤولية مشتركة بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية، بما يحتم صياغة سياسة خارجية تضمن هذا التعاون، كما أن ماليزيا يتعين عليها تنمية قدراتها لمسايرة التطور العالمي.

وبرغم السياسة الخارجية الماليزية المعارضة للغرب إلا أنها لم تسع إلى وقف أو إعاقة التعاون مع هذه البلدان، حيث حرصت ماليزيا على تشجيع الشركات الأمريكية والأوروبية لجلب الاستثمارات إلى ماليزيا عبر سياسة خارجية متوازنة ومنفتحة.

وقد ظهر هذا الانفتاح في توجه ماليزيا نحو الشرق والتلاقي مع المشروع الياباني للرخاء المشترك، ودعمت اليابان التوجه الماليزي الساعي للتعاون التكنولوجي، ومن جانبها دعت ماليزيا إلى إنشاء المجموعة الاقتصادية لشرق آسيا، والتي تتألف من ماليزيا، وسنغافورة، وفيتنام، وتايلاند، وإندونيسيا، وكوريا واليابان، والتي لم ترض عنها الولايات المتحدة، وعلى الصعيد نفسه حرصت السياسة الخارجية الماليزية على حفز التجارة البينية، وهو ما أيدته اليابان بطرح فكرة صندوق النقد الآسيوي برأسمال (١٠٠) مليار دولار.

وتتضح أهمية الاستثمار كأحد أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية نتيجة دوره المحوري في التنمية، فالاستثمارات اليابانية في قطاع التصنيع اتسمت بالضخامة في ماليزيا، حيث تمت الموافقة على مشروعات بلغت الاستثمارات فيها (٦,٩) مليار رنجت، كما تمثل أحد أهداف السياسة الخارجية الماليزية في اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا ولتحويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماليزيا إلى مركز دولي، ولقد نجحت ماليزيا في جذب عددٍ هائلٍ من هذه الشركات، وتم إنشاء مكاتب إقليمية ساهمت في عمليات التوزيع وتمثل بوابة للنفاذ إلى أسواق الإقليم.

"وبالرغم من اهتمام ماليزيا بتقديم نموذج للتنمية الرأسمالية، إلا أنها اتبعت نموذجاً يقوم على المشروعات الرأسمالية الوطنية والأجنبية في مجال التصنيع الموجه للتصدير في عدد من المجالات الصناعية، ومن أهمها الصناعات الإلكترونية؛ لأنها تؤدي إلى تطوير التكنولوجيا الماليزية، ولذلك حرصت ماليزيا على دعم التعاون مع اليابان وكوريا لاستيعاب الأشكال المتقدمة للتكنولوجيا، وعلى الصعيد نفسه كان حرص ماليزيا على جذب العمالة من دول الجوار". (محمد، ٢٠٠٨: ص٢٠)

ج-الموارد الاقتصادية:

يقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الدولة، وفي واقع الأمر فإن توفر هذه الموارد يتيح للدولة إمكانية صياغة سياسة خارجية تسمح لها بإرساء دعائم علاقات خارجية مكثفة، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن المحدد الاقتصادي لماليزيا مثل -بصفة عامة- أحد أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية، وذلك في إطار حرص الحكومة الماليزية على حفز التصدير ومحاولة اجتذاب الاستثمارات الخارجية مع التوظيف الجيد لموقع ماليزيا ومواردها الطبيعية والبشرية، إضافة إلى سعيها لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى إلقاء بعض الضوء على طبيعة الاقتصاد الماليزي الذي يعد من أهم محددات السياسة الخارجية الماليزية، فقد حقق الاقتصاد الماليزي معدل نمو قارب الـ ١٠% وتمثلت أهم أهدافه في محاربة الفقر وتنمية الموارد البشرية، وتنمية كل من المجال: الصناعي والتجاري بالتوازي مع تطوير التعليم.

د-الزراعة في ماليزيا:

ووفقاً لتقديرات "البنك الدولي عام ٢٠٠٣ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦,٢%، وبلغ متوسط دخل الفرد السنوي في ماليزيا حوالي (٣٥٠٠) دولار، ويمثل قطاع الزراعة أحد أهم مجالات التصدير في ماليزيا حيث يأتي كل من المطاط وزيت النخيل في مقدمة الصادرات الزراعية الماليزية، "وتسهم الزراعة بحوالي ٩% من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا وتستوعب ١٥% من إجمالي قوة العمل، ويعد زيت النخيل من أهم الصادرات الماليزية، حيث تبلغ نسبته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الصادرات ٦,٥% يليه الصادرات من المطاط".(ماليزيا في الموسوعة العربية العالمية، ١٩٩٩: ص ١٣٠).

هـ-الصناعة في ماليزيا:

ارتفعت حصة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الإجمالي من حوالي ٢٠% في أوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى ٢٦% في عام ١٩٨٩م والنشاطات الصناعية الكبرى هي قطاع الإلكترونيات، وصناعات البلاستيك والأقمشة، والمطاط ومنتجات الأخشاب، وتؤدي المواد الكيميائية والنفط والصناعات التقنية المتطورة دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد الماليزي.

وفي السبعينيات من القرن العشرين أقامت الشركات الأمريكية واليابانية الإلكترونية مصانع في ماليزيا نظراً لاستقرارها الاجتماعي والسياسي، ووجود العمالة المدربة والمناخ الاقتصادي الملائم، وأصبحت هذه الصناعة -الآن- أكبر الصناعات في البلاد، وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا هي ثالث أكبر مُنتج للدوائر الإلكترونية المتكاملة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، بل وأكبر مصدر للدوائر الإلكترونية المتكاملة على مستوى العالم، "وتنتج صناعة الإلكترونيات مكونات مثل شبه الموصلات، ورقائق السليكون، والمكثفات، ومكبرات الصوت، وأجهزة الهاتف، وأجهزة الراديو والتسجيل، والمعدات الموسيقية، والساعات. وتعد ماليزيا أول قطر في جنوب شرقي آسيا ينتج سيارة وطنية خالصة، وهي (برتون ساكا) وقد صنعت مؤسسة ماليزيا للصناعات الثقيلة سيارة (ساكا) بالتعاون مع شركة ميتسوبيشي اليابانية". (MALAYSIA, International Monetary Fund, 11 May 2011, Retrieved31, May 2011)

و-التعدين والنفط في ماليزيا:

كان تعدين القصدير القوة الدافعة الأولى خلْف التنمية والاستقرار الاقتصادي في ماليزيا، ولكن في السنوات الأخيرة بدأت هذه الصناعة في التدهور، وبرغم من ذلك بقيت ماليزيا -إلى الآن-ثالث أكبر مُنتج للقصدير في العالم بعد البرازيل وإندونيسيا، وتطورت صناعة النفط والغاز الطبيعي بسرعة. وتحتل ماليزيا المركز الثالث عشر عالمياً من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي، والثاني والعشرين من حيث احتياطي النفط والمعادن الأخرى، مثل: النحاس والذهب.

ز-البطالة في ماليزيا:

طبقاً لدائرة الإحصاءات العامة الماليزية فقد انخفضت نسبة البطالة خلال الثلث الأول من ٢٠٠٨ إلى نحو ٢,٩%، وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذا قلت نسبة العاطلين فيها إلى ما دون ٤%، وأظهرت البيانات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفاض عدد العاطلين إلى نحو ٣٨٠ ألف شخص، في حين ارتفع عدد العاملين إلى نحو ١٢,٥ مليون، كما أن نحو ٦٠% من طلاب الجامعات يحصلون على عمل حال تخرجهم، خصوصاً في مجالات الهندسة والحاسوب والتكنولوجيا، في حين يتأخر الباقون بسبب انخفاض الطلب على تخصصاتهم؛ وأيدت هذه المعطيات تصريحات لوزير التنمية والموارد البشرية (إس سبرامانيام)، قال فيها: "إن ماليزيا تعتبر دولة خالية من البطالة استناداً إلى نسبتها الحالية، وطبقاً للتعريف الدولي للبطالة، وبدوره توقع وزير المالية الماليزي الثاني نور محمد يعقوب أن تتراجع نسبة البطالة في بلاده إلى أقل من ٤% خلال ٢٠١٢، وذلك بالرغم من التراجع المنتظر في معدلات النمو العالمي بسبب الأزمة المالية الراهنة" (الجزيرة نت، ٣٠مايو ٢٠١٢)

ولعل الطفرة الاقتصادية والتنموية الماليزية الملحوظة في عهد حكم مهاتير محمد جديرة بالدراسة والنظر، حيث أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة، يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو ٩٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عهده بلغت نسبة صادراتها من السلع المصنعة ٨٥%، وأنتجت ٨٠% من السيارات التي تسير في طرقاتها، وأصبحت من أنجح البلدان في جنوب آسيا.

ويوضح هذا الجدول الصادر عن البنك الدولي بعض بيانات العمل المتصاعدة إنتاجا والمتسمة بانخفاض نسبة البطالة في ماليزيا.

	وحدة	أدنى	الأعلى	السابق	أخرى	ماليزيا العمل
[+]	في المئة	2.70	4.50	3.10	3.20	معدل البطالة
[+]	ألف	5624.60	13904.00	13904.00	13899.00	الموظفين
[+]	ألف	210.50	534.70	451.00	453.00	العاطلين عن العمل
[+]	في المئة	62.30	69.60	67.90	67.70	معدل مشاركة القوة العاملة
[+]		7850.00	745205.00	347690.00	305241.00	وظائف شاغرة
[+]	MYR / شهر	900.00	900.00	900.00	1000.00	أدنى الأجور
[+]	MYR / شهر	2391.00	3055.40	3055.40	3047.20	الأجور في التصنيع
[+]	مليون	8.20	30.40	29.95	30.40	عدد السكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	وحدة	أدنى	الأعلى	السابق	أخرى	ماليزيا العمل
[+]		55.00	60.00	60.00	60.00	سن التقاعد للمرأة
[+]		55.00	60.00	60.00	60.00	سن التقاعد للرجال
[+]	MYR/Monthly	1814.00	2231.00	2052.00	2231.00	أجور

(Website, www.ar.tradingeconomics.com/malaysia/population, 2015)

وبحسب عبد العزيز محمد (المفوض الأعلى لماليزيا في بريطانيا في حوار مع بي بي سي أونلاين) أن مهاتير لم يكن فقط سياسياً يتولى رئاسة الوزراء؛ بل كان –أيضًا– مفكر له كتبه ومؤلفاته، وصاحب رؤية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده، وأبرز مثال على ذلك خطة ٢٠٢٠ التي يعتبر مهاتير مهندسها، التي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا بحلول هذا التاريخ دولة مكتملة البنيان الصناعي، وهو هدف يبدو شديد الطموح، لكن نجاح ماليزيا في النمو بنسبة ٦,٧% في الفترة من ١٩٧١إلى ١٩٩٠، ثم بنسبة ٧,١% في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ يجعلها قادرة على تحقيق هذا الهدف إذا كررت السيناريو نفسه.

وأكد مهاتير محمد في آخر تقرير له عن الموازنة العامة قبل تقاعده كرئيس للوزراء "أن حكومته أدركت تماماً أهمية اعتناق قيم إيجابية لتحقيق التقدم المنشود، ولهذا اعتنق منذ (٢٢) عاما سياسة النظر إلى الشرق، والمقصود بها اعتناق قيم العمل السائدة في اليابان وكوريا التي تقوم أساساً على الانضباط الشديد والإخلاص التام لجهة العمل، والحرص على اختيار المديرين ليكونوا قدوة لموظفيهم؛ وقد يبدو هذا مخالفاً لمفهوم البحث عن قيم التطور في الغرب عموما والولايات المتحدة بشكل خاص، لكن مهاتير رأى دائماً أن ثقافة العمل في اليابان بشكل خاص هي الأنسب لثقافة وتكوين بلاده؛ كما أكد مهاتير دائما رفضه لفكرة العولمة حسبما تقدمها أو تفسرها الولايات المتحدة، ذلك لأنها ستؤدي إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات الأمريكية العملاقة التي لا تقوى مؤسسات الدول النامية على منافستها، وينتهي الأمر باستمرار احتكار الشركات الكبرى".

ويرى مهاتير أنه لا يجب أن تقبل أي أفكار أو سياسات لمجرد أنها صادرة من الغرب، وطبق أفكاره عملياً عندما رفض تطبيق السياسات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي أثناء أزمة الأسواق الآسيوية التي طالت دول منطقة جنوب آسيا، بما فيها ماليزيا؛ فقد تعرضت العملة الماليزية (الرينجيت) إلى مضاربات واسعة بهدف تخفيض قيمتها، وظهرت عمليات تحويل نقدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واسعة إلى خارج ماليزيا، وبدا أن النجاح الذي حققته على وشك التحول إلى فشل، وبعد بحث مستفيض للموضوع، أصدر مهاتير مجموعة قرارات تهدف إلى فرض قيود على التحويلات النقدية، خاصة الحسابات التي يملكها غير المقيمين، وفرض أسعار صرف محددة لبعض المعاملات، وهذا يخالف سياسة تعويم العملة التي يصر عليها صندوق النقد الدولي دائماً، ورغم ضغوط الصندوق، أصر مهاتير على سياسته التي أثبتت الأيام أنها كانت ناجحة، حتى إن دولا كثيرة تدرسها وتحاول تكرارها، لكن وسائل الإعلام العالمية –حسب ما يقول مهاتير– ترفض الاعتراف بالنجاح الذي حققته ماليزيا في مواجهة الأزمة المالية الآسيوية، ولا تظهره بالشكل الكافي".(B.B.C,3november,2003)

وقد كان لهذه الفلسفة في الإدارة عظيم الأثر والنفع على الشعب الماليزي؛ حيث وفرّت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية. أيضًا تحققت في فترة ولاية مهاتير محمد طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم حكومته كعنصر مهم من عناصر خطته التنموية، وكان يسميه "الاقتصاد المعرفي"، وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت.

إن مهاتير محمد كان دائمًا وفي كل المحافل الدولية، يعتز بإسلامه، ويرجع نجاحه إلى تطبيقه لتعاليم الإسلام، وأنه ينطلق نحو النجاح بفهم عميق لجوهر الدين الإسلامي الذي يعلي من قيمة العلم والتقدم، فنجده في أحد خطاباته يقول: "إن ماليزيا واثقة بأن الأمة الإسلامية يمكنها أن تكون أقوى قوة في العالم إذا توحدت، وأحسنت استخدام ثرواتها ومصادرها المختلفة، ووضح بأن على هذه الأمة أن تنشط في تحصيل العلوم وتقتحم مجال تكنولوجيا المعلومات حتى تستطيع أن تنافس تقدم الغرب في هذا المجال الحيوي والمهم في هذا العصر"(بشير، اسلام أون لاين، ٢٠٠٢)

وفي إطار حرص ماليزيا على اتباع سياسة خارجية توائم افتقارها لبعض عناصر العملية التنموية لجأت الحكومة الماليزية إلى اتباع سياسة خارجية مرنة بما يمكنها من تحقيق المصلحة المشتركة لكل البلدان، خاصة وأن دولاً نامية مثل جيرانها يمكن أن تكون شريكة للتقدم مع الدول المتقدمة من خلال تقديمها للعمالة زهيدة السعر وتوفير البنية التحتية والاستقرار السياسي لمختلف الاستثمارات الخارجية، وهو ما يضمن للشريك الأجنبي الربح الكافي ويحقق لماليزيا التنمية المرجوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هذا المنطلق كانت "الدعوة إلى سياسة خارجية ماليزية منفتحة تتباعد عما عُرف بسياسة "أفقر جارك"" التي تؤدي إلى تباينات شاسعة بين كل من الدول النامية والدول المتقدمة، لكن تبني توجه تعاوني يضمن مصلحة الجميع بحيث يتم تقاسم ثمار التنمية في ظل شراكة ذكية تتجنب الصراع بين مختلف الدول". (عبد العزيز، ١٩٩٧: ص٣١٧)

"وهذا النجاح في السياسة الداخلية الخارجية وصفه جوزيف ستيغليتز (الخبير الاقتصادي الأمريكي، الحاصل على نوبل في الاقتصاد ٢٠٠١) بأنه: درس مهم يجب أن يدرسه هؤلاء الذين يتطلعون إلى الرخاء الاقتصادي، وأيضاً هؤلاء الذين يحاولون فهم كيفية الحياة في هذا العالم في ظل التسامح والاحترام المتبادل وتحقيق الأهداف المشتركة". (دستور ماليزيا، ٢٠١٣: ص١٠).

ثالثًا: التكوين الاجتماعي.

يمثل الواقع الاجتماعي أحد أهم محددات السياسة الخارجية، خاصة إذا اتسم هذا التكوين الاجتماعي بالثبات والاستمرارية، وفي إطار هذا السياق تعكس التركيبة الاجتماعية في ماليزيا خاصية فريدة من نوعها، خاصة فيما يتعلق بالصراعات العرقية التي نجمت عنها وقادت في الستينيات إلى مصادمات عرقية واسعة النطاق، وتجدر الإشارة، عند تحليل أثر الواقع الاجتماعي على السياسة الخارجية ضرورة التمييز بين المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية، مثل: عدم العدالة الاجتماعية والبطالة...إلخ، والمشكلات ذات الطبيعة السياسية، مثل: حدوث اضطرابات وحركات احتجاجية وبين النزعات العرقية أو الدينية.

والواقع أن المشكلات الاجتماعية في ماليزيا، والتي قادت إلى الصراع العرقي في الستينيات قد صُبغت بكل من الطابع الاقتصادي والسياسي، حيث نجمت المصادمات العرقية عن شعور بعض العرقيات بالحرمان النسبي وعدم العدالة التوزيعية، وهو ما قاد بدروه إلى مصادمات دامية أدت في فترة من الفترات، إلى عدم الاستقرار السياسي.

"وعلى صعيد آخر إذا ما حاولنا التعرف على أثر هذا التباين الاجتماعي على السياسة الخارجية الماليزية سوف نلحظ أن الحكومة الماليزية لجأت في الستينيات والسبعينيات إلى التقليل من الموارد المخصصة للسياسة الخارجية، وذلك بإعادة تخصيص الموارد المتاحة لمعالجة المشكلات الداخلية، وقد قاد هذا الأمر إلى تركيز النخبة السياسية الماليزية على إيجاد حلول لعدم الاستقرار الداخلي دون الاهتمام الكبير بالسياسة الخارجية، أو تحويل هذا الصراع الداخلي إلى صراع خارجي على نحو ما حدث في بلدن أخرى، في محاولة لتخفيف الضغوط الناشئة عن تلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشكلات بافتعال مشكلات خارجية للتخفيف من حدة التركيز على المشكلات الداخلية بما يحول من إمكانية تصاعدها".(عوض، ١٩٩٧: ص٣٥)

وعلى الصعيد نفسه يمكن القول أن الصراعات العرقية في ماليزيا، والتي عكست بدورها تفاقم الصراعات الداخلية قد أدت إلى مواجهة الدولة لصعوبات بشأن علاقتها الخارجية، بل وقادت إلى إضعاف موقف ماليزيا في مواجهة التحديات الخارجية بصفة عامة، "لكن العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره بعد ذلك، هو أحد عناصر نجاح التجربة مؤخراً، وأحد ضمانات استمرارها، هذا العقد الذي ضمن الاعتراف بالتنوع العرقي والديني، والاعتراف بوجود اختلافات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، والتوافق على ضرورة نزع فتائل التفجير، وعلاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي وتدريجي، كل ذلك كان مدخلاً لتوفير شبكة أمان واستقرار اجتماعي وسياسي، وكان من الضروري وضع "شروط لعبة" يكسب فيها الجميع، وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية في تبني هذه "اللعبة"، وترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح وخاسر، والتي كثيرًا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر.!

وكان جَوهر فكرة علاج الاختلالات مبنيًا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع، والمشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية. والفكرة مبنية على أساس زيادة أنصبة جميع الفئات، وإنْ بدرجات متفاوتة، وحل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة والتوسع، وليس من خلال مصادرة حقوق الآخرين أو التضييق عليهم، أي أن الفكرة مبنية على أساس "تكبير الكعكة"، وليس على أساس التنازع عليها"._(صالح، ٢٠١٢، نت)

فتأثير الواقع الاجتماعي الماليزي، على السياسة الخارجية للدولة، يتطلب التعرف على ملامح التركيبة السكانية، ورصد التفاعل بين طبيعة التعددية العرقية في ماليزيا والبيئة الدولية، فإلى جانب أهمية دور الدولة في مواجهة مشكلات العرقية في البلاد إلا أنه يصعب إغفال موقع كل من البيئة الإقليمية والدولية وما تطرحه من إمكانية حدوث تدخلات خارجية لا بد وأن تأخذها السياسة الخارجية الماليزية في الحسبان، وفي إطار هذا السياق يمكن ذكر ما قاد إليه الارتفاع العالمي لأسعار النفط في السبعينيات من نتائج إيجابية للخطط التنموية الماليزية، وهو ما عكس نجاحاً للسياسة الخارجية الماليزية في هذا الشأن، فأدى إلى تراجع هذه الأسعار في الثمانينيات من إحياء للتوترات العرقية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وعلى صعيد آخر، حرصت السياسة الخارجية الماليزية على الاستفادة من التغيرات في النظام المالي العالمي من خلال اجتذاب رؤوس الأموال بالاستثمارات الأجنبية، كما نجحت في إدارة الأزمات التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٩٧، وذلك لأولوية القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية الماليزية ، فالتكوين المجتمعي لماليزيا يتسم بالتنوع العرقي والديني واللغوي، بحيث ينقسم سكان ماليزيا البالغ عددهم (٣٠,٤) مليون نسمة بحسب إحصائيات البنك الدولي ٢٠١٤م، إلى ثلاث جماعات عرقية، تتمثل في: المالاي، الذين تبلغ نسبتهم ٥٦,٦% من التعداد السكاني، ثم الصينيين ٢٦%، ثم الهنود ٧,٧%" .(ميتكس، ٢٠١٠ : ص ١٠١)

وتحافظ كل مجموعة على خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، وذلك عبر عدد من الأنساق التي تعكس قدرا من التمايز، كذلك تتسم ماليزيا بتعدد الأديان والمعتقدات، فجانب الإسلام الذي يعد الدين الرسمي للبلاد، والذي يدين به المالاي توجد البوذية والهندوسية والتاوية والكونفوشيوسية والمسيحية.

"فالتكوين الاجتماعي الماليزي قد اتسم بارتفاع نسبة سكان الحضر إلى ٦٤% مقارنة بسكان الريف الذين تبلغ نسبتهم ٣٦%، وهو ما يشير إلى تصاعد نسبة التحضر مع الخطط التنموية التي اهتمت بها الدولة وتنفذها منذ أوائل السبعينات، وهو ما يشير –أيضاً– إلى تصاعد المشكلات الاجتماعية الناجمة عن هذه الظاهرة التي شملت كل العرقيات، وإن كان بنسب متفاوتة، حيث ارتفعت نسبة التحضر بين المالاي من ١٠% في السبعينيات إلى ٥٤% عام ٢٠٠٠، وبالمثل تصاعدت هذه النسبة بين كل من الصينيين (من ٤٧% إلى ٨٧%) والهنود (من ٣٨% إلى ٨٠%) في الفترة الزمنية نفسها" .(صالح، ٢٠٠٨: ص ١٣٦)

وبجانب هذه المجموعات توجد في المجتمع الماليزي مجموعة من المهاجرين يمثلون العمالة الأجنبية التي تشغل بطبيعة الحال حيزاً من اهتمامات السياسة الخارجية الماليزية نظراً لوجود أعداد كثيرة منهم تتراوح ما بين مليون و ٢,٢ مليون من العمالة الوافدة من كل من إندونيسيا وبنجلاديش وتايلاند والفلبين، وهو ما يجعل ماليزيا أكبر الدول الآسيوية المستوردة للعالمة، خاصة وأن نسبة المهاجرين إلى نسبة إجمالي القوة العاملة تتراوح ما بين ١,٥% من التعداد الكلي للسكان نظراً لوجود عمالة أجنبية غير مسجلة، وخاصة في شرق ماليزيا (إقليمي صباح وساراوك).

كما أن أسباب ظاهرة العمالة الأجنبية في ماليزيا يمكن فهمها في ضوء الحركة التنموية المتصاعدة لماليزيا بما يعكس حاجتها المتزايدة إلى العمالة مع نقص العمالة المحلية في عدد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات، ويسهم في ذلك واقع التعددية الإثنية في البلاد بحيث تحرص كل جماعة إثنية على استجلاب عمالة تنتمي إلى بلدانها الأصلية، وتؤثر قضية العمالة الوافدة من مختلف الدول الآسيوية إلى ماليزيا في علاقة ماليزيا بدول الجوار، بحيث تحرص السياسة الماليزية على الحفاظ على علاقات جيدة بهذه الدول، بحيث لا تهدد أي مشاكل ناجمة عن استقدام هذ العمالة، التي يصعب في كثير من الأحيان منعها من دخول البلاد (حيث عادة ما يتم ذلك بشكل غير شرعي) هذا بالإضافة إلى مساندة مختلف الدول لعمالتها.

وعلى صعيد آخر ينظر إلى العمالة الوافدة إلى ماليزيا باعتبارها أحد محددات التركيبة الاجتماعية المؤثرة على السياسة الخارجية الماليزية؛ وذلك نظرًا لإمكانية تأثيرها على التركيب الاجتماعي الاثني للمجتمع الماليزي، فقد ارتأى بعض الماليزيون أن اندماج هذه العمالة يمكن أن يغير التركيبة الاثنية لصالح المالاي بما يمكن أن يدخل في التوازنات العرقية القائمة ويقود إلى مصادمات محتملة، في حين ارتأى البعض الآخر أن في هذه العمالة تهديداً مباشراً للهوية الماليزية التي تحرص الدولة على ترسيخها من خلال تحقيق التوازن بين مختلف العرقيات الماليزية ودعم الاستقرار فيما بينها.

"وعلى الرغم من الآثار السلبية لهذه العمالة الوافدة، والتي تبدت بشكل خاص في أعقاب الأزمة المالية ١٩٩٧، ما قاد الحكومة الماليزية إلى الاستغناء عن كثير منها وترحيلها، إلا أنه سرعان ما لجأت ماليزيا إلى التفاوض مع كل من إندونيسيا والفلبين باعتبارهما من أهم الدول المصدرة للعمالة الوافدة إلى ماليزيا، وذلك في محاولة للتوصل إلى بعض الشروط لاستمرارية العمالة غير القانونية، في إشارة واضحة إلى أهمية استبقاء هذه العمالة لتنفيذ الخطط التنموية الطموحة، فبعد أن لجأت ماليزيا إلى ترحيل حوالي (١٢٠) ألف عامل من المهاجرين غير القانونيين إضافة إلى ضبطها للمتسللين واعتقالهم وإصدار الحكومة الماليزية لعقوبات على هؤلاء في ٢٠٠٢، إلا أنها سرعان ما أدركت أهمية هذه العمالة الأجنبية للتنمية الاقتصادية، وهو ما قاد إلى شغل هذه القضية لموقع مهم في السياسة الخارجية الماليزية نظراً لأهميتها في مواجهة الطفرة التنموية".(الخذرجي، ٢٠٠٩ : ص ٢٩)

جدير بالذكر أن حكومة مهاتير محمد قد وضعت مجموعة من السياسات التي من شأنها النهوض بماليزيا وبكافة عرقياتها حتى لا تتكرر حوادث العنف الطائفية، وكان من بين هذه السياسات، خصخة بعض الشركات التي كانت مملوكة للحكومة، ذلك حتى تعطي دفعة كبيرة للمالايو للإشتراك في ملكية المشروعات ومن ثم إداراتها والاستفادة من عوائدها في النهوض بمستواهم الاقتصادي ومن ثم تقليل الفجوة بينم وبين غيرهم من العرقيات الأخرى، بالإضافة إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة من السياسات الأخرى مثل سياسة النظر شرقا إلى اليابان وكوريا الجنوبية لمحاولة اقتناء النماذج التنموية ، بالإضافة إلى سياسة شغل الرأي العام الماليزي بهموم العالم الإسلامي للتوحد وأهم هذه الهموم هو هم القضية الفلسطينية.

رابعاً: الواقع الديمقراطي

يشكل الواقع الديمقراطي في ماليزيا أحد أهم محددات السياسية الخارجية حيث يثير موضوع الضوابط السياسية على النظام السياسي كل من النظم الديمقراطية أو السلطوية على السياسة الخارجية، وهو ما يستوجب إلقاء الضوء على النظام السياسي الماليزي، "الذي يصفه الكثيرون بأن ممارساته سلطوية ناعمة Soft Authoritarianism أو على أحسن الفروض نظام شبه ديمقراطي Quasi Democracy."(ميتكس، ٢٠٠٨: ص٢٢)

إن النظم التي تتسم بقدر من التسلطية تكون أكثر فاعلية في مجال السياسة الخارجية مقارنة بالنظم الديمقراطية.

وفي ماليزيا تصدق هذه المقولة إلى حد كبير، حيث يتسم النظام الماليزي برجحان كفة رئاسة الوزراء التي تتسم بالقدرة السريعة على اتخاذ القرار وعلى تنفيذ القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية بفاعلية عالية، ويصعب في واقع الحال إغفال دور رئيس الوزراء الماليزي في إدراك البدائل المتاحة في السياسة الخارجية وتحديداً وفقاً لرؤيته.(Goh Cheng Teik, 1996: P21.)

"وتنفرد ماليزيا بممارسات ديمقراطية ذات طبيعة خاصة تحددت معالمها في إطار ما بات يعرف بالقيم الآسيوية في إشارة لتمايزها عن مكونات المنظومة القيمية الديمقراطية الغربية، التي ارتأت القيادة الماليزية نجاحها في تحقيق الاستقرار السياسي للبلاد، وذلك استناداً إلى تقبل قدر أقل من الديمقراطية في سبيل ضمان قدر أكبر من الاستقرار السياسي". (Jensen, Hall, 1982, p.110)

المطلب الثاني: المحددات الخارجية: (البيئة الخارجية)

إن السياسة الخارجية الماليزية محددها الأول والأخير يتمثل في المصالح الاقتصادية خاصة أنها دولة تشق مسارها التنموي ولديها كل الحق في استخدام هذا المحدد، ومن ذلك التحسن الذي طرأ على العلاقات الماليزية الأمريكية بعد زيارة مهاتير محمد إلى الولايات المتحدة عام ٢٠٠١م، وعقد قمة للاستثمارات الماليزية لجذب الأموال الأمريكية إلى ماليزيا، بالإضافة إلى بقاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استحواذ السوق الأمريكية على نسبة تتراوح ما بين ٢١-٢٦ % من مجموع الصادرات الماليزية". (Shafie, 1982: P51)

وإن البعد السياسي للسياسة الخارجية الماليزية يمكن رصده بوضوح متمثلاً في دور القيادة السياسية ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الماليزية، وقدرتها على تحديد الثوابت في التعامل مع الدول الكبرى، "خاصة أن ماليزيا شأنها شأن دول جنوب شرق آسيا تتمتع فيها القيادة السياسية بسلطات واسعة وبدرجة عالية من التقدير قد يصل في بعض الدول إلى التقديس" (الأبياري، ٢٠١١: ص٣٩)

ومع أهمية المحددات الاقتصادية والسياسية في فهم طبيعة السياسات الخارجية الماليزية، إلاّ أن هناك بعداً آخر لا يقل أهمية وهو البعد الأخلاقي والإنساني والديني الذي يمكن من خلاله تفسير العلاقات الماليزية الفلسطينية وربما يتداخل مع البعد السياسي والاقتصادي في بعض الأحيان، لكن لا يمكن تجاهله، وبهذا المحدد أيضا يمكن فهم الكثير من طبيعة العلاقات الماليزية الخارجية مع سوريا والعراق وأفغانستان والكثير من الدول العربية والإسلامية.

فالعلاقات السياسية العربية الماليزية حديثة (نسبياً) مقارنة بالعلاقات التاريخية التي تم تأسيسها بين الجانبين، وترجع الحداثة النسبية في العلاقات السياسية بين ماليزيا والدول العربية إلى حداثة اهتمام ماليزيا بالدائرة الإسلامية ضمن دوائر اهتمام سياستها الخارجية، ومن ثم اهتمامها بالمنطقة العربية.

فبعد حصول ماليزيا على الاستقلال في ٣١ أغسطس ١٩٥٧، أخذت ماليزيا مكانتها بصفتها عضواً في المجتمع الدولي إبان عهد رئاسة وزراء تنكو عبد الرحمن، وعلى الرغم من أن ماليزيا أعلنت رسميًا سياسة "الاستقلال" و"عدم الانحياز"، إلا أن صلب السياسة الخارجية الماليزية في ستينيات القرن الماضي كانت تابعة للقوى الغربية، ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة.

ومنذ تولي "تون عبد الرازق" رئاسة الوزراء في ماليزيا عام ١٩٧٠، بدأت تهتم الحكومة بوضع الدائرة الإسلامية ضمن دوائر اهتمامها، وباعتلاء مهاتير محمد سدة الحكم عام ١٩٨٠ ازداد مركز وأهمية الدائرة الإسلامية والعربية، "وظلت فلسطين محل اهتمام دائم في السياسة الخارجية في ماليزيا، كما أن النشاط والموقف المضاد للصهيونية الخاص بالحكومة الماليزية كان يظهر باستمرار في الأمم المتحدة في كل سنة تقريباً، فمنذ أن ألقى خطابه الأول في الأمم المتحدة، نجح مهاتير محمد في طرح قضية فلسطين باستمرار، "كما أن موقف ماليزيا كان دائما يسعى إلى نزع الاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي ما دامت تحرم الشعب الفلسطيني من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطنه. كما أن مهاتير محمد اتخذ موقفاً متشدداً ضد دور القوى الغربية، ولا سيما تلك التي تدعم دولة الاحتلال الإسرائيلي ولا تضع ما يكفي من الضغط عليها للالتزام بقرارات الأمم المتحدة: ٢٣٨ و ٢٤٢ وغيرها التي تقضي بإخلائها للأراضي العربية المحتلة" (Asian ,Published online: 02 Jan 2008)

إن السياسة الخارجية الماليزية قد مرت بمجموعة من المراحل، ويمكن التمييز بين هذه المراحل كما يلي: (عوض،٢٠٠٨: ص ٣١٨)

"المرحلة الأولى: مرحلة التبعية السياسية والأمنية لبريطانيا.

المرحلة الثانية: مرحلة انتهاج سياسة النظر شرقاً والاهتمام بالدائرة الآسيوية.

المرحلة الثالثة: مرحلة القيادة الإقليمية والاهتمام بالدائرة العربية والإسلامية".

أولاً: مرحلة التبعية السياسية والأمنية لبريطانيا.

هي المرحلة التي أعقبت جلاء الاحتلال البريطاني عن أرض المالايو، حيث احتفظت ماليزيا، من خلال رئيس وزرائها "تنكو عبد الرحمن"، بعلاقات سياسية واقتصادية مع بريطانيا، ذلك من خلال عدد من الترتيبات التي اتخذتها الحكومة الماليزية، ومن بين هذه الإجراءات:

- وقعت ماليزيا على اتفاقية "الدفاع الأنجلو – مالاوي Anglo-Malayan Defense Agreement-1957" التي يسمح بمقتضاها باستمرار التواجد العسكري البريطاني فوق أرض الملايو، إلا أن هذا الاتفاق قد تحول في الأول من نوفمبر عام ١٩٧١ إلى "الإطار الدفاعي للدول الخمس" الذي أخذ صيغة تشاورية في الأمور الأمنية والدفاعية، وقد ضم هذا الإطار كلا من ماليزيا وبريطانيا بالإضافة إلى سنغافورة، أستراليا، ونيوزيلاندا.
- الانضمام الماليزي إلى الكومنولث البريطاني، الذي التزمت بريطانيا بمقتضاه بالدفاع عن ماليزيا ضد أي تهديد خارجي، هذا مقابل منح بريطانيا إنشاء قواعد عسكرية على أرض الملايو. (المنوفي وعوض،٢٠٠٦: ص١٣٨)

وعلى الرغم من التبعية الاقتصادية والسياسية الماليزية لبريطانيا، إلا أن ماليزيا استطاعت أن تتخذ مواقف استقلالية في سياستها الخارجية تجاه عدد من القضايا والموضوعات الدولية، ومن أهمها:

- القضية الفلسطينية والتنديد بالجرائم الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نقد سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا.
- المعارضة الماليزية ضد التدخل العسكري في شؤن الدول الصغرى مثل الغزو السوفييتي للمجر واستيلاء الصين على إقليم التبت.
- دعم الحكومة الماليزية لحكومة الصين في محاولتها الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي.

وعلى الرغم من انتهاج ماليزيا السياسات الاستقلالية تجاه عدد من القضايا والموضوعات الدولية، إلا أنها لم تستطع الاندماج في حركة عدم الانحياز.

وفي هذه المرحلة التي تميزت بالتبعية الماليزية للتاج البريطاني، سيطر على السياسة الخارجية الماليزية عدد من القضايا التي أولتها ماليزيا عناية خاصة، وكان من بينها قضية تكوين ماليزيا، النزاع الفليبيني الماليزي حول إقليم صباح، المواجهة الماليزية مع إندونيسيا، وقضية انفصال سنغافورة عن ماليزيا.

وتعدّ قضية تكوين ماليزيا من بين القضايا التي أولتها السياسة الخارجية الماليزية أهمية خاصة، ذلك منذ تولي تنكو عبد الرحمن مقاليد الحكم عقب جلاء الاستعمار البريطاني، وطرح في عام ١٩٦١ فكرة إنشاء اتحاد ماليزيا، والذي يتكون من كل من ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، بورنيو الشمالية، وبروناي، إلا أن هذا المشروع، على الرغم من حصول ماليزيا على الموافقة البريطانية عليه، إلا أن كلا من إندونيسيا والفليبين قد عارضتا إنشاء هذا الاتحاد. (عبد العزيز، ٢٠٠٨: ص ١٢٥)

لذلك كان مشروع اتحاد ماليزيا بمثابة أكبر مشكلة أدت إلى نشوب النزاعات بين ماليزيا ودول الجوار الجغرافي لها خاصة إندونيسيا والفلبين، ومع إعلان بريطانيا عام ١٩٦٧ بدء سحب قوتها العسكرية من منطقة جنوب شرقي آسيا، فقد بدأت ماليزيا في تبني سياسة خارجية عالمية أكثر توازنا، والتي أسست عليها علاقات دبلوماسية في عام ١٩٦٨ مع الاتحاد السوفييتي على الرغم من معارضتها للنظام الشيوعي، وبدأت في تطبيع علاقتها مع الصين في مايو ١٩٧٤، وبدأت مرحلة جديدة في مراحل تطور السياسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: مرحلة انتهاج سياسة (النظر شرقاً) والاهتمام بالدائرة الآسيوية

بدأت هذه المرحلة منذ تولي "تون عبد الرازق" رئاسة الوزراء في ماليزيا عام ١٩٧٠ وحتى اعتلاء مهاتير محمد مقاليد الحكم عام ١٩٨١، حيث اهتمت السياسة الخارجية الماليزية في تلك الفترة بمجموعة من الدوائر الخارجية، والتي شملت كلاً من:

١- الدائرة الآسيوية من خلال النظر شرقاً Looking East Policy.

٢- الدائرة الإسلامية.

٣- دائرة حركة عدم الانحياز.

وقد برزت هذه الدوائر كدوائر جديدة في سياسة ماليزيا الخارجية نتيجة مجموعة من العوامل، كان من بينها:

١- إعلان بريطانيا عن عزمها سحب قوتها العسكرية من إقليم جنوب شرقي آسيا.

٢- انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ما مثل مؤشراً لبدء تراجع أهمية الدائرة الآسيوية في سياسة بريطانيا الخارجية.

وعليه، فقد انتهجت ماليزيا عام ١٩٧٠ سياسة عدم الانحياز، والتي شهدت من خلالها تطوراً ملحوظًا في سياستها الخارجية تمثل في:

- تحسن العلاقات الماليزية السوفيتية في أبعادها السياسية والاقتصادية.
- النمو الملحوظ الذي شهدته العلاقات الماليزية الصينية في الأبعاد الثقافية والتجارية، خاصة مع بدء الاهتمام الصيني بتطوير علاقتها مع دول جنوب شرقي آسيا.
- إعلان ماليزيا عن تأييدها لانسحاب القوات العسكرية الأمريكية من فيتنام واقتراحها إحلال قوات محايدة محل القوات العسكرية الأمريكية.
- عملت ماليزيا على إقامة علاقات دبلوماسية مع معظم دول شرق أوروبا.

وقد كان من بين الدوائر التي نالت اهتمام السياسة الخارجية، إبان تلك المرحلة، هي الدائرة الإسلامية، وقد كان من مظاهر ذلك الاهتمام مشاركة ماليزيا في المؤتمرات والمنظمات الإسلامية خاصة منظمة المؤتمر الإسلامي، وإعلانها معارضتها الدعم الأمريكي لإسرائيل، بالإضافة إلى تطوير علاقات ماليزيا مع دول الجوار الإقليمي فكان بمثابة حل للنزاعات الإقليمية في إقليم جنوب شرقي آسيا، وفي هذا الإطار اقترحت ماليزيا مشروع "حياد جنوب شرقي آسيا" من خلال إنشاء "منطقة للحياد والحرية والسلام – "Zone of Peace, Freedom, and Neutrality

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: مرحلة القيادة الإقليمية.

تميزت هذه المرحلة بظهور عدد من الدوائر التي احتلت اهتمام السياسة الخارجية الماليزية، وقد جاءت هذه الدوائر تبعاً للأهمية كما يلي:

احتلت الدائرة الآسيوية المركز الأول، تلتها الدائرة الإسلامية، ثم حركة عدم الانحياز، وأخيراً الكومنويلث البريطاني، وقد ظهرت هذه الدوائر كدوائر اهتمام في السياسة الخارجية الماليزية نتيجة مجموعة من العوامل كان من بينها:

- تنامي مخاوف ماليزيا من الصعود الإقليمي.
- تصاعد مخاوف ماليزيا من إقدام فيتنام على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة إقليمية، خاصة مع وجود الغزو الفيتنامي لكمبوديا عام ١٩٧٨م. (السيد، ٢٠٠٠: ص١٤)

وعليه، فقد اهتم صانع القرار الماليزي بتطوير العلاقات الماليزية مع دول الجوار وبناء مواقف موحدة ضد أي اعتداء، وقد ظهر في تلك المرحلة تطور جديد في السياسة الخارجية الماليزية تمثل في اعتلاء مهاتير محمد سدة الحكم، واتبع من خلالها سياسة خارجية جديدة مغايرة تماما للسياسة الخارجية السابقة، وكان من بين السياسات الخارجية الجديدة التي تبعها:

- تبني ماليزيا سياسة خارجية أكثر نقداً للغرب، خاصة مع تصاعد الأزمة العراقية وتزايد الانتقادات الموجه للغرب. وفي إطار هذا النقد المتزايد للغرب خاصة مع اللجوء الغربي إلى استخدم عدد من القضايا لخلق حالة من عدم التوازن داخل الدول النامية وزيادة هيمنتها عليها، فقد اقترح مهاتير محمد تأسيس "المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا"، والذي يُعني بمناقشة القضايا الآسيوية على أن يتم استبعاد الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا من عضويته. (سليم، ٢٠٠٧: ص٣٢١)
- تركيز ماليزيا على دعم المزيد من الاهتمام بالدائرة الإقليمية الآسيوية، وهو ما اتضح من خلال سياسة النظر شرقا وإلى النماذج التنموية التي حققتها عدد من الدول الآسيوية، والتي من بينها اليابان وكوريا.
- اهتمام ماليزيا بطرح عدد من الآليات الجديدة التي هدفت من خلالها إلى دعم مزيد من علاقات التعاون مع دول الجنوب، "وكان من بين هذه الآليات الماليزية:

١- الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات Bilateral Payment Arrangements.

٢- مركز الجنوب للتجارة والاستثمار وتكنولوجيا تبادل المعلومات"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

.(South Investment Trade, Technology and Data Exchange Center)

وقد هدفت ماليزيا من هذه الآليات العمل على دعم وتشجيع فرص التعاون بين دول الجنوب وبعضها البعض في ظل تعاون الجنوب- الجنوب، "ومع بدء ظهور البعد الديني كأحد أهم الأبعاد في السياسة الخارجية الماليزية، فقد أخذت ماليزيا في التركيز على دعم علاقتها مع دول العالم الإسلامي ، "حيث عملت على دعم القضايا الإسلامية على كل من الصعيدين الداخلي والخارجي، وكذلك فقد انضمت ماليزيا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي والتي لعبت فيها دوراً كبيراً أدى بها إلى أنها أصبحت أحد أهم الأعضاء المتحدثين عن القضايا الإسلامية والعربية".(Balakrishnan,,2003: P-214)

من هنا بدأت ماليزيا بدعم علاقتها مع الدول العربية والإسلامية، خاصة تحت قيادة مهاتير محمد من خلال العلاقات، سواء على المستوى الثنائي منها أو على المستوى الجماعي أو المؤسسي، "حيث عملت في إطار العلاقات على دعم القضايا الإسلامية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فقد أيدتها في كافة المحافل والمنظمات الدولية "حيث تعتبر ماليزيا هي أول دولة من دول جنوب شرق آسيا تبني علاقات دبلوماسية كاملة مع فلسطين". (السيد، ٢٠٠٠: ص ١٤)

هذا ولم يقتصر الموقف الماليزي على تأييد الحق العربي فقط، بل جاء تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها إيجابياً ومتوافقاً مع تصويت الدول العربية في القضايا العربية المصيرية، فكانت هي الدولة الآسيوية غير العربية الوحيدة التي أيدت جميع القضايا العربية.

ويمكن تناول السلوك التصويتي لماليزيا في الجمعية العامة من خلال دراسة سبعة قرارات أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في موضوعات متنوعة متعلقة بالعالم العربي ويشمل تأييد السلام في الشرق الأوسط، إدانة الغطرسة الإسرائيلية في القدس، قراراً بشأن الجولان السوري، وقراراً خاصاً بشأن حظر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط؛ وجاءت هذه القرارات من خلال المبادئ الأساسية التي قامت عليها السياسة الخارجية الماليزية، والتي تمثلت في:

١- الحيادية وعدم الانحياز.

٢- دعم قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٣- مناهضة العنصرية ونقد الشيوعية.

٤- تأييد الديموقراطية وتعاون الجنوب – الجنوب.

٥- دعم منظمة المؤتمر الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- العمل على اتخاذ دور قيادي على الساحة الدولية.

وفي هذه المرحلة، تشابكت علاقات ماليزيا وتعقدت مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فبالرغم من الخطاب الماليزي خاصة إبان فترة مهاتير محمد من انتقاد شديد للسياسة الأمريكية ، إلا أن هذا لم يمنع التعاون بين ماليزيا والولايات المتحدة في الحرب ضد الإرهاب في منطقة جنوب شرقي آسيا، ففي فبراير ٢٠٠٤ التقي ممثلي ٢٥ دولة آسيوية باسيفيكية من بينهم ماليزيا في اجتماع بالي الوزراي الإقليمي ضد الإرهاب والذي نظمته كلاً من استراليا وإندونسيا حيث جرى إنشاء مركز جاكرتا للتعاون لإنفاذ القانون كي يبدأ عمله بنهاية عام ٢٠٠٤، على متسوى بناء القرارات والعمليات، وهو المركز الذي تموله الولايات المتحدة ويقوم بدور بحثي وتدريبي، استمر التعاون العسكري والتجاري والدبلوماسي بين البلدين، وأوضحتها أكثر زيارة عبد الله بدوي لواشنطن عام ٢٠٠٤، فقد جددت علاقات الأعمال القوية بين البلدين وخلقت فرصة لماليزيا لدور دولي من خلال أمانتها في منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الإنحياز كي تعمل كجسر تواصل بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، وكانت زيارة بدوي تطويراً لزيارة مهاتير محمد لواشنطن في ١٢ مايو ٢٠٠٢ التي تناولت قضايا الحرب ضد الإرهاب". " (Institute Of Southern Asian studies, 2005, P 12)

وهنا يتضح أن القيادة الماليزية حرصت على الفصل بين السياسي والاقتصادي في علاقة ماليزيا بالولايات المتحدة، "فلم يمنع انتقاد الإدارة الماليزية لسياسة الولايات المتحدة من أن يكون هناك بينهم مشترك في الأهداف ومصالح متبادلة تعد أساساً لعلاقات شراكة منتجة، وجدير بالإشارة هنا أن ماليزيا شاركت في أعمال الإغاثة أثناء كارثة إعصار كاترينا وتبرعت الحكومة الماليزية بأربعة ملايين رنجت للصليب الأحمر الأمريكي". (www.usembassymalaysia.org)

وبالمثل فقد سعت الدبلوماسية الماليزية إلى تعميق العلاقات الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي، الذي يعد شريكا تجاريا ضخما لماليزيا، "ففي القترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣، نمت واردات الاتحاد الأوروبي من ماليزيا بمعدل ٣,٢% سنوياً، ونمت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى ماليزيا بمعدل ٦,٥%، وفي ٢٠٠٣ احتل الاتحاد الأوروبي الرتبة الرابعة في الواردات الماليزية بعد سنغافورة واليابان والولايات المتحدة، وبلغت واردات الاتحاد الأوروبي من ماليزيا نحو ١٦ مليار يورو بينما صادرات الاتحاد الأوروبي لماليزيا ٨,٤ مليار يورو ، واتجه الميزان التجاري لصالح ماليزيا لعدة سنوات" .(www.europa:eu.int/comm/external)

وتتويجاً لنجاحات الدبلوماسية الماليزية فقد "نشأت في عام ٢٠٠٣ غرفة التجارة والصناعة المشتركة بين ماليزيا والاتحاد الأوروبي، كما اتفق على فتح المقر الجديد لمكتب المفوضية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوربية في ماليزيا وذلك لتعميق علاقات التجارة والاستثمار بين الجانبين، بالإضافة لما يمثله إنشاء مقر للمفوضية الأوروبية من تعميق للحوار في قضيا التجارة والاستثمار على أساس ثنائي وإقليمي ومتعدد الأطراف مثل التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي".

(www.deltha.cec.eu.int/eu/news_2003/malaysia)

وإجمالاً، يمكن القول إن العلاقات الماليزية الفلسطينية تأثرت كثيراً خلال فترة الهيمنة الغربية على ماليزيا، وكلما استقلت ماليزيا اقتصادياً وسياسياً – كما اتضح من خلال المراحل –كلما تفاعلت بشكل أكبر وأصبحت أكثر تأثيراً لصالح القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي يمكن تطبيقه على كافة الدول المتفاعلة وغير المتفاعلة مع القضية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:
مؤسسات صنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية

يمكن تعريف صنع السياسة الخارجية بأنها عملية سياسية قوامها تحديد قواعد التعامل مع المتغيرات والظواهر الدولية الراهنة والمحتملة، وصياغة برنامج العمل في المجال الخارجي، وتتضمّن هذه العملية العديد من العمليات الفرعية أهمها عملية صنع القرار، وهذه العملية تشمل –أيضاً–نمط التفاعلات بين المؤسسات والأجهزة الصانعة لهذه السياسة، من حيث تحديد الأهداف الرئيسية وأدوات تحقيق هذه الأهداف، وتنقسم هذه المؤسسات في ماليزيا إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات غير رسمية على هذا النحو، الذي يوضحه هذا المبحث.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

أولا: النظام السياسي ومؤسساته.

يعدّ النظام السياسي ومؤسساته الصانع الرئيسي للسياسة الخارجية الماليزية باعتباره النسق السياسي الوطني الذي يختص باتخاذ مختلف القرارات السياسية، ومما لا شك فيه أن أهمية النظام السياسي تنبع من صلاحيات السلطة التنفيذية في عملية صنع السياسة الخارجية للدولة.

وهنا يتضح أهمية إلقاء الضوء على طبيعة النظام السياسي الماليزي من حيث صلاحيات السلطة التنفيذية ودرجة المحاسبية السياسية للنظام، وحجم التأييد الذي يحظى به النظام السياسي، وهو ما يشير –في نهاية الأمر–إلى مدى ديمقراطية أو سلطوية النظام.

أ. السلطة التنفيذية:

تعدّ السلطة التنفيذية هي الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دوراً رقابياً على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.

ويندرج تحت لواء السلطة التنفيذية، في مختلف النظم السياسية، مجموعة من المؤسسات، وهي الأجهزة الرئاسية، مثل: وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، جهاز المخابرات، مجلس الأمن القومي (بمسمياته المختلفة).

إلا أن وزارة الخارجية تعتبر هي واجهة صناعة السياسة الخارجية والتي تسمى في ماليزيا بـ "ويسما بوترا"، وبشكل عام فإن "وزارة الخارجية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الخارجية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلي الخارجية رئيس الحكومة في الأهمية، ويعتمد دور وزير الخارجية في صناعة السياسة الخارجية على علاقاته برئيس الحكومة وعلى اهتمام رئيس الحكومية بالسياسة الخارجية.

وعموماً يمكن القول إنه مهما كانت الثقة بين رئيس الحكومة ووزير الخارجية ومهما قل اهتمام رئيس الحكومة في المسائل الخارجية فإن وزير الخارجية لا يضع سياسات بدون موافقة رئيس الحكومة، ويستمد وزير الخارجية أهميته من رئاسته لأهم جهاز ذي صلة بالشؤون الدولية وهو وزارة الخارجية، وقد اعتمد دور ويسما بوترا في صنع السياسة الخارجية الماليزية على شخص رئيس الوزراء ووزير الخارجية"(عوض، ٢٠٠٧: ص٥٨)

وتتبع ماليزيا النظام الفيدرالي، حيث تتكون من (١٣) ولاية وفقاً للدستور الفيدرالي، الذي تزامن صدوره مع استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧، وتتألف السلطة التنفيذية من الملك، وهو الرئيس الأعلى، إضافة إلى مؤتمر حكام الولايات، ثم الحكومة"._(دستور ماليزيا، ٢٠١٣: ص٤٠)

والملك من الناحية النظرية يعد السلطة العليا في ماليزيا حيث تراجعت صلاحياته لصالح رئيس الوزراء، وعموما تتمثل صلاحيات الملك في تعيين رئيس الوزراء، كما أن له الحق في حل البرلمان، إضافة إلى تعيين القضاة بالمحكمة الفيدرالية والمحكمة العليا بناء على نصيحة رئيس الوزراء، كما يرأس ملك البلاد القوات المسلحة الماليزية.

أما اختيار الملك فيكون بالانتخاب من بين تسعة حكام للولايات لمدة خمس سنوات، ويتم انتخابه بالاقتراع السري من قبل هذه المجموعة من حكام الولايات، ولملك ماليزيا نائب يتم انتخابه في الاجراءات نفسها الخاصة بالملك، إلا أن الملاحظ أنه لا يتمتع بصلاحيات إلا في حالة عدم وجود ملك البلاد أو شغور موقعه حتى يتم انتخاب خليفة له.

ويوجد في ماليزيا (١٣) حاكماً منتخباً لمختلف ولايات الاتحاد الفيدرالي الماليزي، إضافة إلى تسعة سلاطين من الأسر الحاكمة للولايات، وهو ما يعني عدم وجود سلاطين في أربع ولايات ماليزية واقتصارها على الحكام المنتخبين الذين يتولون المهام التنفيذية في الولاية. أما الحكومة التي تمثل ثالث أضلاع السلطة التنفيذية في ماليزيا، فيمكن القول إنها تمثل الثقل الأكبر في السلطة التي تتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، ويقوم الملك بالتصديق على تعيين الحكومة.

من الناحية الواقعية فإن رئيس الوزراء يعد الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية في ماليزيا بعد تعديل الدستور ١٩٩٣، الذي كان من شأنه تحجيم سلطة الملك، وهنا تجدر الإشارة إلى أن رئيس الوزراء الماليزي متمثلا في مهاتير محمد الذي حكم البلاد زهاء عقدين من الزمان، طبع الحياة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية والسلطة التنفيذية بطابع خاص أدى إلى رجحان كفة رئيس الوزراء حيث قاد نظام الجبهة الوطنية بقيادة مهاتير محمد حملة ضد زعامات المالاي التقليدية من السلاطين، وقام منذ ١٩٨٣ بتعديل الدستور لينقل سلطة إعلان حالة الطوارئ من الملك إلى رئيس الوزراء ، وذلك دون اللجوء إلى السلطة التشريعية، وبطبيعة الحال يشير هذا الأمر في مجمله إلى تنامي سلطة رئيس الوزراء في عملية صنع السياسة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

"وخلال التسعينيات شهد النظام الماليزي تدهوراً في العلاقة بين مختلف القيادات الماليزية وتنظيم "الآمنو"، وذلك حين قام هذا الأخير بانتقاد السلاطين، بعد قيام أحدهم بالاعتداء على أحد المواطنين، وهو ما قاد إلى إدخال تعديلات دستورية ترفع الحصانة عنهم تمهيداً لتقديمهم للمحاكمة، وقد عنى هذا –في الواقع–تراجع وضعية هؤلاء السلاطين الذين اعتبروا من أهم أسس وركائز الهوية المالاوية". (محمد، ٢٠٠٨: ص٥٥)

وفي إطار هذا السياق طبعت القيادة الماليزية النظام السياسي برؤيتها الخاصة، بحيث أكدت على أولوية تحقيق التنمية عبر حكومة تتسم بالاستقرار، وقد حددت الأهداف الأساسية للتنمية التي تتمثل في توحيد الشعب الماليزي في إطار ما عرف بـ "القومية الماليزية (Bangsa) Malaysia دون الاستناد على مجموعة عرقية واحدة متمثلة في المالايو.

ومن أهم الضوابط السياسية المحورية والدالة على تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية، التي تتعلق بما يسمي نمط تمثيل المصالح الاجتماعية أو بمدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف العرقيات في المجتمع، حيث إن وجود قدر من التباينات وتعارض المصالح بين هذه المجموعات يمكن أن يمثل قيداً على قدرة النظام السياسي على اتباع سياسات خارجية معينة، حيث تتحول عملية صنع السياسة إلى مساومات لإرضاء كافة الأطراف.

وعلى هذا النحو لجأ رئيس الوزراء الماليزي، نظراً للواقع متعدد الأديان والأعراق في البلاد، إلى إعلانه سياسة متوازنة تقوم على قبول كل حزب للآخر، مؤكداً دور الدولة في إدارة دفة التنمية في إطار مفهوم الدولة الراعية، وفي إطار هذا السياق يمكن القول إن النظام السياسي في ماليزيا قد حظي –إلى حد كبير–بالتأييد الاجتماعي، الذي يعد بدوره أحد أهم الموارد السياسية في النظام بما يؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية الماليزية.

فمن المعروف أنه كلما حظي النظام السياسي بمساندة وتأييد الشعب كلما تنامت قدرته على تنفيذ سياساته بما فيها السياسة الخارجية، حيث استطاعت ماليزيا توظيف هذه الخاصية في مجال التفاوض مع مختلف القوى الخارجية، كما أن هذا الوضع أسهم في توفير الموارد اللازمة للقيادة صانعة السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"وبالرغم من مميزات النظام السياسي في ماليزيا إلا أنه لا يعني أنه نظام مثالي لا يعتريه النقص أو أنه صالح للتطبيق في المجتمعات الأخرى، بل هو كغيره من النظم الوضعية لا يخلو من سلبيات وانتقادات، ففي ظل هذا النموذج قد تستثني بعض الأقليات من التمثيل السياسي العادل، بالاضافة إلى أن النظام الماليزي يساعد على تطوير الأحزاب القائمة على أسس وروابط إثنية، كما ساعد على إيجاد مناطق يسيطر عليها حزب سياسي واحد أو يحتكر معظم مقاعد البرلمان وهو ما أثار حوادث عرقية في ماليزيا". (رمضان،٢٠١٥: ص ٦٤)

و منذ انتخابات عام ١٩٩١ وتفجير قضية أنور إبراهيم (نائب مهاتير محمد) الذي كان مرشحا لخلافته بدأت القيادة تخسر بعض التأييد الشعبي لصالح حزب عموم الملايو الإسلامي المعارض الذي انضمت إليه أعداد كبيرة نتيجة عدم الرضا عن بعض ممارسات النظام، ولذلك أعلن مهاتير محمد تنازله عن السلطة عام ٢٠٠٣ ليشغل موقعه عبد الله بدوي الذي يعد –إلى حد كبير– استمرارية لفكر سلفه على كل من الصعيد الداخلي والخارجي، وهنا يمكن إيعاز تنامي صلاحيات رئيس الوزراء إلى بعض مكونات الثقافة التقليدية الماليزية التي تستند –في مجملها– إلى القيم الآسيوية التي تعلي من شأن القائد إلى حد قد يصل في بعض الدول الآسيوية إلى تقديس الحاكم.!

ب–شخصية رئيس الوزراء وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية الماليزية.

تعتبر رئاسة الوزراء القيادة الفعلية في ماليزيا، حيث تلعب دوراً محورياً في صنع السياسة الخارجية من خلال اعتمادها في الأساس على وزارة الخارجية، حيث تعد عاملا حاكما في تحديد ملامحها وتصوراتها، وحتى في ظل التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم في ظل المستجدات الدولية، التي تقلص دور الدولة، إلا أن القيادة السياسية لا زالت في كثير من البلدان تمثل محدداً محورياً في صياغة السياسات الاقتصادية والسياسية.

جدير الإشارة إلى أن السياسة الخارجية شغلت موقع الصدارة بين مختلف أولويات الدول الناشئة، وهو ما قاد إلى تولي رئيس الوزراء مهام وزير الخارجية لسنوات عديدة بعد الاستقلال، وقد ظلت مهام وزارة الخارجية، حتى بعد أن أصبح لها وزراؤها المستقلون منذ ١٩٧٥، محل اهتمام رؤساء الوزراء الماليزيين، وهو ما يتضح جلياً عبر مختلف المبادرات التي قام بها رؤساء الوزارات الماليزيين، التي كان لها أعمق الأثر في صياغة السياسة الخارجية الماليزية منذ الاستقلال.(Harper, Journal, Vol. X, N.O,2,PP.507)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الصعيد الإجرائي، أَوْلى مختلف وزراء الخارجية الماليزية أهمية كبرى لصياغة السياسة الخارجية الماليزية والعلاقات الخارجية، ومن هذا المنطلق تنبعث أهمية اختيار شخص وزير الخارجية في ماليزيا، والذي يشغل موقعاً متميزاً في الحكومة، إضافة إلى ضرورة تمتعه بمهارات شخصية ودبلوماسية تؤهله لهذا المنصب الذي عادة ما امتدت فتراته بما يسمح لوزير الخارجية بتحقيق مزيد من الإنجازات.

ج-السلطة التشريعية:

يقوم النظام السياسي البرلماني على مبدأ سيادة البرلمان ودمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومن ثم يبدو لأول وهلة أن البرلمان هو الذي يصنع السياسة الخارجية، بيد أنه من المعلوم أن واقع الممارسة في النظام البرلماني ينحو إلى إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية بحكم هيمنة مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، كما هو الحال في بريطانيا وكندا، ومن ثم فإن السلطة التنفيذية تلعب الدور الحاسم في صنع السياسة الخارجية، وبالطبع يقصد بالسلطة التنفيذية –هنا- مجلس الوزراء، إذ إن رئيس الدولة أو الملك لا يضطلع إلا بدور رمزي في صنع السياسة الخارجية.

د-السلطة القضائية:

تلعب السلطة القضائية دوراً غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية الماليزية، ويتمثل هذا الدور في سلطة القضاء في إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس أنها مخالفة للدستور، وسلطة تفسير النصوص الدستورية والقضائية بما يؤكد دور أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال صنع السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الرسمية

لعل من القوى الجديدة التي دخلت بقوة حقل صناعة السياسة الخارجية منذ نهاية القرن العشرين هي المنظمات غير الرسمية، ومن أبرزها:

١- الأحزاب السياسية:

يمكن رصد دور الأحزاب السياسية الماليزية في صنع السياسة الخارجية من خلال تتبع دور الحزب الحاكم (التنظيم القومي المتحد للمالايو- الآمنو- United Malay National Organization) وكذلك دور الأحزاب السياسية المعارضة، فبالنسبة للحزب الحاكم فإنه يحكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ماليزيا منذ الاستقلال بالائتلاف مع "الجبهة القومية" التي تضم مع الآمنو عدداً من الأحزاب السياسية، والآمنو هو أكبر الأحزاب السياسية الماليزية منذ الاستقلال، وقد شكل الحكومة منذ الاستقلال وحتى اليوم، وله حالياً ما يزيد عن (١٠٩) مقاعد في مجلس النواب البالغ عدد أعضائه (٢١٩) عضواً، وهو مؤلف مع عدد من الأحزاب السياسة، أهمها: "الجمعية الصينية الماليزية"، والمؤتمر الهندي الماليزي، وحزب حركة الشعب الماليزيين؛ ولهذا الائتلاف (١٩٨) مقعداً في مجلس النواب بما يضمن له أغلبية مريحة لإصدار القوانين، فضلًا عن أنه يحكم في كل الولايات في الوقت الحالي، وإن كان قد فقد في بعض المراحل السلطة في ولايتي كيلانتان وترينجانو لصالح الحزب الإسلامي الماليزي؛ لكنه اكتسح هذا الحزب في الانتخابات البرلمانية سنة ٢٠١٤م. (سليم، ٢٠٠٨: ص٥٦)

وتنشط أحزاب المعارضة بدور في التأثير على السياسة الخارجية الماليزية من خلال عملها خارج البرلمان وليس داخله، ونشير بالتحديد إلى نموذج "الحزب الإسلامي الماليزي ويمثل المعارضة الإسلامية الرئيسية لحزب الآمنو، فمن خلال تقديم برنامج لبناء دولة إسلامية ماليزية يكون لها صلات وثيقة بالعالم الإسلامي، استطاع الحزب أن يؤثر في سياسة ماليزيا نحو العالم الإسلامي، ويمكن أن نعزو جزئياً سياسة ماليزيا تجاه العالم الإسلامي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، في ضوء سعي حكومتي مهاتير محمد وعبد الله بدوي لسحب الورقة الإسلامية من يد الحزب الإسلامي الماليزي، فإن "سياسة مهاتير محمد الخارجية تجاه العالم الإسلامي كانت مهمة كأداة لتقوية مركزه الداخلي؛ لأنها أضفت الشرعية على حكومته بصفتها تناصر قضايا الأمة الإسلامية، "فبين عامي ١٩٨١ وإلى ١٩٨٥ زار مهاتير محمد عدداً من الدول العربية وباكستان، وساعد مسلمي أفغانستان وكمبوديا وتايلاند والفلبين وتضامن مع مجاهدي أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي كما أعرب عن تضامنه مع القضية الفلسطينية وندد بالاستيطان الإسرائيلي". (سليم، ٢٠٠٨: ص٦٠)

جدير بالذكر أن دور أحزاب المعارضة رغم نشاطه يظل محدوداً نسبيا نتيجة عوامل عديدة، لعل أبرزها ضعف تمثيل أحزاب المعارضة في البرلمان مما يصعب عليها تعبئة الجماهير الماليزية ضد الحكومة؛ لأن القوانين تحظر النقاش السياسي العام حول "القضايا الحساسة" وتفرض ضوابط قانونية، وعقوبات جنائية على المخالفين، ولهذا فإن أحزاب المعارضة لا تستطيع تكوين ائتلاف يوازن الائتلاف الحاكم؛ لأن ذلك ربما يضعها تحت طائلة القانون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المؤسسات الإعلامية:

"تلعب المؤسسات والنخبة الإعلامية دوراً في صنع السياسة الخارجية الماليزية إلى حد ما؛ لأن الأدوات الإعلامية الماليزية بما في ذلك الصحافة والإعلام والتليفزيون والإذاعة مملوكة لقوى اقتصادية وثيقة الصلة بالتحالف القومي الحاكم، مثل امتلاك أشخاص لهم علاقة وثيقة بالآمنو لمؤسستين إعلاميتين في ماليزيا، وهما دار نشر نيوستريتس تايمز New straits Times ومجموعة أتوسان ميلايو Utusan Melayu تملكان وتنشران الصحف الأربع القومية الكبرى التي تصدر بلغة المالايو، وأكبر مجلتين أسبوعيتين، بالإضافة إلى (١٣) مجلة أسبوعية عن الدار الثانية، وثلاث جرائد يومية، وجريدتين أسبوعيتين و(١١) مجلة أسبوعية وشهرية، كما أن هاتين المؤسستين تمتلكان محطات تليفزيونية وإذاعية".(عوض، ٢٠٠٧: ص٦١)

وإنه من الملاحظ دور الحكومة في توجيه هذه الوسائل الإعلامية من خلال أدواتها، فعلى سبيل المثال عندما أنشأت قناة ميتروفيوشن عام ١٩٩٤ اعطت امتيازها لشركة ميلاور الإعلامية التي يمتلكها تكنو عبد الله وثيق الصلة برئيس الوزراء مهاتير محمد، وتنطق الملاحظة ذاتها على كل المحطات التليفزيونية التي أنشاءت فيما بعد، بما فيها القنوات الفضائية، وهذه الظاهرة الإعلامية هي أحد نتائج الخصخصة الإنتقائية التي أدت إلى توسيع نفوذ الإئتلاف الحاكم وحلفائه بشكل واضح في ماليزيا. (Zaharom Nain,: In francis loh kok and khoo Boo Teik, eds,PP174)

ويرتبط ذلك أيضاً بسلسلة القوانين التي تنظم عمل أجهزة الإعلام الماليزية، فهي تضع قيود صارمة من السلطة التنفيذية، فموجب قانون دور الطباعة والنشر والبث الصادر سنة ١٩٨٤ بخصوص عمل الصحافة والإعلام، فإن وزير الداخلية يختص وحده بإصدار وسحب تصاريح إصدار الصحف والقنوات بما فيها الأجنبية، ومن ثم فإن خصخصة أجهزة الإعلام لم تؤد إلى نشوء وسائل إعلامية مستقلة قادرة على التأثير على الحكومة، بل كانت داعمة لسياساتها في الغالب.

٣- المؤسسات البحثية:

يعتبر تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات قد أصبح من مقتضيات الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنمويّة؛ وذلك بوصفها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، من خلال ما تقدمه من إصدارات علمية وندوات متخصصة، من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الميدانية وإطارها العلمي النظري، فمراكز الأبحاث ليست مجرد مراكز لتجميع المعلومات، ولكنها مراكز لإنتاج الأفكار، وعملية صنع الأفكار لا تتم لذات الأفكار؛ فالفكر أصبح له علاقة حتمية بالواقع وما ليس له تأثير في الواقع لا قيمة له. فالأفكار عندما تصنع لا يتم الوقوف عند صنعها، وإنما يتم نقلها للمجتمع من ناحية ولصانع القرار السياسي من ناحية أخرى، من خلال وسائل متعددة، وتتم هذه العملية في ثلاث مراحل :بعد صناعة الفكرة يتم تأهيل المجتمع لها ثم تلقى في يد السياسي ليبني عليها قرارات وسياسات، فتكون هذه القرارات والسياسات مقبولة اجتماعيا.

وفي آسيا بشكل عام خلال التسعينيات تم إنشاء عدد من مؤسسات ومعاهد للدراسات الاستراتيجية والدولية في جميع دول الآسيان تقريبا ولعل أهم مركز بحثي أنشئ في ماليزيا هو (معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية-ISIS)

وقد أنشئ هذا المعهد سنة ١٩٨٣ بدعم من الحكومة الماليزية برئاسة نور الدين صبحي، وما زال يرأس المعهد ويديره د. محمد جوهر حسن، وقد تم إنشاء المعهد لإجراء الدراسات حول القضايا الدولية، وتقديم البدائل والمشورة للحكومة الماليزية فيما يتعلق بتلك القضايا، وقد نشط المعهد في مجالات عقد المؤتمرات الدولية، وبالذات في دول الآسيان، وآسيا والمحيط الهادي لدراسة القضايا الإقليمية والعالمية، وتقديم الرأي للحكومة حول أسلوب التعامل مع هذه القضايا، وقد لعب دوراً مهماً في نصح الحكومة في عدم الانسحاب من الكومنويلث بعد أن كانت على وشك أن تفعل ذلك في الثمانينيات، وفي البقاء في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي(الآبك). (عوض، ٢٠٠٧: ص٦٤)

٤- منظمات المجتمع المدني:

يوجد في ماليزيا عدد من منظمات المجتمع المدني، تعمل مع السلطة التنفيذية لاستكمال أنشطتها في مجال الخدمة العامة، وهي وثيقة الصلة بوزارة الوحدة الوطنية والتنمية الاجتماعية، وهذا النوع من منظمات المجتمع المدني يشكل استمراراً لنشاط السلطة التنفيذية، لكن هناك بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى التي لها أجندات سياسية عامة تتعلق بالحريات والحكم والشفافية الإدارية ونقد السياسات الخارجية ومنها منظمة آليران Aleran وائتلاف دونج زونج، وجمعية مجالس المدارس الصينية وصوت الشعب الماليزي (سوارا ركية ماليزيا) ومنظمة الشباب الإسلامي (آبيم ABIM) ودار الأرقم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعدّ منظمة الشباب الإسلامي (آبيم ABIM) هي أكبر المنظمات غير الحكومية في ماليزيا وأكثرها نفوذاً وهي تدعو إلى مزيد من الأسلمة في ماليزيا وإن كان بشكل تدريجي ومعتدل، كما تدعو إلى توثيق الصلات مع العالم الإسلامي وبذل مزيد من الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعمها رسمياً والسماح للمنظمة بالتدخل الإغاثي وتدشين الفعاليات التضامنية، أما المنظمة الثانية وهي (آليران) فقد تأسست في ١٩٧٧ كحركة إصلاحية هدفها زيادة الوعي الاجتماعي، تشجيع العمل الاجتماعي والتسامح القومي والديني وليس لها اهتمامات كبيرة بالسياسة الخارجية. (hassan, 1999.p.198)

ويرى الباحث، أن الفاعلين السياسيين في ماليزيا رغم كثرتهم على المستوين الرسمي و غير الرسمي إلا أن صناعة السياسية الخارجية في ماليزيا يقوم بها في الأساس ويتحكم بها رئيس الوزراء سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وفي إطار هذه الرؤية فقط طبعت القيادة الماليزية النظام السياسي ودبلوماسية الدولة برؤيتها الخاصة ، وكلما حظي النظام السياسي الحاكم بمساندة وتأييد الشعب كلما تنامت قدرته على تنفيذ سياساته بما فيها السياسة الخارجية ، حيث استطاعت ماليزيا توظيف هذه الخاصية في مجال التفاوض مع مختلف القوى الخارجية ، كما أن هذا الوضع أسهم في توفير الموارد اللازمة للقيادة صانعة السياسة الخارجية بشكل عام وتجاه القضية الفلسطينية على وجه الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة

اتضح من خلال هذا الفصل، التنوع في محددات السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية التي تأثرت بشكل واضح بكل من الواقع الداخلي الماليزي وكل من النسقين الإقليمي والدولي، ففي إطار هذا السياق مثلت مختلف عناصر قوة الدولة وما تتضمنه من حجم الموارد المتاحة ومستوى التحديث أحد أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الماليزية، إضافة إلى تأثير التكوين الاجتماعي للدولة الذي كان له أعمق الأثر على تحديد ملامح وقسمات هذه السياسة التي كان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، إضافة إلى التنوع العرقي القائم في أعداد المهاجرين والذين ينتمون لعدد من دول الجوار وما يتطلب ذلك من حرص السياسة الخارجية الماليزية على الحفاظ على علاقات طيبة مع هذه الدول بما فيها الدول العربية، و دور النظام السياسي في صياغة هذه السياسة وفقاً لرؤية القيادة وصلاحياتها في هذا الشأن و في إطار التحولات المعاصرة التي يشهدها النظام الماليزي، أضف إلى ذلك تأثير الواقع الديمقراطي كمؤثر رئيس على صنع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس:

أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية

الماليزية تجاه القضية الفلسطينية:

٢٠٠٣-٢٠١٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

المتأمل لرؤية السياسة الخارجية الماليزية للقضية الفلسطينية، يرى بوضوح أن ماليزيا تنظر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية إسلامية في المقام الأول، وقضية عدالة يجب أن تتحقق، وقضية تضامن إنساني يجب القيام به.

فهل بالفعل تهدف ماليزيا ذلك وفقط من خلال سياستها الخارجية أم لها مئارب سياسية أخرى؟ وإذا كان الأمر كذلك؛ فماهي أدوات تنفيذ هذه الأهداف على أرض الواقع، خاصة في الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١٥م؟

وهذا ما سيناقشه هذا الفصل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:
أهداف السياسة الخارجية الماليزية

تتلخص أهداف السياسة الخارجية الماليزية، تجاه القضية الفلسطينية، في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٥ في "هدفين رئيسيين:

١. تحقيق حضور سياسي ماليزي فاعل في العالم الإسلامي، ورفع مكانة ماليزيا، من خلال الاهتمام بالشأن الفلسطيني من بوابة القيام بالواجب الديني والإنساني.

٢. التنافس في استخدام القضية الفلسطينية في الحشد السياسي بين السلطة وقوى المعارضة، من خلال تبني الدفاع عنها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية، وذلك بالاستفادة من شبكة العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية الواسعة التي تتمتع بها ماليزيا لتحقيق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأرض المحتلة سنة 1967 وعاصمتها القدس". (صالح، ٢٠١٦: مقابلة).

المطلب الأول: القيام بالواجب الديني والإنساني تجاه فلسطين.

شعور السيد مهاتير القوي بالتماثل مع المسلمين يمكن تفسيره من خلال فهمه للتقارب بين المسلمين وهوية شعب الملايو بالنسبة له، وكما هو الواقع بالنسبة للدستور الماليزي، يجب على الشخص المالاوي أن يدين بالديانة الإسلامية، ويؤمن مهاتير بأنه لا يمكن فصل الدين الإسلامي عن الحياة اليومية للمسلمين وشعب الملايو، إن كلا كتابيه "معضلة الملايو" و"التحدي" يوضحان إحساسه بالمهمة للإعلاء من شأن شعب الملايو وكذلك الأمة. وقد أعرب عن اعتقاده بأنه من أجل التصدي لتخلف شعب الملايو والأمة الإسلامية، فمن المهم تصحيح تفسيرهم الخاطئ عن الإسلام، ولا سيما فيما يتعلق بقيمهم تجاه تحقيق الأخوة الإسلامية العالمية.

ولذلك، فإن أهمية الدين الإسلامي في سياسة ماليزيا الخارجية يجب فهمها في ضوء فهم السيد مهاتير للدور المهم الذي يلعبه الإسلام في عقول وقيم شعب الملايو. وبالنسبة لمهاتير، فإن مشاكل شعب الملايو المسلم ليست خاصة بهم، ولكنها نموذج للأمة الإسلامية ككل.

من هنا ترى ماليزيا أن عليها واجباً إسلامياً وإنسانياً تجاه القضية الفلسطينية باعتبارها جزءاً من الأمة الإسلامية، فمن خلال كلمته في الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي، الذي يشكل منبراً يلتقي فيه قادة (٥٦) دولة وحكومة، بالعاصمة القطرية الدوحة، ١٢/نوفمبر/ ٢٠٠٠م على خلفية الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني في انتفاضته التي انطلقت عام ٢٠٠٠م ضد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتلال الإسرائيلي، قال مهاتير محمد: "إن الشعب الفلسطيني يتصدى ببسالة نادرة لعمليات التقتيل البشعة التي تمارسها عصابات الصهاينة يومياً في فلسطين المحتلة، مستخدمة القذائف والمدافع والذخيرة الحية في مواجهة محتجين عزلاً لا يحملون إلا الحجارة، هذا الشعب يقدم تضحيات جسيمة تطال شبابه وأطفاله ونساءه ومُسنيه، وعلى نحو يومي في مقاومة شرسة من أجل انتزاع حريته وكرامته، ودفاعاً عن الإسلام بطبيعة الحال، إن الحملة القمعية الواسعة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين ماهي إلا حملة على المسلمين في كل مكان وبالقدر نفسه، وعليه فإن الدول الإسلامية لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي تتفرج على عمليات القتل الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي تجد الدعم والحماية من بعض الأطراف، وإن بإمكاننا، نحن بوصفنا مسلمين، التحرك باتجاه فعل شيء للجم الصلف والعنف الإسرائيلي وحماية إخواننا العُزّل في فلسطين".(موسوعة مهاتير بن محمد،٢٠٠٤: صـ١٢).

وقد هدفت السياسة الخارجية الماليزية بحسب كلمة مهاتير محمد لتحقيق رؤيتها لحل القضية الفلسطينية في عدد من البنود تبناها بعده عبد الله بدوي ومحمد نجيب، وهي:

١- يجب أن يكون هناك موقف إسلامي وعربي موحد ورفض تقديم أي تنازلات عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعن القدس بشكل خاص، واستعادة كل الأراضي العربية المحتلة.

٢- تقديم كافة أنواع الدعم للجهود المبذولة من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

٣- توجيه النقد واللوم للحكومات والدول الداعمة لوجود الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية.

٤-التأييد التام لكافة أنواع المقاومة الفلسطينية دفاعاً عن النفس والأرض.

ولأن الطبيعة العامة للماليزيين تتسم بالاعتدال والتسامح، فإن طبيعة القيادة الماليزية اتسمت "بعلمانية معتدلة" تعاملت بروح إيجابية مع الإسلام والمؤسسات والرموز الدينية، ولذلك لم يكن مستغربًا انتشار الحجاب في أوساط نساء الحزب الحاكم، وظهور المذيعات المحجبات على شاشة التلفزيون قبل أي من البلدان الإسلامية، وإنشاء البنوك والشركات الإسلامية، والجامعة الإسلامية العالمية، ووجود المئات من المدارس الدينية في كل مكان في ماليزيا، التي يؤمها معظم أطفال المسلمين بعد انتهاء دوامهم من المدارس العادية، وصدور قانون للطعام الحلال، وقانون آخر يمنع "الخلوة" بين الرجل والمرأة المسلمين. وكان من مظاهر اعتدال الحكم أن الدولة لم تلجأ إلى قمع التيارات الإسلامية السياسية أو مطاردتها، وإنما فضلت أسلوب التعايش والاحتواء، ومن هنا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن تفسير ظهور الحركات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني ذات التوجه الإسلامي، الرسمية وغير الرسمية.

لقد نجحت ماليزيا في دمج الإسلام في الحياة السياسية بدرجة فاقت تجربة دول المركز في الشرق الأوسط، وقد أخذ هذا الدمج أشكالاً ومستويات عدة، بدءاً من السماح بتأسيس أحزاب سياسية إسلامية (حالة الحزب الإسلامي في ماليزياPAS– Parti Si–Islam Malaysia الذي تأسس في عام ١٩٥١)، وتشكيل الحركات الاجتماعية الدينية (مثل حركة الشباب المسلم) التي منحت أوضاعاً قانونية، وسُمح لها بالمشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، بحيث عملت تلك الأحزاب والجمعيات من داخل النظام السياسي ووفق قواعد اللعبة السياسية والأطر القانونية والدستورية القائمة .

"وفي ماليزيا وصل هذا الدمج إلى المشاركة المباشرة في الحكومات، مثل انضمام الحزب الإسلامي في ماليزيا إلى الحكومة الائتلافية في عام ١٩٧٤ وتشكيله الحكومة المحلية في ولاية كيلنتان في عام ١٩٩٠، وولاية تيرينجانو في عام ١٩٩٩، واستقطاب أنور إبراهيم، أحد قيادات ومؤسسي حركة الشباب المسلم بماليزيا(ABIM) ، داخل حزب منظمة المالاي"._(صالح، ٢٠٠٨: ص ١٠٢ – ١٠٣).

ويرى الباحث، أن هذا التواجد للإسلام السياسي جعل هناك حالة من الاهتمام الرسمي السياسي في ماليزيا، والنابع من الواجب الإسلامي تجاه القضية الفلسطينية ودعمها والتضامن معها، بل والمنافسة في ذلك.

المطلب الثاني: تنافس السلطة والمعارضة في استخدام القضية الفلسطينية

هل من مصلحة القضية الفلسطينية أن تكون ورقة سياسية في أروقة السياسة الخارجية؟" يبدو أن هذا السؤال سيُطرح كثيراً في أروقة البحث والدراسة وتختلف الإجابات، إلا أن الحالة الماليزية أثبتت أن التنافس في التضامن الرسمي مع القضية الفلسطينية في مصلحتها تماما، فالحزب الإسلامي الماليزي" الذي يمثل المعارضة الإسلامية الرئيسية لحزب آمنو الحاكم، من خلال تقديم برنامج لبناء دولة إسلامية ماليزية يكون لها صلات وثيقة بالعالم الإسلامي، استطاع الحزب أن يؤثر في سياسة ماليزيا نحو العالم الإسلامي، ويمكن أن نعزو –نسبياً– سياسة ماليزيا تجاه العالم الإسلامي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص في ضوء سعي حكومتي مهاتير محمد وعبد الله بدوي لسحب الورقة الإسلامية من يد الحزب الإسلامي الماليزي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع تاريخ هذه اللعبة منذ أن بدأ الخلاف بين مهاتير محمد وأنور إبراهيم بعد انتخابات عام ١٩٩٥ (التي أصبح أنور إبراهيم بعدها نائبًا لرئيس الوزراء ووزير المالية) على خلفية مسألتين رئيستين؛ الأولى، الخلاف حول رؤية ٢٠٢٠، التي وضعها مهاتير محمد في أوائل التسعينيات، والتي هدفت إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة بحلول ٢٠٢٠، وأكد فيها على هوية ماليزيا الموحدة عبر فكرة "المالاي الجدد" التي ينتقي خلالها التمييز بين المالاي وغير الملاي، حيث طرح أنور ابراهيم رؤية موازية في كتابه (النهضة الآسيوية) ، قامت على فكرة المجتمع المدني في ماليزيا، التي وجدت قبولاً واسعاً لدى مختلف الجامعات الماليزية، كبديل لفكرة "المالاي الجدد" التي طرحها مهاتير، أما المسألة الثانية الخلاف المهم الذي نشأ بينهما حول طريقة إدارة الأزمة المالية في عام ١٩٧٧ والموقف من التعاون مع المؤسسات الدولية، أدى ذلك لاحقاً لإقصاء أنور إبراهيم واعتقاله على خلفية اتهامه بالفساد.

وقد كان لاعتقال إبراهيم تأثيره المهم مرة أخرى على تصاعد التيار الإسلامي، خاصة الحزب الإسلامي المعارض، فقد فُهم إقصاء أنور إبراهيم من جانب قطاعات كبيرة أنه مقدمة لاتجاه مهاتير محمد والحزب الحاكم إلى الاستغناء عن التيار الإسلامي داخل الحزب الحاكم". (مجموعة باحثين، ٢٠١١: ص ٢١).

لجأ مهاتير محمد إلى سياسة خارجية تجاه العالم الإسلامي والقضية الفلسطينية كأداة لتقوية مركزه الداخلي، لأنها أضفت الشرعية على حكومته بصفتها تناصر قضايا الأمة الإسلامية وتعطي مساحة للتيارات الإسلامية للعمل في هذا الملف المتفق عليه إسلاميًا، "فبين عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ زار مهاتير محمد عددا من الدول العربية وباكستان، وساعد مسلمي أفغانستان وكمبوديا وتايلاند والفلبين وتضامن مع مجاهدي أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي، كما أعرب عن تضامنه مع القضية الفلسطينية وندد بالاستيطان الإسرائيلي"._(سليم، ٢٠٠٨: ص٦٠).

على أية حال إن التزام مهاتير بالقضية الفلسطينية والعالم الإسلامي وسياسة الأسلمة بشكل عام، مدفوع جزئياً برغبته في تحسين الصورة محلياً ودولياً، ولا سيما للحفاظ على شرعية المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة في نظر شعب الملايو، بالإضافة إلى حماية وتعزيز، وتأمين المصالح الوطنية الماليزية داخل العالم الدولي الإسلامي، وهناك عامل آخر لالتزامه باستخدام الإسلام كأداة سياسية وهو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي السياسي والديني وسط حركة الدعوة الناتجة من عودة الإسلام العالمية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، وقد شكلت الثورة الإيرانية، التي اندلعت سنة ١٩٧٩ تحدياً حقيقياً للعديد من الحكومات الإسلامية العلمانية بما فيها ماليزيا. كونها تدرك تماما قوة هذه الحركة، فقد قررت الحكومة عدم ترك الأمر لحرية عمل الأحزاب الإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبما أن أي معدل تناقص سيشكل خطرا على سمعة الحكومة، فقد تم بالتالي حث الحكومة، إن لم يكن اجبارها على الاستجابة للمطالب الإسلامية، ولا سيما لمراجعة سياساتها الإسلامية المحلية، وصورتها داخل العالم الإسلامي، وهو ما يمكن ملاحظته سنوياً عبر "الاحتفال الماليزي السنوي منذ عام ١٩٨١ باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بتاريخ ٣٠ نوفمبر، ويعدّ هذا اليوم إجازة حكومية، فأظهر هذا الفعل تعاطف ماليزيا مع الاحتجاج الإسلامي العالمي ضد الاضطهاد الإسرائيلي المستمر للشعب الفلسطيني، وتدنيس المسجد الأقصى ومسجد عمر في القدس، في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، فأصدرت سلطات البريد الماليزية طوابع بريد تذكارية خاصة بعنوان "اليوم الفلسطيني،" كنوع من إظهار الدعم الرمزي للقضية الفلسطينية، وقد اعتادت ماليزيا –أيضاً– خلال عهد مهاتير على إحياء ذكرى "يوم الأقصى" بشكل متواصل بتاريخ ٢١ أغسطس، كنوع من التضامن مع إخوانهم الفلسطينيين".(ناير، ١٩٩٢: ص. ٢٣٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:
أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الماليزية

وضعت ماليزيا آليات عدة أمام الدول العربية والإسلامية يتعين عليها أن تستعين بها لمواجهة ما يعترضها من عقبات تعوقها عن التأثير الجماعي في الشؤن الدولية ومن شأنها أن تدعم القضية الفلسطينية، ومن "أهم هذه الآليات:

١- وضع سياسات منظمة يعهد بتنفيذها إلى جهات إسلامية عدة من منظمات وهيئات تسعي لتوحيد المواقف، وحشد الجهود من أجل الترفع عن الخلافات ودعم العمل المشترك.

٢- وضع أسس ثابتة ومستقرة للعلاقة مع الغرب الأمريكي والأوروبي باعتباره ليس كتلة واحدة، حيث يجب التمييز بين عناصر ثلاثة هي (الإنسان الغربي الذي يجب التعامل معه بناء على مفهوم الإخوة الإنسانية، ثم الحضارة الغربية التي يجب أن يتم الاستفادة مما تحويه من افكار نظرية وسياسات تطبيقية مع تطويعها بما يلائم الواقع الإسلامي، فضلاً عن الواقع القائم في كل دولة إسلامية، ثم يأتي العنصر الثالث ممثلا في رغبة الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة في فرض نموذج القيم الخاص بها على الدول الأخرى، باعتباره النموذج الأفضل وهو العنصر الذي لا يجب الانسياق معه حرصا على الثقافة الإسلامية والهوية الوطنية". (صالح، ٢٠٠٧: ص ١٨١)

أما عن الأدوات التي تستخدمها ماليزيا في مجال علاقاتها الخارجية بالقضية الفلسطينية، تتركز:

١-الأداة الدبلوماسية والسياسية:

بدأ الدعم الماليزي الدبلوماسي والسياسي للقضية الفلسطينية على النحو التالي:

- منح ماليزيا منظمة التحرير الفلسطينية تمثيلاً دبلوماسياً كاملاً عام ١٩٨١م، وفي عام ١٩٨٩م تم رفع مستوى التمثيل الوضع الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى، حيث أصبح التمثيل الفلسطيني مماثلاً لأي بعثة دبلوماسية دولية مقيمة في كوالالمبور، وتم افتتاح سفارة فلسطين وتعيين سفيرا لدولة فلسطين بماليزيا، يشغل هذا المنصب حالياً سعادة السفير الفلسطيني الدكتور أنور الأغا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دعم ماليزيا الانتفاضات الفلسطينية، وأيدتها في كل مراحلها وأشكالها، وحتى انتفاضة عام ٢٠١٥، وظهر هذا الدعم والتأييد عبر الخطابات السياسية من السلطة وعدد من أحزاب المعارضة ومن خلال الفعاليات التضامنية في الشارع الماليزي"(مكرو الدين، ٢٠٠١: صـ١١٢).
- الدفاع الرسمي من الحكومة الماليزية عن القيادة الفلسطينية متمثلة في الرئيس الراحل ياسر عرفات إزاء الهجوم الذي تعرض له من قبل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، التي كانت تستهدف إجباره على تقديم عدد من التنازلات في القضايا الرئيسية في المفاوضات، بالإضافة إلى رفض القيادة الماليزية الاتهامات التي تم توجيهها إلى عرفات، ودعمت موقفها من خلال المقابلات التي حرصت القيادة الماليزية على استغلالها لدعم القضية الفلسطينية.
- زيارة مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا السابق) لفلسطين عام ٢٠٠٥، وقد وثق لهذه الزيارة في مذاكراته بقوله:

"قد ذُهلت عندما زرت فلسطين سنة ٢٠٠٥ ورأيت أن الدولة بأسرها خاضعة لاحتلال إسرائيل، وهناك طرق لا يُسمح للفلسطينيين باستخدامها وأماكن في بلادهم لا يُسمح لهم بالذهاب إليها، وهذا يبين بجلاء سبب استعار الغضب العربي إلى هذا الحد، إنه نابع من الأفعال المرعبة بما في ذلك تحويل العرب أجسادهم إلى أسلحة بربطها بأحزمة متفجرة ما يعدّ عملاً فظيعاً، لا يمكنك رفض ما يفعلونه ووصفه بأنه جنون، إنهم يعيشون أوضاع غير إنسانية منذ أكثر من ستين عاما، وقد فعلوا كل ما في وسعهم لاستعادة أرضهم التي هي ملك لهم، ولطالما اعتقدت بأن إقامة دولة إسرائيل كانت غلطة، وأراد الأوربيون إخراج اليهود من قارتهم حتى قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ففكرة إنشاء وطن لليهود في أماكن مثل أمريكا الجنوبية وأوغندا كمنطقتين محتملتين لإيوائهم، تم رفضه وهم لم يرغبوا في التنازل عن أي شبر من أراضيهم، لكنهم كانوا سعداء بتقديم أرض ليست لهم، وكان عدد اليهود في فلسطين ضئيلا جدا في ذلك الوقت، ولذلك قرر الأوربيون تقسيم ذلك البلد وتخصيص جزء منه ليصبح دولة إسرائيل، ومن الطبيعي أن يغضب العرب، فما هو رد الأمريكيين لو اقتطع طرف ثالث نصف ولاية تكساس وأعطاها للمكسيكيين؟!"(مهاتير محمد، ٢٠١٤ :ص ٩٠٨)

ويرى الباحث، أن مهاتير محمد واحد من أشد خصوم دولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفائها جرأة، فقد انتقد السياسات الأمريكية الداعمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي بكل وضوح أثناء فترة حكمه وبعدها، كما وصفها بالكيان الإرهابي مرات عديدة. ودشن عام ٢٠١٤ محكمة دولية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كوالالمبور لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين لجرائمهم في فلسطين ولبنان، وتمثل منظمتا بردانا للسلام العالمي ومحكمة كوالالمبور الدولية لتجريم الحروب اللتان يرأسهما مهاتير حالياً، منصتين عالميتين فاعلتين في مواجهة دولة الاحتلال الإسرائيلي إعلامياً ومعنويًا.

- تنوع دعم حكومة نجيب تون عبد الرزاق لفلسطين بين السياسي والمادي والمعنوي، فكانت أولى القضايا التي طرحها مبعوث ماليزيا لمجلس الأمن فور انتخاب ماليزيا لعضوية المجلس غير الدائمة عام ٢٠١٥ هي ضرورة دعم الفلسطينيين وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم، كما كان نجيب أول رئيس حكومة غير عربية يزور قطاع غزة المحاصر في يناير عام ٢٠١٣م لكسر الحصار المفروض على القطاع منذ ٢٠٠٦.
- تنظيم مظاهرات ومسيرات وفعاليات رسمية وشعبية للتضامن مع القضية الفلسطينية فلا يكاد يقع عدوان إسرائيلي جديد على الفلسطينيين إلا ويخرج الآلاف يجوبون أنحاء ماليزيا، ومن المشاهد المؤثرة مثلا أثناء العدوان الاسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤ تسمية أهالي إحدى القرى الماليزية لجسر القرية بـ "جسر غزة"، وقد كان ولا يزال العلم الفلسطيني مرفوعاً على ذلك الجسر منذ عدوان عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و"مما يذكر هنا أيضا أن وزير الرياضة الماليزي "خيري جمال الدين" كان في زيارة رسمية إلى المملكة المتحدة أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في يوليو ٢٠١٤، فغير جدول زيارته الرسمي وخرج للمشاركة في مسيرة التنديد بالعدوان الإسرائيلي، والتي أقيمت في شوارع لندن، ولم يكن موقف وزير التجارة الماليزي "اسماعيل صبري" آنذاك أقل قوة، حيث أعلن عن إغلاق حسابه في بنك HSBC ونشر صورته وهو يقص بطاقة البنك للتنديد بقيام البنك بإغلاق حسابات مصرفية لبعض مناصري القضية الفلسطينية.
- "ولم تكد تندلع انتفاضة القدس مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٥ حتى هبت الجماهير الماليزية نصرة للقدس والأقصى، فاحتشد الآلاف يوم ٢ أكتوبر ٢٠١٥ أمام السفارة الأمريكية في كوالالمبور فيما سمي في ماليزيا بـ "يوم الغضب" للمشاركة في الاحتجاج على الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى وللتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني المنتفض، وكان لافتًا في هذه المظاهرة مشاركة كل شرائح الشعب الماليزي في الحدث، فشارك ممثلون عن أكثر من (٤٥) منظمة وحزبًا في المظاهرة، وخطب في الحشد قياديون من حزب "أمنو" أكبر أحزاب التحالف الحاكم جنبا إلى جنب مع قيادات من حزبي "العدالة" و"أمانة" أكبر أحزاب المعارضة، بالإضافة لمشاركة قيادات الأقليات الصينية والهندية في هذه التظاهرة".(نت، نون بوست، ٢٢يناير ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **استقبال اللاجئين الفلسطينيين:**

حيث يوجد في ماليزيا حاليا قرابة ألف لاجئ فلسطيني، أكثر من نصفهم من فلسطينيي سوريا وبعضهم من فلسطينيي العراق، "بالإضافة إلى أكثر من ثلاثة آلاف مقيم معظمهم من الطلبة والأكاديميين وذويهم، ورغم أن ماليزيا غير موقعة على اتفاقيات استقبال اللاجئين (ما يعني أنها غير ملزمة قانونياً باستقبالهم ورعايتهم) إلا أنها عادة ما تغض الطرف عن قدوم وتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين لإدراكها لتعقيدات وضعهم".(نت، صحيفة الشروق الماليزية، ٢١ يوليو ٢٠١٥)

- **حملات جمع التبرعات الرسمية لصالح فلسطين:**

قام نائب رئيس الوزراء الماليزي الدكتور "أحمد زاهد حميدي" نهاية عام ٢٠١٤ بتدشين حملة "أنقذوا القدس" في أكبر مساجد العاصمة الإدارية بوتراجايا بمشاركة ممثلين عن ٢٧ منظمة إسلامية وحقوقية ماليزية لدعم الشعب الفلسطيني وقضية القدس والمقدسات الإسلامية في فلسطين. وقد التزمت الحكومة الماليزية بالمساهمة في إعمار غزة وإقامة مشاريع داعمة في القدس، بعضها تم وبعضها قيد التنفيذ والمتابعة. (عمران، ٢٠١٦، مقابلة)

وفي فبراير ٢٠١٢، وبمشاركة سبعة أفلام لمخرجين عالميين نظمت حملة "تحيا فلسطين-ماليزيا" مهرجان "كوالالمبور فلسطين" السينمائي للأفلام التسجيلية، حيث تناولت الأفلام المعروضة جوانب متعددة لمعاناة الشعب الفلسطيني جراء الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية، وأقيم المهرجان تحت رعاية رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد، وعرضت فيه سبعة أفلام لمخرجين عالميين، شارك معظمها في مسابقات دولية ورشح بعضها لجوائز عالمية.

وفي كلمته في مقدمة النشرة التعريفية للمهرجان قال مهاتير إن قضية فلسطين والفلسطينيين ليست قضية سهلة، ليس لأنها معقدة بذاتها، بل لأن التعامل الدولي معها يتم بمعايير مزدوجة، "فبدل أن يضع المجتمع الدولي وقواه العظمى حدا لممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي، فإنه يشجعها ويقدم لها دعما غير محدود."_(الجزيرة نت، تقرير، فلسطين في مهرجان للأفلام بكوالالمبور، ٢٠١٢/٢/٧).

وعن فكرة إقامة المهرجان، قالت منسقة لجنة مشاريع غزة في الحملة نورازين أنيدين: "إن الفكرة جاءت" حتى لا ننسى واجبنا تجاه أهل فلسطين، ومن أجل أن تبقى فلسطين حاضرة في أذهاننا، ومن أجل خلق وعي متواصل بها لتسليط الضوء على واحدة من أروع صور النضال الإنساني في تاريخ البشرية، ويهدف المهرجان إلى تدشين حملة لجمع نحو مليون رينغت (قرابة ٣٣٢ ألف دولار) لإعادة بناء (١١) مدرسة في قطاع غزة تضم نحو تسعة آلاف طالب كي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتواصل العملية التعليمية دون انقطاع".(الجزيرة نت، تقرير، فلسطين في مهرجان للأفلام بكوالالمبور، ٢٠١٢/٢/٧).

وافتتح المهرجان الذي لقي ترحيباً وإقبالاً جماهيريا بفيلم "دموع في غزة" للمخرج النرويجي فيبيكي لوكيبيرج والحائز على جوائز دولية عديدة، ويتحدث عن الحرب التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام ٢٠٠٨ واستمرت (٢٢) يوماً.

دموع في غزة" وُصف من قبل نقاد في هوليود بأنه ربما يكون أفضل فيلم ضد الحرب؛ حيث اشتمل على مشاهد حية للقصف الإسرائيلي على غزة وعلى منشآت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، كما صور مشاهد مباشرة لقصف منازل العائلات الفلسطينية والمجازر التي نجمت عن تلك الحرب، وقد حرص الجمهور الماليزي على متابعة فعاليات المهرجان على مدار أيامه الثلاثة، وبهذا الصدد أشار رئيس منظمة الثقافة الفلسطينية بماليزيا مسلم أبو عمر" إن جمهور المهرجان شمل جميع مكونات الشعب الماليزي، "وقد كان هناك تفاعل لافت مع الأفلام المعروضة، وهو ما يدل على حضور القضية الفلسطينية بشكل قوي لديهم، وإن "منظمي المهرجان حرصوا منذ البداية على إنجاحه، حيث كان الافتتاح تحت رعاية مهاتير محمد وبحضور عدد من المسؤولين الحكوميين وممثلي الجمعيات والمنظمات المهتمة بالشأن الفلسطيني، وأوضح أن هذا المهرجان شكل انطلاقة لعدد من الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني بداية من المشاركة في مسيرة القدس العالمية التي انطلقت يوم ٣٠ مارس٢٠١٢، ومرورا بالمشاركة في حملة قوافل "تحيا فلسطين" في مايو ٢٠١٢ وغيرها من الفعاليات".(أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة)

وفي مايو ٢٠١٢ انطلقت في ماليزيا حملة تحمل عنوان "الجوع من أجل الحرية" بعد بدء الأسرى الفلسطينيين إضرابهم المفتوح عن الطعام في سجون الاحتلال الإسرائيلي، واشتملت الحملة التي يشارك فيها نحو (٢٠) منظمة ماليزية ودعت إليها منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا، عدة فعاليات منوعة، وشارك فيها المواطنون والأطفال وطلاب الجامعات وأفراد الجالية الفلسطينية والعربية في العاصمة كوالالمبور، وأصدرت المنظمات المشاركة في الحملة بيانا عبرت فيه عن تضامن الشعب الماليزي مع الأسرى في سجون الاحتلال، ورفضه للممارسات الإسرائيلية ضدهم.

كما ركزت المنظمات على ضرورة تفعيل دور مؤسسات الشعب الماليزي في إبراز قضية الأسرى المضربين عن الطعام باعتبارها إحدى القضايا الإنسانية العالمية، التي تستوجب تحركاً دولياً لإنهائها ووضع حد للانتهاكات المتواصلة للقوانين والأعراف الدولية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. (أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضمن فعاليات الحملة نظمت مؤسسة "أمان فلسطين" تجمعاً لطلاب رياض الأطفال أعلنوا فيه تضامنهم مع أبناء وعائلات الأسرى الفلسطينيين، ووقع نحو (٣٠٠) طفل ماليزي عريضة دعوا فيها المجتمع الدولي إلى تحرك حقيقي لرفع الظلم عن الأسرى في سجون الاحتلال، وعبروا خلالها عن مشاركتهم في حملة "الجوع من أجل الحرية، كما شارك أفراد من الجالية الفلسطينية وممثلون عن جمعيات ماليزية في وقفة تضامنية أمام مكتب هيئة الأمم المتحدة في كوالالمبور، وجهوا خلالها رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون طالبوه فيها بتحرك عاجل لإنقاذ حياة الأسرى المضربين عن الطعام، ونظمت كل من الجامعة الإسلامية والجامعة الوطنية الماليزية أسبوعاً تضامنياً مع الشعب الفلسطيني تحت عنوان "عين على فلسطين"، اشتمل على عدد من الندوات والمحاضرات والفقرات الفنية وعروض الفيديو.

كما نظمت معارض للصور اشتملت على صور ووثائق تظهر مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني منذ النكبة وحتى اليوم، "وضمت المعارض مجسمات جسدت المراحل المختلفة من تاريخ النضال الفلسطيني، من بينها تصوير مجسم للنكبة والهجرة القسرية للشعب الفلسطيني وأحداثها والمجازر الإسرائيلية، وأشكال لزنازين الأسر. وقام عدد من الطلبة بتمثيل أدوار الأسرى وتصوير إضرابهم فيها"._(الجزيرة نت، تقرير، حملة ماليزية لنصرة الأسرى الفلسطينيين، ٢٠١٢/٥/١٢).

في ديسمبر ٢٠١٢ دشنت منظمة كير الماليزية مهرجان "أنقذوا سوريا والحرية لغزة" بمدينة شاه علم، حضره آلاف من الماليزيين ومن أعضاء الجاليتين السورية والفلسطينية، وشارك في المهرجان عدد من الضيوف من خارج ماليزيا، أبرزهم الدكتور محمد علي الصابوني (رحمه الله)، وعدد من الشخصيات من قطاع غزة ومن سوريا، واشتمل المهرجان على فعاليات عديدة تضمنت سباقاً للسيارات رصد ريعه لتنفيذ مشاريع إغاثية لقطاع غزة، إضافة إلى معارض للصور وأسواق خيرية وفقرات فنية وإنشادية قدمتها فرق محلية وعربية، وفي ختام المهرجان شارك نحو (١٣٠) متطوعا من مختلف الجنسيات من طلاب الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في جمع التبرعات من الحضور.(أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة)

كما وصلت إلى قطاع غزة البعثة الإنسانية الماليزية "بوترا ماليزيا-١" التي انطلقت تحت شعار "الموجة الثانية في الطريق إلى غزة"، وهي مكونة من (٥٢) متطوعاً من الأطباء والمساعدين. وقدمت هذه البعثة التي انطلقت تحت رعاية رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير محمد، مواد إغاثية لنحو ٤٠ ألف أسرة فلسطينية في قطاع غزة. (حسنة، مارس ٢٠١٦: مقابلة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **نشاط الأحزاب والمؤسسات الماليزية لدعم القضية الفلسطينية:**

١-الحزب الإسلامي الماليزي (باس) :

للحزب نشاط ملحوظ في التضامن ودعم القضية الفلسطينية ولعل آخر ما قام به الحزب هو "زيارة وفد منه مقر هيئة علماء فلسطين في الخارج في إسطنبول برئاسة "سوها يزان كائيات" رئيس قسم الشباب في الحزب الإسلامي، وكان في استقباله النائب " أحمد أبو حلبية" عضو المجلس التشريعي الفلسطيني ورئيس مؤسسة القدس الدولية في فلسطين، وتباحثا حول واقع الأمة وسبل التقريب بين الأحزاب والجماعات الإسلامية، وحوار عن القدس والمسجد الأقصى المبارك وكيفية نصرته، إضافةً لآخر المستجدات على الساحة الفلسطينية."_(٢١ نوفمبر ٢٠١٤، www.palscholars.com).

وغالبا ما يشارك الحزب الإسلامي الماليزي في التذكير بمواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية ودعم المقاومة في كل مناسبة تسمح له بذلك، مثل الذكرى السنوية لانطلاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس، ففي ذكرى انطلاقة الحركة عام ٢٠١٢، تلقى إسماعيل هنية (رئيس الوزراء آنذاك) برقية تهنئة من السيد عبد الهادي بن الحاج أوانج محمد رئيس الحزب الإسلامي بماليزيا يهنئه فيها بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس حركة حماس، وأكد رئيس الحزب الماليزي على مواصلة دعم ونصر فلسطين وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى أن حزبه سيبذل كل الجهد الممكن لخدمة القضية الفلسطينية".(وكالة الرأي، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢، www.alray.ps/ar).

٢-منظمة الشباب الإسلامي (آبيم ABIM):

أكبر المنظمات غير الحكومية في ماليزيا وأكثرها نفوذاً وهي تدعو إلى مزيد من الأسلمة في ماليزيا وإن كان بشكل تدريجي ومعتدل، كما تدعو إلى توثيق الصلات مع العالم الإسلامي وبذل مزيد من الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعمها رسمياً والسماح للمنظمة بالتدخل الإغاثي وتدشين الفعاليات التضامنية، أما المنظمة الثانية، وهي آليران، فقد تأسست في ١٩٧٧ كحركة إصلاحية هدفها زيادة الوعي الاجتماعي وتشجيع العمل الاجتماعي والتسامح القومي والديني، وليس لها اهتمامات كبيرة بالسياسة الخارجية.

٣-المنظمة المالاوية الوطنية المتحدة (آمنو):

وجه (آمنو) دعوة رسمية لرئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خالد مشعل، لحضور المؤتمر السنوي للحزب، الأربعاء ٩ -١٢-٢٠١٥، وقد قام مشعل بالزيارة ووصل لماليزيا مع وفد من الحركة، وكان في استقباله نائب رئيس الوزراء الماليزي زاهد حميدي، في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاصمة كوالالمبور، تناولت الزيارة آخر التطورات في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي على المقدسات والشعب الفلسطيني.

وحضر وفد الحركة جانبًا من جلسة مجلس الشورى الماليزي، ورحّب رئيس المجلس برئيس وأعضاء الوفد "ضيوف شرف على المجلس، وعلى ماليزيا"، والتقى وفد حركة حماس الأمين العام لحزب (أمنو) الحاكم في ماليزيا تنكو عدنان منصور.

"كما التقى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، رئيس الوزراء الماليزي، محمد نجيب عبد الرزاق، حيث وضع مشعل الرئيس نجيب في صورة الأحداث في فلسطين المحتلة، وما يتعلّق بانتفاضة القدس والحصار الجائر على قطاع غزة، مشيدا بالموقف الماليزي الرسمي والشعبي في دعم القضية الفلسطينية. وقد حضر اللقاء من الجانب الماليزي: الأمين العام للحزب الحاكم (أمنو) عدنان منصور"._(أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

٤-المؤتمر العام لنصرة القدس:

يطلق عليه ايضًا" مؤتمر النصرة"، هو بُنية أهلية دولية مستقلة، فمؤتمر النصرة" ليس جمعية اجتماعية أو حزباً سياسياً، وإنما هو شبكة من العلاقات الأهلية على امتداد الساحة الدولية والعالم الإسلامي والوطن العربي منها على وجه الخصوص. وتشتمل هذه البنية، الشبكة على ممثلي للجمعيات الأهلية ومؤسساتها وفعالياتها سواء من النقابات العمالية والاتحادات المهنية والشبابية والنسوية، أو من الجاليات العربية الإسلامية، أو من المنظمات والفعاليات المناصرة للقدس ولكفاح الشعب العربي من أجل التحرر الوطني الفلسطيني ونيل حقوقه العادلة في فلسطين.

وقد بدئ العمل من لتأسيس هذه البنية الشبكة في أعقاب أحداث نفق المسجد الأقصى الي اندلعت في الشعب التاسع من سنة ١٩٩٦م. وتم الإعلان عن تأسيسه رسمياً بانعقاد جمعه العام التأسيسي في مدينة كوالالمبور بماليزيا يومي ٥-٦ من ١٤٣١هـ الموافق ليومي ٢٠-٢١ يناير ٢٠١٠، وتم اختيار رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد ليكون رئيس المؤتمر.

"وقد تأسس "مؤتمر النصرة" لينشط على وجه الخصوص في أوساط الرأي العام الدولي ومنظمات /وفعاليات المجتمع الأهلي المؤثرة فيه. ويعمل "مؤتمر النصرة" على التنسيق والتعاون عربيا وإسلاميا ودوليا بين الجهود والهيئات المؤمنة بالسلام القائم على الحق والعدالة، والمعنية بإرساء هذا السلام عبر نصرة القدس وحقوق شعب فلسطين" (موقع، المؤتمر العام لنصرة القدس، (http://nusratalquds.org

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أبرز هذه المؤسسات: مؤسسة أمان فلسطين، منظمة كير، منظمة أقصى شريف، منظمة فيفا فلسطين، ومؤسسة القدس الماليزية.

ب. العلاقات الثقافية:

ترتبط ماليزيا بعديد من اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون الثقافي مع معظم إن لم يكن كل لدول الإسلامية والعربية ومنها: فلسطين، مصر، السودان، سوريا، ليبيا، لبنان، السعودية، اليمن، الإمارات، تركيا. وعن العلاقات الثقافية بين ماليزيا وفلسطين فتنوعت أدواتها ما بين فتح المراكز التعليمية والثقافية. وكانت "الحكومة الماليزية قد أطلقت عام ٢٠١١ مبادرة لدعم التعليم في قطاع غزة تندرج في إطار التعاون والدعم الماليزي المقدم للفلسطينيين في القطاع المحاصر، وجاءت هذه الخطوة في إطار مبادرة لوزارة التعليم العالي الماليزي مع نظيرتها في قطاع غزة أطلق عليها اسم "تخطي الحدود. مبادرات التعاون"، وتدخل هذه المبادرة الأولى من نوعها للتعاون بين وزارة التعليم العالي بغزة وجامعة العلوم الماليزية –ومقرها ولاية بينانغ–في إطار العملية التعليمية والتربوية".

ومن جانبه أشاد الوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية الدكتور زياد ثابت، بحرص وزارة التعليم العالي الماليزية وجامعة العلوم الماليزية –التي أشرفت على إطلاق المبادرة– على التواصل مع الوزارة بغزة وتبادل الخبرات معها، "لمواكبة التطور العلمي واستثمار التقنيات الحديثة في التعليم رغم ما تواجهه العملية التعليمية في غزة من صعاب وتحديات، كما شكر ثابت وكيل وزارة التربية والتعليم العالي الماليزية الدكتور سيف الدين عبد الله لدعم حكومة وشعب ماليزيا للفلسطينيين، وقدر استعدادهم للتعاون المشترك في جميع المجالات التربوية بما يخدم إعادة بناء العملية التعليمية في فلسطين وتطويرها.

ويتوقع أن تشمل المبادرة إدخال نظام التعليم عبر الفيديو للطلاب في غزة، وتطوير الوسائل والمواد التعليمية الخاصة بالمعلم، وتقديم برامج إلكترونية تعليمية جاهزة، إضافة لعقد دورات متخصصة في ماليزيا وغزة يشرف عليها مدربون ماليزيون، كما طرح خلال اللقاء مشروع إبرام اتفاقات توأمة بين جامعات ومدارس غزة ومثيلاتها بماليزيا_(ثابت، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

وسعت منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا عبر السنوات السابقة لتقديم الدعم لأبناء الجالية الفلسطينية في ماليزيا بالتعاون مع الحكومة والمنظمات الأهلية الماليزية خصوصا في المجالين التعليمي والحقوقي. ولا تزال جهود المنظمة مستمرة في هذا المجال لمحاولة تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين هناك. (أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-**الأداة الدولية.** (استثمار المنظمات الدولية في دعم القضية الفلسطينية)

تعد ماليزيا عضوا فاعلا في عدد من المنظمات الدولية والإسلامية والعربية والتي من خلالها تحرص على دعم القضية الفلسطينية بالتنبيه والتصويت والدعم، ومن أهم هذه المنظمات:

- **منظمة الأمم المتحدة:**

"المتعقب للسلوك التصويتي لماليزيا في الأمم المتحدة سيجد تجانساً تاماً في الموقفين الإسلامي والماليزي، أثناء التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن أهم القرارات التي حظيت بموافقة إسلامية ماليزية:

١- تسوية قضية فلسطين بالطريقة السلمية.

٢- السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري على مواردهم.

٣- تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

٤- إدانة الممارسات الإسرائيلية، التي تمس الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

٥- إنشاء شعبة حقوق الفلسطينيين، وجامعة القدس للاجئين الفلسطينيين التابعتين للأمم المتحدة". (الأبياري، ٢٠١١: ص٨٥)

ومن خلال هذه المبادئ التي تستند إليها ماليزيا إزاء موقفها من القضية الفلسطينية، "نجد أن تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة جاء متناسباً تماماً مع السلوك التصويتي لجميع الدول العربية إزاء القضية. وهذا التجانس في المواقف بين كل من ماليزيا والدول العربية إنما يعني أنه على الرغم من قبول ماليزيا التعاون مع دولة الاحتلال الإسرائيلي في المجال الاقتصادي، إلا أنها لم تتخل عن دعم القضية الفلسطينية، فقد "عملت كوالالمبور على الدعوة لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية. (عبد العظيم، ٢٠٠٥: صـ١٧٦)

ولم تقتصر ماليزيا على الإدانة للموقف المتخاذل للقوى الكبرى من القضية الفلسطينية، بل امتدت إدانتها إلى موقف الأمم المتحدة ذاتها والتشكيك في جدواها، خاصة بعد أن ألغت الأمم المتحدة في عام ٢٠١١ مهمة لتقصي الحقائق في أعقاب الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مخيم جنين، والتي راح ضحيتها ما يقرب من (٦٠٠) شهيداً ومئات الجرحى وآلاف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعتقلين، فقد اتهمت القيادة الماليزية الأمم المتحدة بأنها فقدت صفتها الحيادية في حل المشكلات، أصبح موقفها مرتبطاً بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية. وجدير بالذكر أن ماليزيا لم تقتصر – أيضاً–على كل هذا، بل تبرعت لإعادة إعمار ما دمره الاجتياح الاسرائيلي في جنين، وقامت ببناء مدرسة بتكلفة ٥٣٠ ألف دولار"._(عبد الواحد، ٢٠٠٣: ص١٢٦).

–منظمة التعاون الإسلامي:

كانت تعرف –سابقا–بـ "منظمة المؤتمر الإسلامي" وهي منظمة دولية تضم في عضويتها ٥٦ دولة إسلامية، وتعتبر منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، اتفقت الدول الأعضاء بها على المشاركة في الموارد، وتوحيد الجهود، والتحدث بصوت واحد لحماية مصالحها، وتأمين التقدم والرفاهية لشعوبها ولجميع مسلمي العالم.

أُنشئت المنظمة في الرباط بالمملكة المغربية في ١٩٦٩/٩/٢٥بعد انعقاد أول مؤتمر لقادة العالم الإسلامي عقب المحاولة الإسرائيلية الآثمة لحرق المسجد الأقصى الشريف في ١٩٦٩/٨/٢١ التي أدانها العالم أجمع. وبعد ستة أشهر من هذا الحدث، في شهر مارس ١٩٧٠، عقد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة بالمملكة العربية السعودية، تمخض عنه تشكيل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتأمين التنسيق بين الدول الأعضاء. كما عين المؤتمر أميناً عاماً للمنظمة واختار مدينة جدة لاستضافة مقرها المؤقت إلى حين تحرير القدس الشريف ليتم نقل الأمانة العامة إليه حينئذ ويصبح المقر الدائم للمنظمة" (موقع منظمة التعاون الإسلامي: www.oic–oci.org).

تقوم ماليزيا من خلال عضويتها في منظمة التعاون الإسلامي بدور نشط ومؤثر يبدو من خلال علاقتها بالدول الإسلامية والعربية الأعضاء في المنظمة ومنها فلسطين، متمثلة في: منظمة التحرير الفلسطينية، مصر، الأردن، سلطنة عمان، الجزائر، اليمن، قطر، موريتانيا، الصومال، البحرين، إيران، الكويت، السعودية، السودان، لبنان، سوريا المغرب، تونس، العراق، الإمارات، ليبيا، وتعد علاقة ماليزيا بالمنظمة قديمة قدم فكرة إنشاء المنظمة، فهي من الدول الموقعة على ميثاق المنظمة في مارس ١٩٧٢ في جدة ومعها عديد من الدول العربية والإسلامية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-حركة دول عدم الانحياز:

"وتسعي ماليزيا من خلال هذه الحركة إلى دعم مبادئ العدالة والاعتراف بالمساواة بين جميع الأجناس وحوار الأديان والتفاهم بين الثقافات وتعزيز الحوار بين الشعوب، و"كانت ماليزيا قد قدمت في المؤتمر الوزاري السادس لوزراء الإعلام في دول الحركة اقتراحان أساسيين من أجل تأسيس وكالة أنباء تابعة لدول الحركة، وإنشاء شبكة معلومات لجميع دولها في إطار رؤية إعلامية واحدة، وهو أمر يصب في إطار دعم التعاون الإعلامي- الثقافي بين دول الحركة في مجال خدمة مصالحها ومواجهة الاخبار المنحازة وغير الدقيقة التي ترددها وسائل الإعلام الغربية خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية وقضايا فلسطين بشكل خاص".(ميتكس، ٢٠٠٧: ص٥٩).

وعليه، يرى الباحث أن رؤية ماليزيا وسياستها الخارجية عبر أدواتها الإقليمية والدولية، جعلت منها شريكاً مقبولاً ذا مصداقية في الشئون الدولية العربية والإسلامية وبالأخص في الشأن الفلسطيني، نظراً لردود فعل ماليزيا الإيجابية مع كل حدث فلسطيني، الأمر الذي ينتظر مزيداً من حشد الجهود على المستويين الثنائي (الماليزي والفلسطيني) من أجل تكريس الوحدة الإسلامية وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني لأقصى درجة ممكنة، ولكي تكون هذه العلاقات الفلسطينية الماليزية قوية يتعين على الدول العربية والإسلامية أيضاً أن تواصل جهودها المبذولة في تقاسم مسؤلياتها تجاه القضية الفلسطنية دعماً وتضامناً على كافة المستويات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

تنظر السياسية الخارجية الماليزية إلى القضية الفلسطينية بإعتبارها قضية إسلامية يجب التعامل معها ودعمها بحكم الإخوة الإسلامية العالمية، وبحكم دور ماليزيا الهادف لتكون ماليزيا دولة لها تأثير في العالم الإسلامي، ومن حسن حظ القضية الفلسطينية أنها مناط منافسة سياسية إيجابية بين الحزب الحاكم الماليزي والمعارضة، فالاثنين يتنافسون في كسب التأييد الشعبي الماليزي من خلال تقديم الدعم للقضية الفلسطينية ومناهضة دولة الاحتلال الإسرائيلي وهو الأمر الذي يجب استثماره من الدبلوماسية الفلسطينية والناشطين السياسيين سواء أفراداً أو مجموعات أو مؤسسات فلسطينية من خلال التفاعل مع المؤسسات والمبادرات الماليزية الداعمة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني على المستوى الإقتصادي، الثقافي، السياسي، والدبلوماسي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس:

صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

كانت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام ٢٠٠٠م قد دخلت في منعرج خطير بعد حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر المقاطعة برام الله، وبدأت دولة الاحتلال الإسرائيلي تحقق مبتغاها ضمن مخططاتها لترتيب الأوضاع في الضفة الغربية بما ينسجم مع التوسع الاستيطاني والمقترحات الدولية الشكلية "خارطة الطريق" التي أعطت شرعية لكل المخططات الإسرائيلية.

وبالتزامن مع تلك التحولات على مستوى القضية الفلسطينية، تولى عبد الله بدوي رئاسة الحكومة الماليزية خلفاً لمهاتير محمد، وقد امتدت ولاية بدوي ست سنوات تولى خلالها منصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمانة العامة لحركة عدم الانحياز، كما أصبح عضواً في مجلس حكام بنك التنمية الآسيوي؛ ممثلاً لبلاده. وعقب انتهاء رئاسته لمجلس الوزراء الماليزي عام ٢٠٠٩ منحه ملك ماليزيا لقب " تون " TUN وهو أعلى تكريم مدني في ماليزيا تقديراً لخدماته التي قدمها لوطنه.

ركز عبد الله بدوي على تعزيز التعاون الثنائي والمُتعدد الأطراف بين بلاده والبلدان الأخرى؛ وذلك من خلال قيادته النشطة لرابطة دول جنوب شرق آسيا وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء رئاسة بلاده لتلك المنظمات، وانطلاقاً من هذا الموقع استمر الدعم السياسي والمعنوي الماليزي للقضية الفلسطينية، كما ظلت المؤسسات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة منبراً تستثمره الحكومة الماليزية للتنديد بالممارسات الاسرائيلية وتبذل محاولاتها المختلفة بالتعاون مع الدول العربية والإسلامية للضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفائها للوصول إلى حلول إيجابية للقضية الفلسطينية والصراع في الشرق الأوسط.

وبموازاة دور ماليزيا الرسمي تجاه القضية الفلسطينية استمر نبض الشارع الماليزي بكافة أطيافه السياسية وتنوعاته المذهبية داعماً للنضال الفلسطيني؛ حيث ظهرت خلال تلك الفترة العديد من المؤسسات الماليزية والجمعيات التي وجهت دعمها للشعب الفلسطيني، فضلاً عن إحياء المناسبات السنوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية واستثمارها في جمع التبرعات لنصرة الشعب الفلسطيني، وتقديم مزيداً من المساعدات للشعب الفلسطيني وفقاً لتصاعد الأحداث.

وهذا ما سيتناوله هذا الفصل في مباحثه الثلاث:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

الموقف الماليزي تجاه السلوك الإسرائيلي العدواني: ٢٠٠٣م –٢٠٠٦م.

التزمت حكومة عبد الله بدوي بالسياسات التي كانت قد تبنتها تجاه القضية الفلسطينية، وبالرغم من علمانية النظام السياسي وعلاقاته الاقتصادية الواسعة والقوية مع العالم الغربي، والتزامه سلوكيا "على صعيد السياسة الخارجية" بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وكافة المؤسسات الدولية، إلا أن فلسطين ظلت تمثل أرضاً مباركة ومقدسة، بالنسبة للماليزيين وخصوصاً المسلمين منهم الذين يعتقدون أن تحريرها واجب عليهم؛ لذا فإن تغير الحكومات لم يؤثر على العنصر الديني والعاطفي الذي يبقى مؤثراً في السياسة الخارجية الماليزية تجاه فلسطين.

"إن هناك إدراكاً رسمياً ووعياً شعبياً ماليزياً تجاه فلسطين شعباً وقضية، وإن المقدسات الدينية كان لها دور كبير ومهم في جعل القضية الفلسطينية حالة خاصة في نفوس الماليزيين، الذين ينظرون إلها من منطلق الواجب الديني والاخلاقي كونها قضية هوية إسلامية قبل أن تكون إنسانية" (أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة)

"ولم تكن ماليزيا في أي يوم، جزءاً من حالة الحصار، بل على العكس فقد سعت وساهمت ماليزيا بقيادتها الحكيمة لإنهاء الحصار عن الشعب الفلسطيني فوصل إلى غزة العديد من الوفود الرسمية والشعبية الماليزية، وقامت بالعديد من البرامج والمشاريع لدعم الشعب الفلسطيني وكسر الحصار، وعبرت عن رفضها لهذا الحصار اللا أخلاقي واللا إنساني، وهو موقف نابع من انتماء ماليزيا للقيم والمبادئ الإسلامية الأصيلة، وممارسة السياسة الحكيمة والاجتماعية"(هنية، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

من هنا يرى الباحث أن الأكاديميين والسياسيين المعنيين بالشأن الماليزي يقدرون كثيرا موقف ماليزيا الداعم للقضية الفلسطنية سواء من خلال مؤسساتها الرسمية في المحافل الدولية وكذلك مؤسساتها غير الرسمية، وهو الأمر الذي يجب استثماره أكثر والبناء عليه لتمديد العلاقات مع كل دول آسيا الإسلامية من خلال ماليزيا.

المطلب الأول: دعم ومباركة الجهود الإسلامية والعربية المتعلقة بفلسطين.

بالرغم من البُعد الجغرافي لماليزيا عن فلسطين الذي قد يُتوهم أنه يؤثر سلباً على السياسة الخارجية الماليزية، أو أنها لا تتأثر بشكل مباشر بما يحدث في فسطين، إلا أن المتابع للشأن الماليزي يرى أن ماليزيا تعمل بحرص على تقريب الجغرافيا عبر المشاركة بفاعلية وتنظيم المؤتمرات الاسلامية لدعم قضايا العالم الإسلامي، فاستقبلت مدينة "بوترجايا" الماليزية الوفود

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية والاسلامية خلال القمة الإسلامية، المنعقدة في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٣، وأكدت على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين، مع تأكيدها على تنفيذ خارطة الطريق كما نُشرت. كما أنها دعت، من خلال القمة الاسلامية اللجنة الرباعية الدولية الى مضاعفة جهودها من أجل استئناف العمل لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط تنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومرجعية مدريد والمبادرة العربية للسلام، وطالبت مجلس الأمن باعتماد خارطة الطريق وتحديد جدول زمني لتطبيقها، واتفق الموقف الماليزي مع المجتمعين الذين طالبوا بنشر قوات دولية للفصل بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي تضمن الاستقرار والهدوء في المنطقة وتراقب وتشرف على تنفيذ التزامات الجانبين كما تضمنتها خارطة الطريق._(وثيقة، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣).

في الصدد ذاته أدان المجتمعون تهديدات حكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد الرئيس ياسر عرفات، ووجهوا دعوة إلى المجتمع الدولي لحملها على احترام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ES ١٠/١٢ الصادر في ١٩ سبتمبر٢٠٠٣ والقاضي بمطالبة دولة الاحتلال الإسرائيلي بالكف عن تهديد سلامة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات وعدم إبعاد أي فلسطيني عن وطنه، مؤكدين – لافي الوقت ذاته– على دعوة المجتمع الدولي لإجبارها على وقف بناء وإزالة الجدار العنصري الذي يلتهم الأراضي الفلسطينية ويحولها إلى "كانتونات" ويفرض وقائع سياسية مجحفة ويزيد من تفاقم الأوضاع في المنطقة._(وثيقة، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣).

وفي إطار حرصها على توجيه الدعم السياسي والمعنوي للقضية الفلسطينية، ركز مؤتمر القمة الإسلامية على إدانة جرائم دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الأماكن المقدسة وسياسات الهدم والتدمير والملاحقة والاغتيالات التي تتبعها بحق الفلسطينيين، مع تأكيدها على ضرورة وقف جميع أعمال الاستيطان والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمنافية للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في هذا الشأن، "حيث توجه البيان الختامي الى مجلس الأمن الدولي وطالبه بالعمل على وقف هذه الإجراءات وإزالة المستوطنات الإسرائيلية طبقاً لقرارته السابقة وخصوصاً قرار (٤٦٥) لعام ١٩٨٠ وإحياء اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٤٤٦) لعام ١٩٧٩ والخاص بمراقبة الوضع المتصل بالاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس.(وثيقة، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣).

وخلال التوتر المتصاعد في الأراضي الفلسطينية والأحداث الدامية وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في مقر المقاطعة في رام الله، استغل عبد الله بدوي طلب الرئيس ياسر عرفات المحاصر، وبدأ في توجيه رسائله إلى القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفرنسا وكافة أطراف اللجنة الرباعية، مؤكداً اعتراض بلاده على خطة شارون بشأن الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، ومؤكداً ايضاً رفض بلاده بالترحيب الامريكي بما يجري في الضفة الغربية، ففي هذه الأثناء بدأت ماليزيا في استثمار موقعها كرئيس لمنظمة المؤتمر الاسلامي، وقدمت موعد اجتماع وزراء خارجية المنظمة من ١٤ مايو الى ٢٢ من شهر إبريل وذلك تجاوبا مع طلب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أملاً في مناقشة القضية الفلسطينية.

وتعليقاً على ذلك أشار وزير الخارجية الماليزي "سيد حميد البار" أن منظمة المؤتمر الإسلامي هدفت من وراء الاجتماع الطارئ الى جمع صفوف المعارضين للسياسة الأميركية المؤيدة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مؤكداً أن بلاده تريد أن يلعب المجتمع الدولي دوراً أكبر لدعم خارطة الطريق وتغيير الموقف الأميركي من دعمه المطلق لدولة الاحتلال الإسرائيلي، لأنها طالما تتمتع بتأييد أميركا القوة العظمى الوحيدة في العالم فإنها ستبقى اليد الطولى في الشرق الأوسط، وستبقى تتلاعب بخارطة الطريق الجديدة وهذا لن يسهم في حل قضية الشرق الأوسط، وستبقى تتعامل على أنها شعب الله المختار. (www.islamweb.net)

في السياق ذاته عاد رئيس الوزراء الماليزي عبد الله بدوي في ٢٢إبريل ٢٠٠٤، على هامش مؤتمر القمة الإسلامي ليُحذر من خطورة الوضع في الشرق الأوسط، مُديناً–خلال كلمته الافتتاحية بالمؤتمر الإسلامي. الخطة الإسرائيلية التي أيدتها الولايات المتحدة الأميركية بشأن الاحتفاظ بعدد من المستوطنات في الضفة الغربية. (http://www.souforum.net)

لذلك كان ترحيب حكومة عبد الله بدوي في ٩ يوليو ٢٠٠٤ بقرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم شرعية الجدار الفاصل الذي أقامته دولة الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأكيدها على ضرورة هدمه وإزالته أمر طبيعي وينسجم مع مواقف الحكومة الماليزية. حيث أكد "سيد حامد البار"، وزير الخارجية الماليزي، ثقة بلاده بالمحكمة، والتي قال إنها التزمت بموقفها الحازم في قضية مهمة وخطيرة للغاية معتمدة على وجهة نظر القانون الدولي، كما أن الدعم السياسي لحكومة بدوي، كان مرتبطاً –إلى حد كبير–بتطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية التي شهدت تحولات جذرية أهمها، رحيل الرئيس ياسر عرفات حيث شارك رئيس الوزراء الماليزي في الجنازة التي أجريت مراسمها في العاصمة المصرية في نوفمبر عام ٢٠٠٤. (أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الدعم الرسمي والشعبي الماليزي لفلسطين.

أولاً: تقديم الدعم الرسمي لفلسطين:

كان ملاحظاً أن الدعم المالي الماليزي يقتصر على بعض المساعدات لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وجمع التبرعات من الشعب الماليزي وتقديمها لمكتب منظمة التحرير في العاصمة الماليزية كوالالمبور، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الماليزية التي اتجهت للعمل في الأراضي الفلسطينية وتقديم المساعدات للأسر الفقيرة وضحايا العدوان الإسرائيلي، فالدعم المالي الرسمي لم يكن يُذكر أو كان عند حده الأدنى خلال عهد الحكومات الماليزية المتعاقبة، لأسباب اقتصادية تتعلق بطبيعة الوضع الاقتصادي لهذا البلد الاسلامي الناشئ، لكن التحولات الجذرية التي عرفها الاقتصاد الماليزي مطلع تسعينات القرن الماضي والتطور الكبير الذي شهدته ماليزيا مؤخراً جعلها أكثر سخاءً نحو القضية الفلسطينية.(الأغا، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

وفي ٢٢ مايو ٢٠٠٥ تعهدت ماليزيا بتقديم (١٦) مليون دولار في صورة معونة إنسانية ومساعدات لدعم الموازنة الخاصة بالسلطة الفلسطينية لسد العجز الذي سببه حجب المعونات الأمريكية والأوروبية عنها، واكد عبد الله أحمد بدوي، خلال مؤتمر صحفي على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في مصر: "بمقدورنا أن ندعم احتياجات الفلسطينيين الخاصة بالموازنة للشهور المتبقية من هذا العام، وبالنسبة للمبلغ ففي هذه اللحظة فهو نحو (١٦) مليون دولار، وأضاف بدوي "ان هناك حاجة ماسة لضرورة الدعم المادي لإدارة المؤسسات الفلسطينية. والأولوية بالنسبة لنا هي التأكد من نجاح الجهات الحكومية في ذلك، وإن لم يحدث هذا لا يمكن توفير الخدمات التي يحتاج الناس إليها. _

.(http://insanonline.net/news_details.php?id=211&PageNo=981)

ثانياً: ظهور العديد من المؤسسات الشعبية الماليزية الداعمة لفلسطين:

شكلت الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام ٢٠٠٠م علامة فارقة في الدعم الشعبي الماليزي لقضية فلسطين، فظهرت وانتشرت العديد من المؤسسات الشعبية الداعمة التي لعبت دوراً مهماً في الضغط على الحكومة الماليزية، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى العمل باتجاهات مختلفة وباتت أكثر تفاعلاً وتعاطفاً مع القضية الفلسطينية.

ولا شك في أن مؤسسة "أمان" فلسطين الخيرية، ومقرها الرئيس ماليزيا، التي تأسست عام ٢٠٠٤ كانت واحدة من أهم المؤسسات الماليزية العاملة في الأراضي الفلسطينية، كونها عملت على توفير المساعدات العاجلة والإنسانية والرعاية الاجتماعية للشعب الفلسطيني، وانطلقت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق أهدافها من ثلاثة مبادئ هي الإنسانية، والإخوة، وقدسية بيت المقدس، وركزت هذه المؤسسة رؤيتها في غرس الوعي والإدراك في قلوب مسلمي ماليزيا البالغة نسبتهم ٦٠% من حجم سكان الدولة لتوعيتهم في مساعدة إخوانهم المسلمين في فلسطين".(عبد الرحمن، يناير ٢٠١٦: مقابلة)

ويرى الباحث أن عدد مؤسسات المجتمع المدني الماليزية الداعمة للقضية الفلسطنية قد كثرت وتنوعت بحيث يمكن أن تجد بعضها تخصص في مجال معين وبمستوى دعم معين مثل المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو التعليمي أو السياسي أو الاجتماعي، وهذه المؤسسات تتلقى دعمها من الدولة ومن الشعب الماليزي، الأمر الذي يؤكد على وضوح الرؤية الماليزية للقضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

الموقف الماليزي تجاه التطورات السياسية الداخلية الفلسطينية: ٢٠٠٦-٢٠٠٨

مع وصول حركة حماس إلى رئاسة الحكومة الفلسطينية، بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، فرضت دولة الاحتلال الإسرائيلي حصاراً خانقاً على قطاع غزة، ثم عادت وشددت الحصار في صيف عام ٢٠٠٧، وقد شمل الحصار منع دخول المحروقات والكهرباء والكثير من السلع الأساسية وغير الأساسية المختلفة، ومنع الصيد في عمق البحر. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث أغلقت المعابر التجارية المختلفة مع قطاع غزة، فضلاً عن إغلاق معبر رفح، المنفذ الوحيد لقطاع غزة مع العالم الخارجي.

المطلب الأول: مواقف ماليزيا من المستجدات الفلسطينية.

أولاً: الترحيب بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية:

رحبت ماليزيا بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ودعت المجتمع الدولي إلى القبول بخيار الشعب الفلسطيني المستقل، وقال رئيس الوزراء الماليزي عبد الله احمد بدوي في تصريح أوردته وكالة الأنباء الماليزية في ٢٧ يناير ٢٠٠٦: "ان الانتخابات جرت في اجواء ديمقراطية حقيقية وإن نتيجتها خيار مستقل من قبل الشعب الفلسطيني". وأعرب بدوي عن اعتقاده بان حركة حماس ستتعاون مع الأحزاب الأخرى في أي إطار سياسي نحو العمل من أجل اقامة حكومة تدافع عن السلام في فلسطين، وتابع إن الشعب الفلسطيني يستحق الحصول على الدعم الكامل من القوى المحبة للسلام داعيا جميع الاطراف التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بعملية السلام في الشرق الأوسط الى التعاون فيما بينها من اجل البحث لإيجاد حل دائم وإقامة السلام في المنطقة.(http://bna.bh/portal/news/67856)

لقد وقفت ماليزيا موقفاً أخلاقياً محترماً تجاه نتائج الانتخابات، ولم تتأثر بالضغوط الخارجية، حيث حاول الاحتلال وبعض الدول الداعمة له أن يفرض على المجتمع الدولي، شرعنة الحصار الذي فرضته على قطاع غزة بعد نجاح التجربة الفلسطينية الديمقراطية ونادت بعدم التعامل مع نتائج الانتخابات البرلمانية وعدم الاعتراف بتشكيل الحكومة المنتخبة عام ٢٠٠٦ ولكن سارت العلاقة بين ماليزيا وفلسطين بشكل طبيعي، "وقد استقبلت ماليزيا وزير الخارجية د. محمود الزهار ووفد من الوزارة في العام ٢٠٠٦ بشكل يعكس استقلالية الموقف والقرار الماليزي، واحترامه للديموقراطية الفلسطينية".(هنية ، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: عدم التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي:

أمام انسداد الأفق السياسي الفلسطيني في منتصف عام ٢٠٠٧م، ووصول العلاقة بين حركتي فتح وحماس الى منعرج خطير أدى إلى وقوع الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية، كان لماليزيا موقف مسؤول وفيه الكثير من الحكمة والحيادية بما يراعي مصالح الشعب الفلسطيني، على عكس غالبية الدول العربية التي انحازت لطرف على حساب الطرف الآخر، وقد تجسد الموقف الماليزي في تصريحات وزير خارجيتها "سيد حامد البار" الذي عبّر عن خيبة أمل بلاده وحزنها العميق لما آلت إليه التطورات الأخيرة في قطاع غزة واستمرار الاقتتال بين حركتي حماس وفتح.

وقد حذر في تصريحاته، على هامش المؤتمر الدولي حول الإسلام والغرب الذي عقد في كوالالمبور، "من أن النزاع الدائر بين الفصائل الفلسطينية سيؤثر سلباً على نضال الشعب الفلسطيني وينهي (٦٠) عاما من المساعي الحثيثة للحصول على وطن مستقل .وأشار إلى أن المجتمع الدولي، الى جانب منظمة المؤتمر الإسلامي، حاول مرات عديدة مد يد العون للأطراف المتنازعة في فلسطين وانهاء الخلاف بينها، إضافة إلى مساعي السعودية التي تكللت باتفاق مكة في فبراير من عام ٢٠١١م، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بزعامة حماس، وأكد البار أن حل النزاع لن يكون دون وجود نية حقيقية من قبل الأطراف الفلسطينية نفسها، لافتا إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامي تجد نفسها في خضم تلك الأوضاع وقد فقدت الأمل ووصلت إلى طريق مسدود، مذكراً أن دولة الاحتلال الإسرائيلي هي الرابح الوحيد من الاقتتال المأساوي الذي سيضع العراقيل أمام خطة إعادة إحياء عملية السلام في فلسطين ومشدداً على أن ماليزيا ستستمر في تقديم يد العون والمساعدة اللازمة للشعب الفلسطيني وستبقى تدعم نضاله الوطني".(http://www.kuna.net.)

كما أعرب رئيس الحكومة عبد الله بدوي، في بيانٍ صحفي، عن حزنه لما يحدث في الأراضي الفلسطينية، وناشد الأطراف المعنية بالتوقف فوراً عن الاقتتال الذي قد يؤدي إلى تدهور الموقف، قائلاً: "إنه في الوقت الذي كنا نأمل أن نرى فيه تعميق روح التضامن والوحدة بين الفلسطينيين لمواجهة التحديات تجاههم إذ بهم يقتلون بعضهم البعض، وأكد بدوي أنه دون التضامن والوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني فإن "الفلسطينيين سيكونون ضعفاء لا يستطيعون مواجهة العدو، داعياً الجهات المتناحِرة إلى التوقف فوراً عن الاقتتال. (http://www.alhaya.ps).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المساهمة في كسر الحصار.

بعد رفض حركة فتح المشاركة في حكومة تقودها حركة حماس التي فازت بأغلبية الثلثين في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، شكلّت حماس حكومة فلسطينية ترأسها إسماعيل هنية، لكنها لم تستطع الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية والمادية تجاه الشعب الفلسطيني ولم تتمكن من دفع رواتب موظفيها، بسبب الحصار السياسي والاقتصادي الذي فُرض عليها من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي وأطراف محلية وعربية ودولية، وهو ما دفعها الى البحث عن مخرج لأزمتها عبر اللجوء إلى بعض الأحزاب والدول الإسلامية الصديقة، لا سيما ماليزيا التي حاولت بدورها أن تقدم دعمها لحكومة حماس سواء بشكل رسمي أو عبر مؤسسات المجتمع المدني التي لعبت الدور الأكبر.(بحر، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

في هذا السياق استقبلت كوالالمبور في ٣ مارس ٢٠٠٧ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد خالد مشعل وقدمت تعهدات بدعم الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس ماليًا؛ وهو ما أكده عضو المكتب السياسي لحركة حماس "عزت الرشق" بالقول: "إن ماليزيا وعدت بتقديم مساعدات مالية للشعب الفلسطيني، وبالعمل على المساهمة في رفع الحصار، ومساندة حكومة الوحدة الوطنية التي يجري التباحث حول تشكيلها. (أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

خلال تلك الزيارة بحث السيد "خالد مشعل" المستجدات على الساحة الفلسطينية مع وزير الخارجية الماليزي "سيد حامد البار"، وقد خُصصت تلك الزيارة لبحث "اتفاق مكة"، والجهود المبذولة لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك المساعي المبذولة لرفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، لكن بالرغم من جدية تلك التعهدات الماليزية لدعم الحكومة التي شكلتها حماس، والزيارات المتبادلة بين الجانبين إلا أنها لم تحقق أي نجاح يذكر على الصعيد الرسمي؛ لأن التحويلات المالية التي حاولت الحكومة الماليزية تقديمها لحكومة حماس لم تصل بسبب المواقف الغربية، وخصوصاً الأمريكية والاسرائيلية، التي منعت وصول أي تحويلات مالية لقطاع غزة، الأمر الذي دفع بعض قيادات حماس ونوابها في المجلس التشريعي إلى بذل محاولات شخصية وغير رسمية عبر نقل بعض الأموال من خلال معبر رفح البري لإخراج الحكومة من محنتها الاقتصادية، "وقد لعبت منظمات المجتمع المدني الماليزية دوراً مهماً في جسر الهوة بين قيادات حماس والنخبة السياسية في ماليزيا التي استقبلت الكثير من الشخصيات السياسية التابعة لحركة حماس خلال تلك المرحلة، والتي بدورها نجحت في بعض الأحيان بتوفير جزء من رواتب الموظفين عبر تلقى الدعم غير الرسمي".(http://islammemo.cc)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقتصر الموقف الماليزي من الاقتتال الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس على دعوة الطرفين إلى الحفاظ على الوحدة السياسية الفلسطينية، على عكس غالبية بلدان العالم العربي التي سرعان ما رحبت بحكومة سلام فياض في ١٥ يونيو ٢٠٠٧.

وفي هذا المقام لم تسارع الحكومة الماليزية بإطلاق مواقف تجاه حكومة فياض، التي تم تشكيلها بعيداً عن المجلس التشريعي المنتخب والعملية الديمقراطية، بل تركز موقفها على التحذير من الانقسام الفلسطيني؛ حيث حذر عبد الله بدوي، الذي كان يشغل منصب رئيس الدورة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حركتي فتح وحماس، من أن الاقتتال بينهما سيُضعِف الدولة الفلسطينية نفسها، بينما هي في أمس الحاجة إلى التضامن والقوة لمواجهة التحديات والقمع والهجمات التي تُمارَس ضد الفلسطينيين. (بحر، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

الموقف الماليزي تجاه السلوك العدواني الإسرائيلي على قطاع غزة: ٢٠٠٨م-٢٠٠٩م

كانت الأشهر الأخيرة لحكومة عبد الله بدوي قد شهدت تحولات كبيرة على صعيد القضية الفلسطينية، التي تداخلت فيها الأحداث ولم تعد مقتصرة على المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، فإن الانقسامات الداخلية كان لها تأثير سلبي كبير على الدول الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني، فكان الانقسام الفلسطيني قد جعل بعض الدول المساندة للقضية الفلسطينية، وخصوصاً الإسلامية منها، غير قادرة على اتخاذ موقف محدد من طرفي الانقسام، لكن بالرغم من حالة الصمت العربي والإسلامي ومشاركة بعض الأطراف العربية في حصار الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا أن الحكومة الماليزية كانت قد تبنت مواقف مُشرفة أظهرت حرصها على القضية الفلسطينية.

سعت الحكومة الماليزية جاهدة إلى اتباع أساليب من شأنها كسر أو تخفيف الحصار الذي فرضته دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ولم تتوقف جهودها -في هذا الشأن-عبر تنظيم بعض الزيارات والقوافل غير الرسمية إلى قطاع غزة، إلى جانب تنظيم حملات مختلفة لمعاقبة دولة الاحتلال الإسرائيلي من خلال مقاطعة منتجاتها ومنتجات بعض الدول الغربية الداعمة لها، بل كان تحركها الدبلوماسي على صعيد الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المختلفة والإدانات المتكررة لدولة الاحتلال الإسرائيلي وفضح ممارساتها بحق الشعب الفلسطيني. (أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

وسيتناول هذا المبحث الموقف الماليزي من القضية الفلسطينية خلال هذه المرحلة

.

المطلب الأول: الدعم الرسمي الماليزي لفلسطين.

أولاً: التحرك الدبلوماسي على صعيد المنظمات الدولية:

لقد شكل رفض ماليزيا للعدوان، ووقوفها ضده، جزءاً مهماً من حالة التكاتف الإسلامي ضد هذه الاعتداءات والحروب، وساهم بشكل واضح في خلق حالة من الرأي العام الدولي ضد ممارسات الاحتلال العدوانية، وأثبت أن ماليزيا دولة صديقة وشقيقة"(هنية، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

ورداً على العدوان الإسرائيلي متمثلاً بعملية "الرصاص المصبوب" -كما أطلقت عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي- والتي نفذتها ضد قطاع غزة مع نهاية عام ٢٠٠٨، بدأت الخارجية الماليزية تبحث عن أي أساليب من شأنها الضغط على دولة الاحتلال الإسرائيلي وثنيها عن مواصلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدوانها، فاتجهت إلى المجتمع الدولي عبر رئيس الحكومة عبد الله أحمد بدوي الذي وجه أكثر من دعوة لانعقاد الجمعية العامة، كما طالب –أيضاً– بفرض عقوبات ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، وجاءت أبرز تصريحاته في هذا الشأن حين ندد بالجرائم الإسرائيلية التي وصفها بغير الأخلاقية قائلاً: "إن انتهاك المعايير الأخلاقية يجب أن يكون ضمن الأسباب التي تدعو إلى فرض عقوبات على دولة ما إذا قامت به".(جريدة الرأي الكويتية، عدد ٩ يناير ٢٠٠٩)

في هذا المقام حملت رسالة ممثل ماليزيا الدائم لدى الأمم المتحدة في ٧ يناير ٢٠٠٩، التي نقلها عن رئيس حكومته، الكثير من الدعم السياسي للشعب الفلسطيني وفضح الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، حيث ركزت الرسالة الماليزية على وصف الوضع الخطير في غزة وإنذار الدول الأعضاء في مجلس الأمن بحجم الكارثة الإنسانية وتداعياتها الخطيرة، وحملت دولة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة بعد استخدامها المفرط للقوة، وطالبت الدول الأعضاء بالتدخل وفرض وقف إطلاق النار بشكل فوري.

كما طالبت ماليزيا من الدول الأعضاء أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه قطاع غزة، عبر الشروع في تشكيل بعثة فورية من الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع الطلب من رئيس الجمعية العامة بالتدخل بشكل شخصي؛ لأن دوره حاسم في توجيه الدول الأعضاء نحو وقف العدوان على قطاع غزة، وعقد دورة استثنائية أو طارئة للجمعية العامة وفقاً لقرار "متحدون من أجل السلام" رقم (٣٧٧) الصادر في نوفمبر ١٩٥٠، من أجل معالجة الوضع في غزة واستعادة السلام في منطقة الشرق الأوسط عموماً"(http://www.securitycouncilreport.org)

وبالتزامن مع التحرك الحكومي بدا البرلمان الماليزي أكثر تفاعلاً، حين خصص في ١٢ يناير ٢٠٠٩ جلسة للتباحث في أوضاع غزة، وطالب النواب خلالها مجلس الأمن الدولي بتشكيل محكمة لجرائم الحرب لمحاكمة قادة دولة الاحتلال الإسرائيلي، وقد عاد رئيس الوزراء الماليزي لتأكيد تصريحاته من داخل البرلمان مؤكداً على أن "مثل هذه الأعمال تعدّ جرائم حرب وفقا لما يقضي به الفصل الرابع من معاهدة (جنيف) لحماية المدنيين في أوقات الحرب"، وقد ترتب على تلك الجلسة تعليق الحملات الانتخابية الجزئية في إحدى الدوائر الماليزية من أجل توحيد الجهود لمساندة الشعب الفلسطيني، وإيقاف العدوان الإسرائيلي على غزة".(صالح، ٢٠٠٩: ص٢٢١).

لكن فشل الحراك الدبلوماسي الماليزي على صعيد مجلس الأمن، الذي لم يحقق أي نجاح في وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، دفع رئيس الحكومة عبد الله بدوي إلى الاتصال بالأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في ١٢ يناير ٢٠٠٩ وطالبه بعقد جلسة خاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للجمعية العامة بهدف وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية الماليزي في مؤتمر صحفي في بوتراجايا، المركز الإداري لماليزيا.

في هذا الصدد حاولت الحكومة الماليزية تحريك المجتمع الدولي والضغط على الدول الكبرى من خلال تواصل عبد الله بدوي مع جميع رؤساء الحكومات في حركة عدم الانحياز (NAM)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، والعديد من المنظمات الدولية الأخرى للضغط وممارسة دورهم في جلسة الجمعية العامة الاستثنائية المنعقدة، وهو ما أكدت عليه تصريحات وزير الخارجية الماليزي، مؤكداً على سعي بلاده لوقف العدوان على قطاع غزة وإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية لمساعدة الضحايا المتضررين._(الأغا، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

ثانياً: تقديم المزيد من المساعدات للشعب الفلسطيني:

في أول رد فعل رسمي للحكومة الماليزية على العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة "تعهد رئيسها عبد الله بدوي بتقديم معونة مالية الى القطاع، بلغت نحو (١٥) مليون دولار، كما تحركت المنظمات الماليزية العاملة في فلسطين وساهمت في علاج جرحى قطاع غزة آنذاك وما إن توقف العدوان الإسرائيلي على غزة حتى شرعت ماليزيا في تنفيذ بعض المشاريع التنموية فيها غزة" (عبد الرحمن، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

في هذا الصدد أطلقت الحكومة الماليزية في ٢٦ فبراير ٢٠٠٩ حملة إنسانية للتبرع إلى أطفال قطاع غزة، عبر دعم إجراءات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ولدعم الأسر الفلسطينية الناجية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد رعى عبد الله بدوي هذه الحملة الإنسانية واعتبر تلك الحملة فرصة مناسبة للماليزيين لإظهار دعمهم لأطفال فلسطين "مهما كان المبلغ الذي سيتم منحه، فهو قيم لأنه يأتي من القلب، ومن المهم جدًا أن يكون هناك الكثير من الناس الذين يرغبون في المساعدة ".

بدورها بادرت رابطة زوجات الوزراء ونواب الوزراء (BAKTI)، ورابطة أسر الشرطة (Perkep)، ورابطة عائلات القوات المسلحة (BAKAT) ورابطة زوجات وخادمات المرأة المدنية (Puspanita)، وقدمت منحاً بلغت (٣٢٠٠٠٠) رينجيت، وقد أكد رئيس الوزراء أنه سيتم العمل بالحملة حتى نهاية هذا العام، وسيتم استخدامها من قبل اليونيسيف لرعاية الأطفال المصابين، فضلا عن عودة الشباب لنظام التعليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن جانبها رحبت منظمة اليونيسيف في ماليزيا بالتزام رئيس الوزراء في دعم جهود اليونيسيف الرامية إلى تسهيل عودة مئات الآلاف من الأطفال إلى المدارس في غزة، قائلاً "نحن ممتنون لرئيس مجلس الوزراء ولشعب ماليزيا على ثقتهم في اليونيسيف حقا.

"الجدير ذكره أن اليونيسيف كانت قد زودت قطاع غزة في ٢٦ يناير ٢٠٠٩ ب (١٣٠٠٠) حقيبة مدرسية تشتمل على قرطاسية متنوعة، لتلبية احتياجات (١٠٤٠٠) طفل في سن الدراسة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف (٨٤) مجموعة ترفيهية، تتضمن ألعابًا رياضية وبنودًا أخرى مسلية، ل (٦٧٢٠) طفل"(http://www.unicef.org)

المطلب الثاني: الدعم الشعبي الماليزي لفلسطين.

أولاً: المساندة الشعبية للشعب الفلسطيني:

عشية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بدا الشعب الماليزي أكثر تأثراً بتلك الأحداث الدامية، فبدأ ينظم العديد من الحملات والتظاهرات ليُعبر خلالها عن غضبه وتنديده بممارسات دولة الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، ولم تكن تلك الحملات الشعبية تقتصر على التظاهرات التي جابت الشوارع الماليزية، بل بدأ الكثير من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات المختلفة تلعب دوراً مهماً لدعم الشعب الفلسطيني؛ ففي يناير ٢٠٠٩ أعلن أكثر من ٢٠٠٠ مطعم في ماليزيا اعتزامهم سحب منتجات أمريكية كان يتم تقديمها في قوائم الطعام والشراب، ضمن حملة احتجاج ماليزية رسمية وشعبية ضد مساندة الولايات المتحدة الصريحة لدولة الاحتلال الإسرائيلي في عدوانها المتواصل على قطاع غزة.

في هذه الأثناء أكد "مأمور عثمان" الأمين العام لجمعية المستهلكين المسلمين في ماليزيا، قوله: "سنقاطع منتجات الشركات الأمريكية؛ تنديداً بدعم الحكومة الأمريكية لدولة الاحتلال في عدوانها على غزة، والعديد من المسلمين سيشاركون في إطلاق حملة مقاطعة البضائع والمنتجات الأمريكية في جميع أرجاء ماليزيا بدءاً من ٩ يناير ٢٠٠٩، وتشمل المقاطعة (١٠٠٠) منتج أمريكي.

في الصدد ذاته اعتبر القائمون على هذا التحرك أن المقاطعة الاقتصادية هي السبيل الأفضل للمسلمين في كل أنحاء العالم لإدانة مجازر دولة الاحتلال الإسرائيلي، فالمستهلكون من وجهة نظرهم هم القادرون على إضعاف وزعزعة الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الدول الحليفة له

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كالولايات المتحدة، كما أن المشاعر الدينية كانت حاضرة حين أكد القائمون على هذه الحملة بالدعاء لأهل غزة بالنصر"._(صحيفة ذا ستار الماليزية، عدد الأربعاء ١٥ يناير ٢٠٠٩)

ولا شك في أن خطوة رابطة المستهلكين المسلمين في ماليزيا التي قاطعت خلالها السلع التي تنتجها شركة كولجيت بالموليف، وكوكا كولا، وستاربكس، احتجاجا على تقاعس الولايات المتحدة، كانت واحدة من الإجراءات العقابية التي من شأنها الضغط على حلفاء دولة الاحتلال الإسرائيلي لثنيها عن الهجوم العسكري على قطاع غزة، "وقد كان عدم استخدام الإدارة الأمريكية لحق النقض الفيتو خلال التصويت على قرار مجلس الأمن الداعي إلى وقف إطلاق النار خير دليل على نجاعة الضغط الاقتصادي الذي اتبعته الكثير من الدول الإسلامية"

(http://palestinianmissionuk.com/arabic/?p=107)

ويرى الباحث، أن نجاح رابطة المستهلكين المذكورة في توجيه الرأي العام الإسلامي والماليزي وحث المستهلكين، ليس فقط على مستوى ماليزيا، بل على الصعيد الدولي، لمقاطعة المنتجات الأمريكية، بهدف تلقين دولة الاحتلال الإسرائيلي وحلفائها درساً –وفقاً لتصريحات الرابطة–كان قد شكل أداة ضغط على المجتمع الدولي خاصة وأن تفاعل شخصيات حكومية وعامة مع هذه الاحتجاجات أكسبها ثقلاً إضافياً وجعل المجتمع الماليزي أكثر تجاوباً معها.

في هذا السياق جاءت دعوة رئيس وزراء ماليزيا السابق، مهاتير محمد جنباً إلى جنب لتؤكد وتعزز تلك الجهود غير الرسمية، مطالباً الحكومة وجميع المستهلكين لمقاطعة المنتجات الأمريكية، ووقف التعامل بالدولار الأمريكي._(نت، عمان نت، ١٥/١/ ٢٠٠٩).

ثانياً: مساندة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني الماليزية لقطاع غزة:

لم يقف الدعم الماليزي للشعب الفلسطيني على المواقف الرسمية من الحكومة الماليزية، فإن الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لم تقف مكتوفة الأيدي وكان لها دور لا يقل عن الدور الرسمي في دعم صمود الشعب الفلسطيني؛ حيث نظم عدد من الجمعيات والأحزاب الماليزية العديد من الفاعليات التضامنية في هذا الشأن.

ومع بداية شهر يناير ٢٠٠٩، خرجت مسيرة تظاهرية في العاصمة كوالالمبور، بعد صلاة الجمعة من مبنى بعثة الحج الماليزية إلى مبنى السفارة الفلسطينية، دعمًا للشعب الفلسطيني وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي ضد الأبرياء في قطاع غزة، ونظمت هذه المسيرة السلمية جهة حكومية مثلتها جمعية شباب الحزب الوطني الملايو بالتعاون مع بعض المنظمات والمؤسسات غير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومية والجمعيات الطلابية والجاليات العربية في ماليزيا، وكان السفير الفلسطيني وأعضاء من الحكومة الماليزية وبعض ممثلي المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في استقبال تظاهرة الدعم أمام مبنى السفارة.

وبدوره عبّر نائب رئيس جمعية شباب الحزب الوطني الملايو "محمد خيري"، في خطاب ألقاه أمام الحشد الشعبي بالقول: "منذ عام ١٩٤٨ وحتى وقتنا هذا حصلت تطورات كبيرة في العالم أبرزها تفرق الاتحاد السوفييتي، ووصول الإنسان إلى القمر، وحصلت ماليزيا على استقلالها لكن للأسف لم تأخذ فلسطين حريتها منذ ٦٠ عاماً من النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية"، مضيفاً: "إن ماليزيا تقف جنباً إلى جنب مع القضية الفلسطينية وستظل كذلك حتى يتحقق لفلسطين استقلالها وتستعيد حقها من الاحتلال الإسرائيلي منادياً جميع الأعراق والديانات الماليزية بالوقوف ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومساندة الفلسطينيين بالتبرع والدعم، وأشار إلى أن قضية فلسطين ليست قضية المسلمين فقط، بل هي قضية البشرية بكل دياناتهم وثقافاتهم، قائلاً :"نحن كدولة متعددة الأعراق والأديان يقف جميع أفرادها مسلماً كان أم بوذيا أم هندوسيا أم مسيحيا ضد العدوان الاسرائيلي".(عمران، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

و نظمت مؤسسة "أمان فلسطين" بالتعاون مع الاتحاد الإسلامي تحديداً في ١٠ يناير ٢٠٠٩، مهرجاناً شعبياً حاشداً في مدينة "شاه علم" عاصمة ولاية سيلانجور، حيث طالب المتحدثون –خلالها– بضرورة "وقف العدان الإسرائيلي الهمجي على غزة وفتح المعابر، لا سيما معبر رفح، موجهين نداءاتهم ودعواتهم إلى مصر ليطالبوها بفتح معبر رفح من أجل تسهيل وصول المعونات والأطباء وإعادة الحياة إلى طبيعتها في القطاع، كما طالبوا الدول العربية بقطع علاقتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تقديم المسؤولين الإسرائيليين لمحاكمة دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وبدوره عبّر رئيس مؤسسة "أمان فلسطين" عبد الله زيك عن تضامن الماليزيين الكبير مع الشعب الفلسطيني قائلاً "نحن نسعى عبر مؤسسة "أمان فلسطين" إلى توعية الشعب الماليزي للقيام بواجبه تجاه إخواننا الفلسطينيين" كما دعا الشعب الماليزي إلى الاستمرار في إقامة الفعاليات التضامنية مع فلسطين وتقديم التبرعات. (عبد الرحمن، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

الجدير ذكره أن مؤسسة "أمان" تقوم بجمع التبرعات من الشعب الماليزي في جميع الولايات الـ (١٣) في ماليزيا، ومن ثم ترجمة هذه التبرعات إلى مشاريع تعود بالنفع على الشعب الفلسطيني وفقا لاحتياجاتهم، وتتنوع نشاطاتها في تقديم الخدمات الخيرية في قطاعات عديدة مثل: الإغاثة، والتعليم، والصحة، والمجتمع، والشباب، والثقافة، والقدس والشراكة، والتدخل العاجل. على مدى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الـ (٦) سنوات الماضية، فمكتبها في فلسطين ترجم هذه القطاعات إلى مشاريع منفذة بالشراكة مع الوزارات المحلية فيها، والمنظمات غير الحكومية المحلية"(صيام، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

وبالتزامن مع هذه الاحتجاجات نظمت جهات غير حكومية فعاليات شعبية، بالتعاون مع الأحزاب والمنظمات الإسلامية الماليزية وائتلاف الجمعيات غير الحكومية والأطباء، مسيرتين منفصلتين، أعقبها اعتصام أمام سفارتي الولايات المتحدة ومصر، وقام ائتلاف المنظمات والجمعيات غير الحكومية بتنظيم مهرجان تضامني مع الشعب الفلسطيني في ١٨ يناير ٢٠٠٩، أشاد خلاله رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد، بالدور الذي تضطلع به الحكومة الماليزية، لوقف العدان الإسرائيلي على قطاع غزة، والضغط على المجتمع الدولي لتقديم قادة الحكومة الإسرائيلية للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب، منوهاً إلى ضرورة التفريق بين موقف الحكومة الماليزية الذي يدعم العلاقة مع السلطة في رام الله وفي الوقت نفسه لا يتخلى عن قطاع غزة المحاصر، ملمحاً إلى جهود بلاده الرامية إلى تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين، وبالتالي إعادة الأمور إلى نصابها، والتعامل مع من يمثل الشعب الفلسطيني بشكل حقيقي.

لكنه عاد مجدداً ليشيد بالمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة حين وصفها بالأسطورية، قائلاً: "إن هذا الشعب يقدم تضحيات حتى لو خذله الجميع، فهو لن يستسلم ولن ينهزم "في هذا الخطاب المهم لمهاتير محمد ركز على أهمية سلاح المقاومة، مطالباً بضرورة تفعيل كل الأسلحة بما فيها سلاح المقاطعة، واصفاً العدوان الإسرائيلي على غزة بـ "الصراع الطويل"، كما وصف قادة دولة الاحتلال الإسرائيلي بأنهم مجموعة من الأشرار القتلة المتعطشين للدماء"._(صالح، ٢٠٠٩: ص٢٢٢).

من هنا يرى الباحث الموقف الماليزي في ظل حكم مهاتير محمد، ومن جاء بعده شكّل تحدياً لدولة الاحتلال الإسرائيلي وللولايات المتحدة الأمريكية، ورغم الخلافات بين ماليزيا والولايات المتحدة، إلا أن الأخيرة قد حرصت على علاقات جيدة مع ماليزيا باعتبارها نموذجاً للدول الإسلامية المعتدلة، وباعتبار أن المصلحة الأمريكية تقتضي الحفاظ على هذا النوع من النماذج الدولية الإسلامية والحفاظ على استقرارها ، خاصة بالنظر إلى موقع ماليزيا داخل منطقة جغرافية تضم حوالي ثلث سكان العالم الإسلامي وتحتوي على عدد كبير من التنظيمات الإسلامية المتشددة، لكن دولة الإحتلال الإسرائيلي لم تتجاهل مواقف ماليزيا ولا مواقف مهاتير محمد – حتى بعد تركه منصبه– الداعمة للقضية الفلسطنية والمنددة بالاحتلال، ففي منتصف مايو ٢٠٠٥ حاول مهاتير محمد أن يزور القدس، لكن دولة الاحتلال الإسرائيلي منعته بسبب مواقفه منها ووجهت له اتهامات بمعادات السامية" (اسماعيل، ٢٠١٤: ص٢٠٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة:

تميزت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية، خلال مرحلة بدوي، بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني التي لعبت الدور الأساسي في دعم القضية الفلسطينية، وفي أغلب الأحيان اقتصر دور الحكومة الماليزية على انتقاد الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني من خلال المؤتمرات الدولية المختلفة.

ومن جهة أخرى كانت الحكومة الماليزية كانت تبارك الجهود الدولية المتعلقة بعملية السلام، وهي أقل تصادماً مع الغرب، على عكس التصريحات المثيرة التي كان يطلقها رئيس الحكومة السابق مهاتير محمد؛ لذلك باركت الحكومة الماليزية خطة خارطة الطريق وجولات الرباعية الدولية، لكنها في الوقت نفسه كانت أكثر الدول الإسلامية حرصاً على مباركة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع:

السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠٠٩-٢٠١٥م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى٢٠١٥، شهدت القضية الفلسطينية كثيراً من الأحداث والتطورات التي برهنت على تأييد ماليزيا حكومة وشعبًا لها، كما سيبين هذا الفصل، الذي يناقش في مبحثه الأول دور ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية بين عامي (٢٠٠٩-٢٠١٢) خاصة بعد تولي محمد نجيب عبد الرزاق رئاسة وزراء ماليزيا، وموقف حكومته من الحصار الإسرائيلي على غزة، وموقفها من العدوان الإسرائيلي على القطاع في ٢٠١٢، كما يناقش المبحث الثاني طبيعة السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، وخاصة الموقف الماليزي حيال طلب فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣، وكذلك الموقف الماليزي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠١٤. كما يتناول هذا الفصل في مبحثه الثالث، نظرة استشرافية لمستقبل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية خاصة بعد التطورات الدولية والإقليمية سواء في فلسطين أو في ماليزيا من بعد ٢٠١٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

موقف ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠٠٩-٢٠١٢

في ٣ إبريل ٢٠٠٩، تسلم محمد نجيب تون عبد الرزاق رئاسة وزراء ماليزيا، "ونجيب عضو المنظمة الوطنية المتحدة للملايو وهو ابن تون عبد الرزاق، ثاني رئيس وزراء ماليزيا، وابن أخت الداتوك حسين بن الداتو عون، ويعتبر من عائلة سياسية عريقة"، وإن سياساته تعتبر امتداداً لمدرسة مهاتير محمد وعبد الله بدوي، إضافة لرؤيته الأكثر مرونة في التعامل مع المتغيرات الإقليمية وفترة حكمه تستحق الدراسة.(http://www.marefa.org).

المطلب الأول: موقف ماليزيا تجاه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة: ٢٠٠٩-٢٠١٢

فرضت دولة الاحتلال الإسرائيلي حصاراً خانقاً على قطاع غزة إثر نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، ثم شددت الحصار في صيف عام ٢٠٠٧. وشمل الحصار دخول المحروقات والكهرباء والكثير من السلع الأساسية، ومنع الصيد في عمق البحر، وغلق المعابر بين القطاع ودولة الاحتلال الإسرائيلي، إضافة لإغلاق معبر رفح المنفذ الوحيد للقطاع إلى العالم الخارجي من جانب مصر، وقد زادت معاناة الفلسطينيين بدرجة أكبر بعد إغلاق وهدم مئات الأنفاق التي توصل بين قطاع غزة ومصر، التي كانت ممراً مؤقتاً لحصول مواطني غزة على بعض السلع الأساسية لحياتهم.

وفي خطوة عملية لكسر الحصار السياسي على غزة، في ديسمبر ٢٠٠٩، "التقى وفد قيادة كتلة التغيير والإصلاح، وهي الكتلة البرلمانية لحركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني خلال زيارته ماليزيا، السيد عبد الهادي أوانغ (رئيس الحزب الإسلامي البرلماني الماليزي) إلى جانب عدد من البرلمانيين من أعضاء الحزب، حيث تشكل وفد كتلة التغيير والإصلاح، برئاسة النائب إسماعيل الأشقر إلى جانب عضوية النائبين سالم سلامة و مشير المصري، ووعد أوانغ خلال لقائه الوفد الفلسطيني بطرح قضية النواب المختطفين في سجون دولة الاحتلال الإسرائيلي آنذاك خلال جلسة للبرلمان الماليزي، وأكد أوانج أن علاقة ماليزيا بالشعب الفلسطيني علاقة دينية وثيقة، وأن الحزب الإسلامي البرلماني الماليزي يتابع دوماً أخبار فلسطين، موضحاً أن الحزب قام بالعديد من المظاهرات دعماً ومناصرة للشعب الفلسطيني، بل ويعتبر قضية فلسطين القضية الأهم في العالم، مشدداً -في حديثه- على عدم اعترافه بوجود ما يسمى بدولة إسرائيل معبراً عن رفضه لكل المبادرات التي تقبل نظام حل الدولتين".(الأشقر، مارس ٢٠١٦: مقابلة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي نهاية مايو ٢٠١٠، جُهز أسطول دولي لكسر الحصار عن قطاع غزة، تم إطلاق اسم "أسطول الحرية" عليه، حيث تكون من سفن عديدة منها: "مافي مرمرة" التركية التي كانت تحمل على متنها أكثر من خمسمائة ناشط ومتضامن أغلبهم أتراك، وثلاث سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية بمشاركات ماليزية لرفع الحصار عن غزة، حمل الأسطول نحو (٧٥٠) متضامناً من أكثر من أربعين دولة، بينهم (٤٤) شخصية رسمية وبرلمانية وسياسية أوروبية وعربية، ومن ضمنهم عشرة نواب جزائريين، وحمل الأسطول –أيضا– على متن سفنه نحو عشرة آلاف طن من المساعدات الإنسانية الموجهة إلى سكان غزة، ومنها ستة آلاف طن من الحديد، وألفا طن من الإسمنت، إضافة إلى مولدات كهربائية وأجهزة طبية وأدوية وكمية من المعونات الغذائية.

ومن الشخصيات التي شاركت في أسطول الحرية الأول، رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني، وحنين الزعبي نائب في الكنيست الإسرائيلي، وبرلمانيون من إيرلندا وألمانيا واليمن ومصر، وفنانون وكتاب من السويد وإعلاميون من دول متعددة، غير أن سفينة "مافي مرمرة" إحدى أهم سفن الأسطول، تعرضت وهي في المياه الدولية يوم ٣١ مايو/أيار ٢٠١٠ لهجوم من قوات كوماندوز تابعة لبحرية الاحتلال الإسرائيلي استخدمت الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع، أدى إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة عدد آخر بجراح متفاوتة ما حال دون وصول الأسطول إلى قطاع غزة".(نت،الجزيرة نت،٢٠١٠/٥/٣١)

ومنذ بداية الهجوم الإسرائيلي على الأسطول، بدأت الدول العربية والإسلامية بقيادة ماليزيا مساعي لعقد جلسة طارئة للأمم المتحدة من أجل بحث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، "وبحسب جريدة (هآرتس) الإسرائيلية فإن ما تخشاه إسرائيل من هذا الموقف، هو أن مثل هذا الاجتماع سيمثل منبرا لعشرات من الدول العربية والإسلامية من أجل مهاجمة إسرائيل، وهو ما سيقود بالتالي إلى زيادة الضغط الدولي على الدولة العبرية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ونقلت (هآرتس) عن مصادر دبلوماسية قولها: "إن المساعي لعقد هذا الاجتماع، التي تقودها ماليزيا، جاءت كنتيجة لشعور الدول العربية والاسلامية بخيبة الأمل بعد الجلسة التي عقدها مجلس الأمن بعد أيام من الهجوم على أسطول الحرية، التي انتهت ببيان رئاسي غير ملزم يطالب دولة الاحتلال الاسرائيلي بإجراء تحقيق محايد يتمتع بالمصداقية والشفافية ومطابق للمعايير الدولية".(نت، روسيا اليوم،٣١ مايو ٢٠١٠)

وفي يوم ٦ يونيو ٢٠١٠، دعا البرلمان الماليزي –في جلسة خاصة– إلى اتخاذ إجراءات ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي رداً على هجومها على الأسطول الذي كان يحمل مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة، ووصف رئيس الوزراء الماليزي داتوك سري نجيب عبد الرزاق الهجوم بأنه "فتح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عيون شعب ماليزيا وبقية العالم على فظائع الاحتلال الإسرائيلي بحق شعب فلسطين، فما قامت به دولة الاحتلال الإسرائيلي يعد جريمة إنسانية بكل المعاني، فهي مجزرة وجريمة يجب ألا تمر مرور الكرام، كما وصف رئيس الوزراء الماليزي الإسرائيليين بأنهم رجال عصابات عالميين، وطالب بمحاكمة المسؤولين عن الهجوم على أسطول الحرية أمام محكمة العدل الدولية. وأضاف عبد الرزاق أمام البرلمان في ٢٠١٠/٧/٦: إن ماليزيا ستطلب من مجلس الأمن الدولي إدانة الاعتداءات الإسرائيلية والعمل على محاكمة مرتكبيها أمام محكمة العدل الدولية، وأكد أن مجموعات الكوماندوز الإسرائيلية أطلقت النار على ناشطين من قرب وعلى ظهورهم في عمل جنوني لا يمكن الصفح عنه". (نت، البوابة، ٢٣ يونيو ٢٠١٠)

وبالفعل، فقد جرت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك اتصالات مكثفة لطرح مبادرة ماليزية تهدف إلى بحث أحداث الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية في الجمعية العامة، حسبما أفاد الموقع الإلكتروني لصحيفة (هآرتس) يوم الخميس ٢٤ يونيو ٢٠١٠، و"أفاد الموقع أن سفراء الدول العربية في الأمم المتحدة أجروا مشاورات بشأن المبادرة التي اقترحتها ماليزيا في أروقة المجلس وتشاورت بموجبها مع مندوبي الدول العربية والإسلامية، وتقضي المبادرة الماليزية بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة، وتقديم طلب برفع الحصار عن قطاع غزة وأن تطلب الجمعية شرحًا وافيًا بشأن هجوم الجيش الإسرائيلي على السفينة "مرمرة" من الناحية القانونية والذي أسفر عن مقتل (٩) نشطاء وإصابة عشرات آخرين، ونقلت الصحيفة عن مصادر في مقر الأمم المتحدة قولها، إن الاقتراح الماليزي يلقى دعماً من إيران وسورية، اللتين شجعتا ماليزيا وأوصتا مجموعة الدول العربية بدفع المبادرة قدماً، وكان البرلمان الماليزي قد تبنى بالفعل قراراً يدعو إلى اتخاذ خطوات ضد دولة الاحتلال الإسرائيلي رداً على حادثة الأسطول. (نت، روسيا اليوم، ٢٠١٠/٦/٢٤)

وقد وافق البرلمانيون الماليزيون بالإجماع على مذكرة إدانة تقدم بها رئيس الوزراء، وكان وزير الخارجية الماليزي "حنيفة إمام" طلب من مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات رادعة حيال دولة الاحتلال الإسرائيلي معبراً عن أسفه إثر الموقف الضعيف للأمم المتحدة بشأن العدوان الإسرائيلي.

من جانبه قال رئيس الوزراء الماليزي الأسبق مهاتير محمد، في مؤتمر عن الحصار المفروض على غزة عقدته منظمة (بردانا) العالمية للسلام التي يرأسها: "إن دولة الاحتلال الإسرائيلي دولة مارقة، ولا يجب السماح لها بمواصلة مسارها الحالي والاستمرار في سياستها العنصرية وقمعها للفلسطينيين، وإنه لأمر غير مقبول أن دولة الاحتلال الاسرائيلي التي قامت بعملية الهجوم وقتلت نشطاء السلام الذين كانوا على متن سفينة "مرمرة" المتجهة إلى غزة قد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنشأت لجنة تحقيق من ذلك النوع"، مضيفاً أن: "الإسرائيليين يقتلون الناس ثم يعينون محامياً من بينهم للتحقيق في الجريمة نفسها، وهذا نظام لا عدالة فيه أبداً"، وأضاف بحسب وكالة الأنباء الماليزية (برناما) ، "أنه على شعوب العالم أن تبعث برسالة أمل وتضامن تجاه الفلسطينيين بأننا لن نتخلّى عنهم وأننا سنتكاتف معهم في نضالهم للتحرر وإقامة دولة فلسطين"، وأما عن الحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي على غزة، فقال مهاتير: "وعلينا أن نناضل لتشكيل ائتلاف واسع للسلام وفضح ومقاومة مثيري الحروب هؤلاء، وسنناضل مهما استغرق الوقت وسنكسر الحصار"، وقال: إن سفينتي "ريتشيل كوري" و"ما في مرمرة" من "أسطول الحرية" والمنظمات غير الحكومية والمتطوعين بيّنوا السبيل، ويجب البناء على الزخم الذي ولّده هؤلاء للسير قدماً، ودعا مهاتير العالم إلى بذل المزيد من الجهود لتجريم الحرب لأن الحرب هي "مجازر جماعية والمجزرة يجب أن تعتبر جريمة"، واعتبر أنه لا نية لدى الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي لرؤية دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، ودعا أخيراً شعوب العالم إلى الاستعداد لمقاومة أية محاولة من دولة الاحتلال الإسرائيلي لشن حرب أخرى سواء على الشعب الفلسطيني أو على أي طرف آخر"(نت، ميدل إيست أونلاين ، ٢٠١٠/٧/١١)

هذا ولم يكتف مهاتير محمد بإصدار البيانات والفعاليات التي تقوم بها المؤسسات التي يديرها لدعم القضية الفلسطينية في ماليزيا، لكنه كان حريصاً على استقبال وفود رسمية فلسطينية في ماليزيا للتأكيد على دعم ماليزيا للقضية الفلسطينية، فقد التقى الوفد البرلماني الفلسطيني برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر وعضوية النائبان جمال نصار وعاطف عدوان، الذين قاموا بزيارة لماليزيا وتم لقاؤهم في بيته بمدينة كاجانك، حيث قابلهم عند بوابة منزله وهو يرتدي قميصاً كتب عليه (فكوا الحصار عن غزة) في إشارة واضحة لتضامنه مع غزة ،وأكد مهاتير للوفد على أن خدمة الشعب الفلسطيني هي شرف لماليزيا، مشدداً على أنه رفع لواء الحق الفلسطيني في كل المحافل الدولية وأثناء لقاءاته بكل الرؤساء الأوروبيين، ونصح مهاتير الشعب الفلسطيني بوحدة الصف لمواجهة التعنت الإسرائيلي، وشدد على ضرورة بناء استراتيجية واضحة للتخلص من الاحتلال وكسب مزيد من الأصدقاء في العالم، إلي ذلك شارك الوفد برفقة مهاتير محمد في حفل استقبال أفراد السفينة الماليزية التي سيرتها جمعية "بردانا" للسلام العالمي، التي يرأسها مهاتير محمد لدى وصولهم إلي مطار كوالالمبور الدولي، "وأشار مهاتير محمد إلي أنه كان يتوقع من البحرية الإسرائيلية أن تتصدي للسفينة ولكنه أصر على إبحارها لغزة حتى يرسل رسالة واضحة للعالم بأن دولة الاحتلال الإسرائيلي لا تريد السلام ولا تريد فك الحصار ولا تفهم معنى الإنسانية، وعلينا أن نضعها في حرج مع أصدقائها المدافعين عن الحرية زوراً، وأكد مهاتير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محمد بحفل الاستقبال أنه ينوي التوجه إلى غزة حينما تسمح حالته الصحية بذلك. من ناحيته أعرب قائد السفينة عن أمله بأن تسمح الظروف لاحقاً بالإبحار إلى غزة وأنه سيبقى يحاول الوصول إليها"(بحر، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

وعلى الصعيد الشعبي، "تظاهر المئات من الماليزيين أمام السفارة الأمريكية في كوالالمبور هاتفين "الموت لإسرائيل" كما تمكنت مؤسسة "أمان فلسطين" الماليزية من إدخال قافلة مساعدات إغاثية وطبية لقطاع غزة بقيمة مائة ألف دولار عبر معبر رفح الحدودي مع مصر دون السماح للوفد الماليزي المرافق، الذي ضم (١٢) شخصية اعتبارية ماليزية يمثلون منظمات أهلية وصحافيين، من دخول قطاع غزة، وكذلك تمكن وفد طبي تابع لمنتدى ماليزي يطلق عليه " بوتيرا واحد ماليزيا" من دخول غزة في أغسطس ٢٠١٠، وضم الفريق (٦٧) شخصاً بينهم أطباء وإداريون، وضم الوفد الطبي عشرة ماليزيين، وعشرة هنود وعشرة صينيين من تخصصات طبية مختلفة، أجروا خلال فترة إقامتهم عمليات جراحية لمرضى القطاع، كما تزايدت في هذه الفترة الأنشطة المؤيدة للقضية الفلسطينية في ماليزيا، ونشطت المؤسسات الماليزية في حملات جمع التبرعات للشعب الفلسطيني".(صالح، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

كما دعا رئيس وزراء ماليزيا نجيب عبد الرزاق، الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى دعم "أسطول الحرية ٢" لإغاثة قطاع غزة المحاصر، وأوضح نجيب، في رسالة بعث بها إلى بان كي مون أذاعتها وسائل الإعلام الماليزية، أن البعثة المقرر إبحارها إلى القطاع تسعى فقط إلى تسليم مساعدات إنسانية لتخفيف معاناة الفلسطينيين في غزة، وقال: "أبحث عن تعاونكم بتعيين ممثلين للأمم المتحدة يفتشون كل السفن والأشخاص المتطوعين، وذلك لإعطاء ضمانات للعالم أجمع، وخاصة حكومة دولة الاحتلال الإسرائيلي، بأن القافلة تحمل فقط إعانات إنسانية، وأشار إلى أن نشطاء ماليزيين يمثلون منظمات غير حكومية سيشاركون مع مئات من المتطوعين من دول مختلفة في البعثة التي تضم عشر سفن، كما ناشد نجيب الأمين العام بأن يدعو "حكومة تل أبيب" إلى عدم استخدام القوة ضد أسطول الحرية، فيما أكد رئيس الوزراء الماليزي بأن البعثة "تبحر لأغراض إنسانية تماشياً مع قرارات الأمم المتحدة، وخاصة توصية مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ (لعام ٢٠٠٩)، التي ترخص لتقديم الإعانات الإنسانية لقطاع غزة، ويشمل ذلك الغذاء والدواء والوقود"(نت، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٧ يونيو ٢٠١١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: موقف ماليزيا تجاه عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني على قطاع غزة عام ٢٠١٢

شهد تاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠١٢، قيام طائرات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال قائد كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس وعضو مكتبها السياسي في غزة، أحمد الجعبري، لتعلنها بداية عدوان جديد على غزة، استمر حتى مساء يوم ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، حيث أطلقت دولة الاحتلال الإسرائيلي على هذا العدوان اسم عملية «عامود السحاب» ، التي انتهت بعد ٧ أيام و٥ ساعات، وتوقفت معها أيضاً القذائف الصاروخية محلية الصنع التي أطلقتها كتائب القسام على دولة الاحتلال الإسرائيلي في إطار عملية الدفاع عن النفس وأطلقوا عليها اسم "معركة حجارة السجيل".

أدى هذا "العدوان الإسرائيلي إلى استشهاد (١٦٢) فلسطينيًا منهم (٤٣) طفلًا بالإضافة إلى (١٥) امرأة و(١٨) مسناً، بينما وصل عدد المصابين (١٢٢٢) من بينهم (٤٣١) طفلا و(٢٠٧) سيدات و(٨٨) مسنا، في المقابل، أدت القذائف الصاروخية محلية الصنع التي أطلقتها كتائب القسام والمقاومة الفلسطينية، رداً على العدوان الإسرائيلي، إلى قتل (٥) إسرائيليين وإصابة ٢٤٠ آخرين، وارتكبت دولة الاحتلال الإسرائيلي خلال هذا العدوان، سلسلة مجازر أودت بحياة عائلات كاملة مثل عائلة الدلو وأبو زور وغيرها، ونفذت (١٥٠٠) غارة على غزة، وزعمت أنها دمرت (١٩) مقراً قياديًا ومركزاً ميدانياً تابعاً لحماس من بينها مقر رئاسة الوزراء".(نت، جريدة الشرق الأوسط، عدد الجمعة ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢)

ويرى الباحث، أن هناك مجموعةٌ من العوامل ساهمت في إفشال العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة، وكان في مقدّمتها صمود المقاومة الفلسطينيّة في القطاع، واستمرارها في قصف الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة بكثافة وفاعليّة مؤثِّرة، والتفاف الشعب الفلسطينيّ حولها، ويضاف إلى ذلك موقف مصر (برئاسة محمد مرسي) المهمّ والفاعل الدّاعم للمقاومة، الذي حظي بمساندة الرأي العامّ العربيّ وجامعة الدُّول العربيّة، لا سيّما دول "الربيع العربيّ"، وتلقّى دعمًا إقليميًّا من تركيا وعدد من الدول الداعمة للقضية الفلسطينية ومنها ماليزيا، وبفضل ذلك "تمكّنت المقاومة في غزّة من فرض مطالبها الأساسيّة في اتّفاق التهدئة الذي جرى التوصّل إليه في القاهرة، إذ شمل وقف الاغتيالات الإسرائيليّة وفكّ الحصار من خلال نقاط عديدة محددة؛ ما يفتح الباب أمام إعادة بناء قطاع غزّة والعمل بجديَّة من أجل إنهاء الانقسام".(نت،٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ (http://www.dohainstitute.org/portal

وعن موقف ماليزيا تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٢، فقد تبنى المشرعون في ماليزيا بالإجماع قراراً يدين الهجوم الإسرائيلي على غزة، "وجاء قرارهم في الثلاثاء ٢٠ نوفمبر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٢، وأدان القرار، الذي تم تقديمه باسم رئيس الوزراء محمد نجيب عبد الرزاق، الهجوم الإسرائيلي ووصفه بأنه انتهاك لقانون الحقوق الدولي ووحشية غير مبررة وجريمة ضد الإنسانية انتهكت اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، وشمل القرار التضامن مع الفلسطينيين وحثهم على توحيد صفوفهم لتحقيق هدف إقامة دولة مستقلة، كما حث القرار جامعة الدول العربية على اتخاذ "إجراءات ملموسة" ضد الهجوم الإسرائيلي، وحث مجلس الأمن الدولي على إجبار دولة الاحتلال الإسرائيلي على وقف عدوانها على غزة ونشر قوة لحفظ السلام هناك، وقد جاء هذا القرار الطارئ في مجلس النواب بعدما وصل مجلس الأمن الدولي إلى طريق مسدود مع الولايات المتحدة، الحليف الوثيق لدولة الاحتلال الإسرائيلي، لرفض تبني بيان بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة على أساس أن ذلك يقوض الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف إطلاق النار".(نت، شبكة الصين العربية، ٢٠١٢/١١/٢٠) http://arabic.china.org.cn/

كما أكد القرار على أن ماليزيا قررت العمل مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية والدول المعنية الأخرى، بغية اتخاذ المزيد من التحركات الملموسة في إطار التمسك بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لمعالجة الصراع في الشرق الأوسط، وجاء القرار بنصه كالتالي : بموجب الأوامر الدائمة رقم ٢٧ (٣) يعتمد مجلس النواب في برلمان ماليزيا القرارات التالية :" بما أن دولة الاحتلال الإسرائيلي قد قامت بشن هجمات عسكرية في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢ على الأراضي الفلسطينية في غزة، شملت هجمات وقصفاً في الجو والبحر والبر، وحيث إن الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في غزة تعدّ عملاً ينتهك القانون الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، وهي أيضا جريمة حرب تعتبر خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

وحيث إن موقف الشعب الماليزي الثابت هو عدم وجود مبرر للهجمات غير المتناسبة والعشوائية والمفرطة في شدتها على الأراضي الفلسطينية في غزة، فإن الماليزيين يرفضون العقاب الجماعي المفروض على الشعب الفلسطيني في غزة، وحيث أن الشعب الماليزي يشعر بالامتعاض والأسف العميقين إزاء إخفاق المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن الدولي، في وقف العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة على الفور، فقد قرر المجلس ما يلي: (http://www.puic.org/newar)

١-الإدانة القوية للهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية في غزة، التي أودت بحياة المدنيين الفلسطينيين، بما فيهم النساء والأطفال والرضع وكبار السن، وأدت إلى تدمير الممتلكات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والبنية التحتية، ويطالب بالانسحاب الكامل لدولة الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

٢-حث مجلس الأمن الدولي على إجبار دولة الاحتلال الإسرائيلي على الوقف الفوري لهجماتها العسكرية على الأراضي الفلسطينية في غزة من خلال وقف إطلاق النار، وإصدار قرار بمرابطة قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة بغية تنفيذ وقف إطلاق النار.

٣-حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد جلسة خاصة طارئة في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة "متحدون من أجل السلام" بموجب القرار (٣٧٧) ف.أ، في حال فشل مجلس الأمن الدولي في الاضطلاع بمسؤولياته.

٤-حث الأطراف المعنية على مواصلة جهودها من أجل عملية السلام والتنفيذ والالتزام بالقرارات الصادرة من الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي – الإسرائيلي.

٥-ستعمل ماليزيا، مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية والدول الأخرى، بذات التوجهات المشابهة بغية القيام بأعمال ملموسة على صعيد التمسك بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في معالجة الصراع المتصاعد حاليا في الشرق الأوسط.

٦-الإعراب عن تضامن الشعب الماليزي مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

٧-حث الشعب الفلسطيني على الوحدة من أجل الحفاظ على حقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف حتى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

٨-مناشدة المجتمع الدولي لتقديم مساهمات إنسانية فورية للشعب الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية وخاصة في غزة.

٩-حث مجلس الأمن الدولي على إجراء تحقيق واتخاذ إجراءات بغرض محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين المشتبه في تورطهم في الأعمال الوحشية العدوانية على الشعب الفلسطيني.

١٠-إبلاغ المجالس التشريعية والبرلمانات المعنية بمضمون هذا القرار، وخصوصاً الكونجرس الأمريكي والبرلمان البريطاني وبرلمان الاتحاد الأوروبي والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل إصدار هذا القرار كان "قد اتفق رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق والرئيس المصري محمد مرسي، خلال اتصال هاتفي بينهما، على بذل الجهود للحصول على تأييد القوى الدولية للضغط على دولة الاحتلال الاسرائيلي بوقف عدوانها على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بحسب بيان لرئاسة الوزراء الماليزية". (نت، برناما، ٢٠١٢/١١/١٧)

وعن التضامن الشعبي الماليزي مع الشعب الفلسطيني أثناء العدوان عليه عام ٢٠١٢م، فقد "دعا المجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية الإسلامية الماليزية وسكرتارية جمعية العلماء من آسيا (مجلس الشورى)، في الثلاثاء ١٦-١١-٢٠١٢، المجتمع الدولي إلى إدانة الهجوم الإسرائيلي على غزة، ووصف الجانبان الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، بـ "البربري"، وقالا -في بيان صحفي صدر عنهما-:" قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتوجيه ضربة من طرف واحد على قطاع غزة بدعوى استهداف ما يسمونه (الإرهابيين) في غزة، ما أدى إلى ارتقاء العديد من الشهداء المدنيين. وأبدى المجلس الاستشاري قلقه وألمه إزاء صمت المجتمع الدولي بشأن العدوان الذي قد يكون تمهيداً لقيام الجيش الإسرائيلي بحملة عسكرية أخرى على قطاع غزة، ودعا الجانبان الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي لإدانة الهجوم والرد عليه، مطالبين المجتمع الدولي أن "يكون على دراية بأن الهجوم المستمر وغير المبرر بداية تكرار للعدوان على غزة الذي ارتكبته دولة الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩،التي دمرت قطاع غزة وبنيته التحتية وأدت إلى معاناة إنسانية لا يمكن تصورها على صعيد المواطنين، كما دعا المجلس الاستشاري، البرلمان الماليزي في جلسته المقبلة لإدانة دولة الاحتلال الإسرائيلي على هجومها، والاقتراح على الحكومة لإقامة يوم التضامن الدولي من أجل فلسطين، كما دعا الجانبان جميع الحكومات المحلية لدعم وتأييد المسيرة العالمية للقدس، التي "من شأنها أن توحد الشعوب والحكومات من جميع أنحاء العالم لعمل مسيرات بالآلاف لإظهار التضامن في ذكرى يوم الأرض الفلسطيني في ٣٠ مارس ٢٠١٢".(جريدة فلسطين، عدد، ١١/١٣/ ٢٠١٢)

وفي صباح الإثنين ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، عبر وفد قافلة الأمل للإغاثة الماليزية إلى قطاع غزة من خلال معبر رفح البري، ويأتي ذلك بهدف مؤازرة الشعب الفلسطيني وتخفيف المعاناة عن كاهله جراء العدوان الإسرائيلي على القطاع وللمساهمة في كسر الحصار المفروض عليه من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، ولقد الوفد ضم (١١) فرداً ومهمته إنسانية طبية، واصطحب الوفد معه شاحنة محملة بكمية من المساعدات الإنسانية عبارة عن (٣) أطنان من الأدوية والمستلزمات الطبية"._(حسنة، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ٢٠١٢- أيضاً- توالت الوفود الرسمية الفلسطينية على ماليزيا، ولم يقتصر الاستقبال الماليزي على حركة فلسطينية دون أخرى، فالسياسة الخارجية الماليزية متوازنة بعلاقاتها مع كل ممثلي الشعب الفلسطيني، لذلك كان هناك زيارات لأعضاء من حركة فتح لماليزيا، ففي يوم الإثنين ١٠ ديسمبر ٢٠١٢، اختتم نائب المفوض العام للعلاقات الدولية لحركة فتح الدكتور عبدالله عبد الله، جولته بماليزيا، شارك خلالها في عدد من الفعاليات والنشاطات الحزبية والتضامنية مع القضية الفلسطينية، وحضر عبدالله المنتدى السنوي الذي عقده الحزب الحاكم "أمنوا" في ماليزيا ، تحت عنوان "الصراع والمصالحة"، وقدّم عبدالله في المنتدى ورقة سياسية تناولت الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وخلفيته التاريخية والآمال المستقبلية للشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية، "كما حضر عبدالله افتتاح المؤتمر السنوي للحزب الحاكم ، بحضور وفد من حركة حماس أيضاً برئاسة أسامة حمدان، ولقد تم تقديم وفدي فتح وحماس في المؤتمر باسم الوفد الفلسطيني والتقى عبدالله على هامش المؤتمر بأمين عام الحزب وبحث معه سبل التعاون بين حزب " أمنوا" وحركة فتح، كما التقى مع مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الماليزي، ونائب رئيس الوزراء وزير التربية، ورئيس الوزراء ورئيس الحزب، ورؤساء وزراء سابقين، ووضع المسؤولين في صورة الأوضاع العامة في فلسطين في أعقاب العدوان الاسرائيلي على غزة والتصعيد الإسرائيلي في الضفة".(أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

وعليه يرى الباحث أن رئيس الوزراء محمد نجيب سار على نهج مهاتير محمد وعبد الله بدوي تجاه القضية الفلسطينية سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وتجلى هذا التوجه خلال فترات الحرب على غزة ومحاولة ماليزيا كسر الحصار عبر الحملات الشعبية والمؤسسات الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:
موقف ماليزيا تجاه القضية الفلسطينية: ٢٠١٣-٢٠١٥

يتناول هذا المبحث، الدور الماليزي في كسر الحصار عن غزة في الفترة ما بين ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، كما يسلط الضوء على دور ماليزيا في دعم طلب فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣، كما يستعرض الدور الماليزي تجاه عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني على قطاع غزة عام ٢٠١٤م.

المطلب الأول: موقف ودور ماليزيا تجاه الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة: ٢٠١٣-٢٠١٥.

في بداية عام ٢٠١٣، كان الدور الماليزي تجاه الحصار على قطاع غزة هو الأفضل والأبرز على الإطلاق (أجنبياً) فقد تحدى رئيس وزراء ماليزيا الحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي على غزة بشكل عملي، ففي يوم الثلاثاء (٢٢ يناير ٢٠١٣) قام محمد نجيب عبد الرزاق بزيارة قطاع غزة مع وفد دبلوماسي رفيع المستوى.

فقد عّبر رئيس الوزراء محمد نجيب عبد الرزاق ميناء رفح البري مع مجموعة من الوزراء الماليزيين إلى قطاع غزة من مصر، في إطار ما وصفه بزيارة إنسانية للقطاع، وقال نجيب للصحفيين أثناء استقبال مسؤولين من حكومة حماس له: "نحن نؤمن بكفاح الشعب الفلسطيني، فلقد تعرض للقمع والقهر لفترة طويلة وهذه الزيارة هي زيارة إنسانية لتظهر اهتمامنا الشديد والعميق جداً بما حدث للشعب الفلسطيني في غزة، إثر العدوان الإسرائيلي الأخير الذي استهدفها، وقد نكون بعيدين عنكم آلاف الأميال، لكننا أمة واحدة، ونحن نؤمن بنضال الشعب الذي تعرض للتشتيت وللظلم، ونأمل أن تكون هناك حكومة الوحدة الفلسطينية على أرض الواقع في القريب العاجل".(نت،موقع الأخبار، ٢٢ يناير ٢٠١٣)

وبهذه الزيارة يعتبر نجيب أول زعيم أجنبي يتحدى الحصار المفروض على غزة منذ خمسة أعوام، وثاني زعيم بعد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر، الذي قام بزيارة غزة في أكتوبر تشرين الأول ٢٠١٢.

ولقد مثلت هذه الزيارة واحدة من أهم الخطوات الدولية في كسر الحصار عن غزة، وتأكيد احترام إرادة الشعب الفلسطيني، وعكست وعي السياسة الماليزية الخارجية وقدرتها على التأثير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى في القضايا الكبرى في المنطقة، ورفضها أن تكون تابعاً للدول التي تحاول الهيمنة، وأن سياستها تنبع من قناعاتها وتقديرها للأمور وانتمائها للأمة، وقد عبّر الشعب الفلسطيني عن تقديره العميق لهذه الزيارة وما نتج عنها من دعم ماليزي كريم، وأعدها زيارة حملت رسالة سياسية ورسالة انسانية ورسالة أخلاقية، والرسالة السياسية هي رفض الحصار على غزة والعمل على إنهائه، وإنسانية تجاه شعب محاصر، وأخلاقية كريمة"(هنية، فبراير ٢٠١٦: مقابلة).

وإن هذه الزيارة قد لاقت انتقاداً شديداً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقال مكتب عباس في بيان له "عبّرت الرئاسة الفلسطينية عن رفضها واستنكارها لزيارة رئيس الوزراء الماليزي لقطاع غزة، وتعتبر هذه الزيارة مساساً بالتمثيل الفلسطيني، وبذلك تعزز هذه الزيارة الانقسام ولا تخدم المصالحة الفلسطينية". (نت، جريدة اليوم السابع، ٢٢ يناير ٢٠١٣)

من جانبها أعربت حركة حماس على لسان سامي أبو زهري، المتحدث باسم الحركة، رفضها لانتقادات السلطة، لزيارة رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق إلى قطاع غزة، وقال أبو زهري: "إن تصريحات رئاسة السلطة التي استنكرت الزيارة غير مبررة، وشدد أبو زهري على أهمية هذه الزيارات إلى غزة في تعزيز صمود أهلها وكسر الحصار عنها، وأضاف:"أن هناك تقدماً في عدد الوفود التي تزور غزة من الدول الإقليمية وبعض دول العالم لكسر الحصار الظالم على شعبنا الفلسطيني"(نت، فلسطين أونلاين، ٢٢ يناير ٢٠١٣)

وقد قام نجيب أثناء زيارته للقطاع بزيارة عدد من جامعات غزة ومكاتب حكومية، وكذلك عائلة القائد العسكري لكتائب القسام أحمد الجعبري، الذي أدى اغتياله من دولة الاحتلال الإسرائيلي في نوفمبر تشرين الثاني إلى عدوان إسرائيلي استمر ثمانية أيام ارتقى خلاله أكثر من (١٦٠) شهيداً فلسطينيا كما قتل خلاله ستة إسرائيليين._(نت، فلسطين أونلاين، ٢٢ يناير ٢٠١٣)

وكان نائب رئيس الوزراء الماليزي "أحمد زاهد حميدي" واضحاً في دعمه لدفاع الشعب الفلسطيني عن القدس والمقدسات، حين دشن نهاية عام ٢٠١٤ فعالية في أكبر مساجد العاصمة الإدارية بوتراجايا بمشاركة ممثلين عن (٢٧) منظمة إسلامية وحقوقية، وقال حميدي، في تصريحات صحفية، "بأن ماليزيا، وباعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، ستبذل كل الجهود الممكنة للدفاع عن القدس في أروقة المجلس، وستعمل على توعية الشعب الماليزي بأهمية القدس، والدفاع عنها من عمليات التهويد المستمرة"، مؤكدًا على ضرورة التحشيد الدولي للاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس، وجاء إطلاق الحملة، بعد تداعي العديد من المؤسسات الماليزية لمناقشة سبل الدفاع عن المسجد الأقصى والقدس، وحمايتهما مما يخطط له الاحتلال الإسرائيلي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك بمبادرة من مؤسسة "القدس ماليزيا"، ومقرها في كوالالمبور، وأفاد مدير مؤسسة القدس ماليزيا محمد مكرم، أن الحملة تسعى لتشكيل حالة وعي بأهمية القدس، وما تمثله من بعد ديني وحضاري لكافة المسلمين في العالم، بعيداً عن حصرها في بعد قومي وإقليمي، وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الماليزية، أصدرت تعميماً رسمياً لخطباء الجمعة، حثتهم فيه علي ضرورة الحديث عن القدس والمسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وما يخطط له الاحتلال من وراء تقسيمه زمانياً ومكانياً تمهيداً لهدمه".(نت مدينة القدس، ٢٠١٤/١٢/٩) http://alquds-online.org

وفي خطوة يمكن اعتبارها كسراً للحصار السياسي عن غزة، وجه الحزب الحاكم في ماليزيا (أمنو) دعوة رسمية لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس "خالد مشعل"، لحضور المؤتمر السنوي للحزب، وقد تمت زيارة مشعل ووصل لماليزيا مع وفد من الحركة في التاسع من ديسمبر ٢٠١٥، "وكان في استقباله نائب رئيس الوزراء الماليزي "زاهد حميدي"، في العاصمة كوالالمبور، وتناولت الزيارة آخر التطورات في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي على المقدسات والشعب الفلسطيني، وحضر وفد الحركة جانبًا من جلسة مجلس الشورى الماليزي، ورحّب رئيس المجلس برئيس وأعضاء الوفد كضيوف شرف على المجلس، وعلى ماليزيا، والتقى وفد حركة حماس الأمين العام لحزب (أمنو) الحاكم في ماليزيا تنكو "عدنان منصور"، كما التقي الوفد الفلسطيني برئيس الوزراء الماليزي "محمد نجيب عبدالرزاق" حيث وضع مشعل الرئيس نجيب في صورة الأحداث في فلسطين المحتلة، وما يتعلّق بانتفاضة القدس، والحصار الجائر على قطاع غزة، مشيدا بالموقف الماليزي الرسمي والشعبي في دعم القضية الفلسطينية"._(أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة)

"ومن الأدوار الماليزية البارزة في دعم فلسطين، أن أول القضايا التي طرحها مبعوث ماليزيا لمجلس الأمن فور انتخاب ماليزيا لعضوية المجلس غير الدائمة عام ٢٠١٥م، ضرورة دعم الفلسطينيين في الحصول على دولة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم وكسر الحصار المفروض على القطاع منذ ٢٠٠٦م"(الأغا، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

وفي عام ٢٠١٥، لم تكد تندلع الانتفاضة الفلسطينية التي نتجت عن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى والاعتداءات التي تصاعدت على الفلسطينيين في القدس مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٥م، حتى "هبت الجماهير الماليزية نصرة للقدس والأقصى، فاحتشدت الألوف يوم ٢ أكتوبر ٢٠١٥ أمام السفارة الأمريكية في كوالالمبور فيما سُمي بماليزيا بـ "يوم الغضب" للمشاركة في الاحتجاج على الاعتداءات الاسرائيلية على الأقصى وللتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني المنتفض، "وكان لافتا في هذه المظاهرة مشاركة كل شرائح الشعب الماليزي في الحدث،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فشارك ممثلون عن أكثر من ٤٥ منظمة وحزبا في المظاهرة، وخطب في الحشد قياديون من حزب "أمنو" أكبر أحزاب التحالف الحاكم جنبا إلى جنب مع قيادات من حزبي "العدالة" و"أمانة" أكبر أحزاب المعارضة، بالإضافة لمشاركة قيادات الأقليات الصينية والهندية في هذه التظاهرة". (موقع، نون بوست، ٢٢ يناير ٢٠١٦) http://www.noonpost.net

"وعلى مدى الشهور الأربعة الأولى من الانتفاضة الفلسطينية، التي اندلعت عام ٢٠١٥، تنوعت حملات الدعم والمناصرة بين مظاهرات ومحاضرات ومؤتمرات وجمع تبرعات وغيرها، ومن المميز في ماليزيا شدة نشاط منظمات المجتمع المدني وكثرتها، فبينما تشارك العشرات من منظمات المجتمع المدني الماليزي بالتفاعل مع القضية الفلسطينية بشكل متكرر، تركز قرابة (١٠) منظمات على العمل خصيصاً للقضية الفلسطينية كمنظمات أمان فلسطين وأقصى شريف وفيفا فلسطين ومؤسسة القدس وغيرها، فلا يكاد يمر يوم في ماليزيا دون وجود فعالية (محاضرة، مؤتمر، مظاهرة، حفل... إلخ) تقام لنصرة القضية الفلسطينية"(أبوعمر، فبراير ٢٠١٦: مقابلة)

المطلب الثاني: موقف ماليزيا تجاه طلب فلسطين الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣

في يوم الجمعة الموافق ١١ سبتمبر ٢٠١٥، رُفِع علم دولة فلسطين، وسط عشرات أعلام الدول الأخرى، فوق مقر الأمم المتحدة في نيويورك، "في انتصار جديد للدبلوماسية الفلسطينية، بعد أن تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارًا حول رفع علم فلسطين على مقر الأمم المتحدة، حيث وافقت (١١٩) دولة، وامتنعت (٤٥) دولة عن التصويت، وعارضت (٨) دول، من بينها دولة الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة، وهي الخطوة التي تأتي ضمن مشوار طويل من المساعي الدبلوماسية الفلسطينية للاعتراف بدولة فلسطين"(الأغا، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

بدأت أولى الخطوات نحو الاعتراف الدولي بفلسطين في العام ٢٠١١، عندما انطلقت في رام الله، الحملة الوطنية لدعم التوجه إلى الأمم المتحدة من خلال مسيرة شارك فيها نشطاء فلسطينيون، فيما قال منسق الحملة أحمد عساف: إن الحملة تهدف لمطالبة الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بتسهيل الحصول على دولة فلسطينية، تحمل الرقم (١٩٤)، كما حمل المشاركون في المسيرة الأعلام الفلسطينية فقط و لافتات باللغتين العربية والإنجليزية كتب عليها "نريد دولة فلسطينية في الأمم المتحدة رقم ١٩٤"، وفي نهاية نوفمبر من العام ٢٠١٢، منحت الأمم المتحدة فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو بعد تصويت تاريخي في الجمعية العامة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وصوتت لصالح الطلب الفلسطيني (١٣٨) دولة فيما عارضته (٩) دول وامتنعت (٤١) دولة عن التصويت، ليرفع التمثيل الفلسطيني إلى صفة "دولة مراقب غير عضو " بعدما كان قبل ذلك "كيانًا" مراقبًا.

"وفي مارس عام ٢٠١٣، أعلن مسؤول هيئة مكافحة الفساد في السلطة الفلسطينية رفيق النتشة، عن شروع الهيئة في مساع للحصول على عضوية كاملة في منظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول)، وبحسب ما نقلته وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" فإن "الهيئة تعكف على إعداد ملف كامل يتعلق بإيفاء شروط الحصول على عضوية كاملة في منظمة (الإنتربول) بغرض تمكينها من ملاحقة فلسطينيين متهمين بقضايا فساد يقيمون في خارج الأراضي الفلسطينية"، وهي خطوة تأتي انطلاقاً من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع مكانة فلسطين إلى صفة دولة مراقب غير عضو، وضمن المساعي الفلسطينية لتجسيد صفة الدولة في منظمات الأمم المتحدة المختلفة"(جريدة الوطن المصرية، عدد ٢٠١٥/٩/١١).

وفي خطوة جديدة نحو الاعتراف الدولي، شهد يوم ١٢ نوفمبر عام ٢٠١٣، أول مشاركة فلسطينية كدولة كاملة العضوية بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو"، حيث تكللت الجهود الدبلوماسية العربية والدولية بتواجد الوفد الفلسطيني رسمياً في المؤتمر الـ (٣٧) للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، وذلك بعد أن تم رفع العلم الفلسطيني، في مقر اليونسكو، تأكيداً على انضمام فلسطين إلى المنظمة، بعد أن انتخبت بوصفها العضو (١٩٥) في اليونسكو في ٣١ أكتوبر من العام نفسه، وهي أول وكالة في منظومة الأمم المتحدة توافق على انضمام فلسطين كدولة عضو، "وكان يوم ٢٩ سبتمبر عام ٢٠١٣، شاهدًا على مشاركة الرئيس محمود عباس أبو مازن كرئيس دولة داخل الأمم المتحدة، حيث تم التعامل مع فلسطين في الجمعية العامة باسم "دولة فلسطين" وهو الاسم الذي تم وضعه أيضًا للتعريف بالوفد الفلسطيني في داخل القاعة".(الأغا، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

كانت ماليزيا من أول الدول التي صوتت لمنح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة في ٢٠١٣، وكانت من أول الدول التي رحبت بفكرة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة من البداية، حيث أصدرت وزارة الخارجية الماليزية في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١، بياناً ترحب فيه بشدة بإعلان الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالحصول على العضوية الكاملة في منظمة الأمم المتحدة، "وطالب البيان الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بضرورة تسريع اجراءات العضوية وندد البيان بالأصوات المعارضة لمنح فلسطين العضوية وقالت عنهم إنهم لم يستمعوا لصوت الأغلبية الصارخة، لا سيما عند الوقوف في قاعة الاجتماع في الأمم المتحدة تكريماً واحتراماً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للرئيس الفلسطيني محمود عباس، كما أكد البيان أن ماليزيا ستساعد فلسطين للحصول على الأصوات الضرورية في اجتماع مجلس الأمن الدولي واجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة".(الأغا، يناير ٢٠١٦: مقابلة).

"وفي بداية أكتوبر ٢٠١٥، نظمت سفارة دولة فلسطين لدى ماليزيا احتفالاً بمناسبة رفع العلم الفلسطيني أمام مقر الأمم المتحدة في نيويورك، في ساحة مقر السفارة في العاصمة كوالالمبور، التي تزينت بالأعلام الفلسطينية، وشارك في الاحتفال أحمد غنيم –عضو المجلس الاستشاري لحركة فتح، وميشيل ماكدوناه ممثل الأمم المتحدة في ماليزيا، ومسؤولون من وزارة الخارجية الماليزية، والسفراء العرب والأجانب المعتمدون لدى ماليزيا، وحشد كبير من الرعايا الفلسطينيين في ماليزيا"._(نت، وكالة معا، ٢٠١٥/١٠/٢)

المطلب الثالث: موقف ماليزيا تجاه عدوان الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني على قطاع غزة عام ٢٠١٤

بدأت دولة الاحتلال الإسرائيلي حملة عسكرية على قطاع غزة أطلقت عليها اسم "الجرف الصامد"، وتبين منذ بداية الحرب أن هدف دولة الاحتلال الإسرائيلي تدمير قدرات فصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصة حماس، وبنية القطاع التحتية ومنازل المواطنين وممتلكاتهم لتحريضهم ضد فصائل المقاومة.

وتسبب الهجوم الإسرائيلي بقصف متبادل مع المقاومة الفلسطينية في القطاع، إثر تفجر الأوضاع في الضفة الغربية بعد خطف مستوطنين الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير في القدس المحتلة يوم ٢ يوليو/تموز الماضي وتعذيبه وحرقه، وازدادت الأوضاع سوءاً بعد إعادة قوات الاحتلال اعتقال عشرات من محرري صفقة "وفاء الأحرار"، ونواب في المجلس التشريعي الفلسطيني من حركة حماس، وفي اليوم الأول من العدوان استدعى الجيش الإسرائيلي (٤٠) ألفاً من قوات الاحتياط، وارتكب مجزرة في مدينة خان يونس بالقطاع راح ضحيتها (١١) شهيداً و(٢٨) جريحاً فلسطينياً، ثم توالت المجازر.

بدورها "الفصائل الفلسطينية التي أبدت مقاومة شديدة ونوعية على مدار أيام العدوان الإسرائيلي، ردت في إطار الدفاع عن النفس بقصف مستوطنات إسرائيلية متاخمة للقطاع، قبل أن يتوسع قصفها بقذائف صاروخية محلية الصنع ليطال عشرات المدن الرئيسية والقرى والمستوطنات، الفلسطينية المحتلة من دولة الاحتلال الإسرائيلي مثل القدس وتل أبيب ومطار بن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غوريون واللد والرملة وهرتزليا –وريشون ليتسيون–وأسدود وحيفا، وصولا إلى مناطق البحر الميت وحتى بئر السبع"._(نت، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١٢/٥)

وبعد العدوان على غزة ٢٠١٤، الذي يعدّ الأطول والأقسى من عدواني ٢٠٠٨ و٢٠١٢، أصدر المرصد الأورو متوسطي لحقوق الإنسان تقريراً شاملاً عن الخسائر البشرية والمادية بالتعاون مع وكالة الصحافة الفلسطينية صفا، أظهر فيه مقتل (١٧٤٢) فلسطينيًا ٨١% منهم من المدنيين، بينهم (٥٣٠) طفلاً و(٣٠٢) امرأة و(٦٤) لم يتم التعرف على جثثهم لما أصابها من حرق وتشويه، ومقتل (٣٤٠) مقاوماً فلسطينياً، وجرح (٨٧١٠) من مواطني القطاع، كما قتل (١١) من العاملين في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) و(٢٣) من الطواقم الطبية العاملة في الإسعاف، ودمر القصف الإسرائيلي للقطاع (٦٢) مسجداً بالكامل و(١٠٩) مساجد جزئياً، وكنيسة واحدة جزئياً، و(١٠) مقابر إسلامية ومقبرة مسيحية واحدة، كما فقد نحو مائة ألف فلسطيني منازلهم وعددها (١٣٢١٧) منزلاً، وأصبحوا بلا مأوى، "أما على صعيد خسائر دولة الاحتلال الإسرائيلي، فقُتل (٦٤) جندياً و(٦) مدنيين بينهم امرأة. ومن بين الجنود القتلى من يحملون أيضا جنسيات أخرى كالأميركية والبلجيكية والفرنسية، وغيرها. أما الجرحى فقد بلغ عددهم (٧٢٠) جريحاً، وقد شكك التقرير الصادر عن الخارجية الإسرائيلية في (٢٧٧) صفحة في احصاءات الأمم المتحدة، مقدراً عدد القتلى من الفلسطينيين بـ (٢١٢٥) فلسطينياً، بينهم (٩٣٦) مسلحاً و(٧٦١) مدنياً، وأبقى وضع الضحايا الباقين غير معروف" (نت، بي بي سي عربي، ٢٠١٥/٦/١٤)

وفي مساء الإثنين ١٤ يوليو/تموز ٢٠١٤م نشرت وسائل الإعلام نص المبادرة المصرية التي توقف العدوان على أساسها بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وقد وضعت مصر على حماس، التي أصرت على فتح معبر رفح ورفع الحصار عن غزة، شروطاً من بينها تولي حرس الرئيس شؤون معبر رفح عند فتحه، وألا يكون مفتوحاً طوال الوقت، وقد خلف العدوان آثاراً أضرت بالفلسطينيين في قطاع غزة وما زالت باقية إلى الأن –بحسب نتائج بحث وتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– التي بينت أن ٩% من الأسر في قطاع غزة قامت بتغيير مكان سكنها بسبب عدوان ٢٠١٤، "وعند الرجوع إلى البيانات –حسب المحافظة– نجد أن محافظتي غزة ورفح كانت أعلى المحافظات من حيث نسب الأسر التي غيرت مكان سكنها بسبب العدوان، حيث بلغت نسبتها ١١% لكل منها، وأن محافظة دير البلح كانت أقلها" (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أكتوبر ٢٠١٥، صـ٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقالت وثيقة للأمم المتحدة إن وكالات الأمم المتحدة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية تحدثت عن سقوط عدد مفزع من الضحايا من الأطفال في الحرب على قطاع غزة العام الماضي، لكنها انقسمت فيما بينها بشأن ما إذا كان يجب إدراج إسرائيل في قائمة منتهكي حقوق الأطفال، "وأعدت وكالات الأمم المتحدة على الأرض هذا التقرير السري المؤلف من (٢٢) صفحة، والذي حصلت رويترز على نسخة منه لعرضه على الجزائرية ليلى زروقي مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون الأطفال والصراع المسلح مع إعدادها مسودة للقائمة السنوية".(نت، اسكاي نيوز بالعربية، ٥ يونيو ٢٠١٥)

وأثناء العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠١٤، شهد المجتمع الماليزي حالة واسعة من التضامن مع الفلسطينيين في مواجهة العدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع.

فلا تكاد فعاليات التضامن مع غزة في الولايات الماليزية تتوقف منذ بداية العدوان الإسرائيلي، حيث أخذت أشكالًا مختلفة من التجمعات والمظاهرات إلى حملات جمع التبرعات العينية ورعاية الأسر الفلسطينية المقيمة في ماليزيا، خاصة تلك التي تنحدر من قطاع غزة وتعرضت لفقدان بعض أفرادها في العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، و"شهدت العاصمة الماليزية كوالالمبور واحداً من أكبر التجمعات المتضامنة مع القضية الفلسطينية الرافضة للعدوان على غزة، وذلك في ساحة الاستقلال، حيث رفع المشاركون –الذين قُدّر عددهم بخمسين ألفاً الأعلام الفلسطينية والماليزية والشعارات المطالبة بوقف العدوان على غزة، مطالبين بمساعدة أهلها".(نت، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٨/٢)

أكد رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق، أن بلاده ستستمر في دعم نضال الشعب الفلسطيني. وأضاف نجيب، في حديثه لوكالة أنباء "برناما" الماليزية "أن ماليزيا سوف تقدم الدعم والمساعدة لفلسطين حتى تصبح دولة مستقلة ذات سيادة، وأوضح بقوله: "نعلم بأن إخواننا في غزة يواجهون المعاناة نتيجة الهجوم الإسرائيلي الغاشم على القطاع، وإنني التقيت بالسفير الفلسطيني لدى ماليزيا الدكتور أنور الأغا وأطلعني على ما يحدث هناك". (نت، I24، http://www.i24news.tv/ar ٢٠١٤/٧/١٢)

من المشاهد المؤثرة في تضامن الماليزيين مع القضية الفلسطينية أثناء العدوان الاسرائيلي على غزة ٢٠١٤م، تسمية أهالي إحدى القرى الماليزية لجسر القرية ب "جسر غزة"، وقد كان ولا يزال العلم الفلسطيني مرفوعا على ذلك الجسر منذ عدوان عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، ومما –يذكر هنا–أيضا أن "وزير الرياضة الماليزي "خيري جمال" الذي كان في زيارة رسمية إلى المملكة المتحدة أثناء العدوان الإسرائيلي، فغير جدول زيارته الرسمي وخرج للمشاركة في مسيرة التنديد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالعدوان الصهيوني التي أقيمت في شوارع لندن. ولم يكن موقف وزير التجارة الماليزي "إسماعيل صبري" آنذاك أقل قوة، حيث أعلن عن إغلاق حسابه في بنك HSBC ونشر صورته وهو يقص بطاقة البنك للتنديد بقيام البنك بإغلاق حسابات مصرفية لبعض مناصري القضية الفلسطينية". (نت، نون بوست، ٢٢ يناير ٢٠١٦).

ويرى الباحث أن هذا الاهتمام والدعم الماليزي بالقضية الفلسطينية لم يكن يوماً سياسة غير عقلانية أو دعماً دون سقف، بل انضبط دائماً بعدد من المحددات المهمة، ومنها:

١- الالتزام بالخطوط العامة للأمن القومي الماليزي وشبكة مصالحه، التي أعاد حزب الآمنو الحاكم تفسيرها أو صياغتها ولم ينقضها أو يناقضها تماماً، بمعنى أن المصالح كانت مقدمة على الأخلاق والمبادئ، وإن حاولت السياسة الماليزية في قدر الإمكان الجمع بين الطرفين.

٢- التحرك ضمن المنظومة الدولية، واستشعار الحدود المسموح بها في السياسة الخارجية وفق اعتبارات عضوية ماليزيا في الأمم المتحدة ومصالحا الإقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

٣- الالتزام بالحل السياسي للقضية الفلسطينية، وفق رؤية "حل الدولتين" والمبادرة العربية للسلام.

٤- عدم تخطي حدود الدعم السياسي – الإعلامي – المالي، خصوصاً في العلاقة مع الفصائل الفلسطينية، مع مراعاة أن يكون الدعم المالي تحديداً على شكل معونات إغاثية وإنسانية، ومشاريع دعم البنية التحتية، وقد نفت الإدارة الماليزية أكثر من مرة دعمها العسكري لأي فصيل فلسطني أكثر من مرة.

٥- الحفاظ على علاقات جيدة ومتوازنة مع جميع الأطراف الفلسطينية، والتعامل مع القضية الفلسطينية من بوابة السلطة والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وأيضاً الحفاظ على علاقات جيدة مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

٦- الاهتمام الخاص بمدينة القدس لرمزيتها وتاريخها ووضعها القانوني، بالإضافة إلى أولوية الملفات الإنسانية مثل حصار قطاع غزة.

جدير بالذكر أن دولة الإحتلال الإسرائيلي لم تقف متفرجة على مواقف ماليزيا المنددة لها والداعمة للقضية الفلسطينية خلال هذه الفترة، فقد كثرت مزاعم الاستخبارات الإسرائيلية التي تتهم فيها ماليزيا برعاية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن طريق احتضان نشاطات مدنية وعسكرية للحركة، والسماح لها بتجنيد الطلبة الفلسطينين الذين يدرسون في الجامعات الماليزية، لينضموا للجناح العسكري للتنظيم عند عودتهم للضفة الغربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناءً على هذه المزاعم والادعاءات، تعتقل قوات الاحتلال الإسرائيلي الشباب الفلسطينيين العائدين من ماليزيا للتحقيق معهم، وقد قدّمت ضد جزء منهم لوائح اتهام تتهمهم بـ "الاتصال مع عدو" في ماليزيا والانضمام لجماعات محظورة وقبول أموال من عدو، "ففي ٢١ يوليو ٢٠١٤ زعم جيش الإحتلال الإسرائيلي أنه اعتقل قائد خلية سرية تابعة لحماس، وحسب ادعائهم فإن أحد المشتبه بهم قال لجهاز الشين بيت (جهاز الأمن العام الإسرائيلي) خلال التحقيق أنه انضم لحماس في عام ٢٠٠٧ و أصبح جزءاً من جناحها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام، وقال انه سافر إلى ماليزيا في عام ٢٠١٢، هو وتسعة أعضاء آخرين من حماس حيث تدربوا في عملية ذات طابع عسكري لمدة أسبوع على كيفية الطيران بالمظلة التي تعمل بالطاقة، وأن أعضاء الخلية خضعوا لدورات تدريبية مراراً حول كيفية الطيران إلى "إسرائيل" لتنفيذ هجمات، وأنهم تلقوا أوامر من قادة حماس بالحفاظ على تدريبهم بأعلى مستوى من السرية، ومن الطلبة الفلسطينيين الذين تم اعتقالهم "وسيم قواسمي" (٢٤ عاماً، الذي اعتقل في فبراير ٢٠١٥ وقدمت ضده لائحة اتهام خلال مارس ٢٠١٥)، بدوره فإن وزير الداخلية الماليزي، داتوك سيري الدكتور" أحمد زاهد حميدي"، رفض ادعاءات دولة الاحتلال الإسرائيلي أن ماليزيا تعمل كساحة تدريب لمقاتلي حماس، وقال إن ماليزيا دعمت القضية الفلسطينية من وجهة النظر الأخلاقية والإنسانية وتتمتع بعلاقات دبلوماسية مع القادة الفلسطينيين ومنهم قادة حماس" (موقع كلمتي، ٢٨ ابريل ٢٠١٥، http://klmty.net/360608).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

استشراف مستقبل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية

يمكن النظر لمستقبل السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية من خلال التحولات التي تطرأ على كل من:

- الواقع الماليزي ومدى تحولاته السياسية والاقتصادية والثقافية.
- الواقع الفلسطيني ومدى قدرته على الوحدة والتواصل الخارجي.

المطلب الأول: الواقع الماليزي ومدى تحولاته السياسية والاقتصادية والثقافية

بحكم البنية التي يقوم عليها نظام الحكم الماليزي، وبحكم سياسات التنمية الاقتصادية وسياسات الاهتمام بالتعليم، حيث تشهد ماليزيا استقراراً سياسياً واقتصادياً وثقافياً إلى حد كبير، "فماليزيا من الدول النامية القليلة التي تمكنت من تحقيق تطور اقتصادي وسياسي واجتماعي فريد في فترة زمنية وجيزة، فقبل عام ١٩٨٢ كانت ماليزيا دولة زراعية فقيرة ومحدودة الموارد، كما كانت تعتمد على المساعدات الخارجية، ولكنها مع هذا تمكنت من التحول إلى قوة صناعية وتجارية اقليمية ودولية حتى غدت من أكثر دول العالم الإسلامي، إن لم يكن أكثرها تطوراً ونمواً خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ويعزو المراقبين هذا التحول السريع الى عوامل من أبرزها طبيعة النظام السياسي القائم، والإسلام الذي ساهم بشكل واضح في دفع عملية التطور وتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي الضروري لعملية التحديث".(أبو غزالة،٢٠٠٤: صـ٢٠)

هذا الاستقرار الاقتصادي، الذي يؤدي غالبًا إلى استقرار سياسي وثقافي واجتماعي، سيضمن للقضية الفلسطينية استمراراً ومزيداً من التضامن الماليزي القوي معها بحكم عدم الانشغال عنها بأي مشكلات ماليزية داخلية سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

ومع ذلك يطرأ على السياسة الماليزية، من حين إلى آخر، بعض المناوشات عالية الصوت، مثل: إعلان مهاتير محمد صباح الاثنين ٢٩ فبراير ٢٠١٦، استقالته من حزب المنظمة الوطنية المتحدة للملايو الحاكم لأسباب طرحها في الإعلام، فهذه الإشكالية وغيرها من الإشكالات ربما تؤدي إلى الانشغال عن القضية الفلسطينية، أو تؤثر سلباً على عمل المؤسسات الداعمة للقضية الفلسطينية التي يرأسها مهاتير محمد، في إطار الخلاف القائم مع حكومة نجيب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاهتمام بالقضية الفلسطينية ودعمها يتصاعد بوتيرة متسارعة ليس لأهداف انتخابية فحسب، بل إن القضية الفلسطينية أصبحت تأخذ مساحة اهتمام واسعة من قبل المسؤولين الماليزيين في الحكومة أو لدى قادة المعارضة، فوفقاً للدكتور محسن صالح مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، تمتعت القضية الفلسطينية بمكانة متصاعدة في الوسط الماليزي الرسمي والشعبي، ونجح العديد من المؤسسات الخيرية والشعبية في تفعيل اهتمامات قطاعات شعبية واسعة بالقضية، خصوصاً بعدما شارك بعض الماليزيين في قافلة أسطول الحرية التي حاولت كسر الحصار عن غزة".(نت،الجزيرة نت، ٢٠١٢/١٢/١٤)

وشعبياً –أيضاً–فإن موقف الشعب الماليزي "في أبريل ١٩٩٧ عندما استضافت ماليزيا فريق الكريكيت الإسرائيلي ضمن دورة شاركت فيها (٢٢) دولة برعاية المجلس العالمي للكريكيت، حيث ثار الشعب الماليزي ضد هذه الاستضافة وقاموا باحتجاجات واسعة في ماليزيا واضطرت الشرطة لتفريق التظاهرات التي قادها الحزب الإسلامي بالقوة، وتطور الأمر وتوعّد فيه المتظاهرون باصطياد" الإسرائيليين أينما وجدوهم._(صادق، ٢٠١٤: ص٢٠٤)

هذا الموقف لا يمكن أن تتخطاه السياسة الخارجية الماليزية ويبدو أنه سيكون محوراً في تعامل ماليزيا مع ملف التطبيع، ومن ثم سيؤثر إيجابًا على مستقبل القضية الفلسطينية.

وعلى مستوى الدبلوماسية الماليزية فإن الخارجية الماليزية كثيرًا ما تعلن دعمها الكامل للقضية الفلسطينية كلما سنحت لها فرصة لذلك، وآخرها مشاركة وزارة الخارجية الماليزية في الدورة الخامسة من القمة الإسلامية الطارئة لمنظمة التعاون الإسلامي حول فلسطين والقدس الشريف التي عقدت في جاكرتا ، السبت ٥ مارس ٢٠١٦، لمناقشة الإجراءات اللازمة لمعالجة القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وترأس وزير الخارجية "حنيفة آمان" الوفد الماليزي في المؤتمر الذى يعقد بناء على طلب من الرئيس الفلسطيني محمود عباس لمكافحة تواصل الاقتحامات الإسرائيلية على المسجد الأقصى، "وذكر بيان صادر عن الوزارة –حسبما نقلته وكالة أنباء بيرناما– الماليزية أنه من المتوقع أن تبحث القمة استراتيجيات لوقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لمدينة القدس الشريف وإحياء عملية السلام العربية الإسرائيلية مرة أخرى بدعم من المجتمع الإسلامي، وأشار البيان إلى أن مشاركة ماليزيا في القمة تثبت التزامات الحكومة بجهود الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية موحدة مستقلة عاصمتها القدس، وقالت الوزارة إن ماليزيا بوصفها دولة مؤسسة لمنظمة التعاون الإسلامي، سوف تواصل نشاطها الدبلوماسي واتصالاتها من أجل استمرار الدعم لصالح القضية الفلسطينية على المستويات الدولية".(نت، وكالة أنباء الشرق الأوسط، كوالامبور، ٥ مارس ٢٠١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من هنا يمكن أن نرى بوضوح أن المؤشرات السياسية والدبلوماسية والثقافية والدينية الماليزية متصاعدة في اتجاه دعم القضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي يحتاج العمل عليه واستثماره من جانب الدبلوماسية الفلسطينية.

المطلب الثاني: الواقع الفلسطيني ومدى قدرته على الوحدة والتواصل الخارجي

من الملاحظ أن السياسة الخارجية الماليزية تحافظ على علاقات جيدة بكل من الأطراف والقوى الفلسطينية، وكان ذلك بارزاً في احتفالات حزب "أمنو" الحاكم في الذكرى السنوية لتأسيسه ٢٠١٢، دعوته لوفدين منفصلين من حركتي "فتح" و"حماس" التقى بهما رئيس الوزراء الماليزي كلاً على حدة، وتكرر الأمر نفسه عام ٢٠١٥ بوجود وفود ماليزية من الطرفين.

وفي كل مرة –تقريباً–لا يصدر بيان رسمي ماليزي بخصوص القضية الفلسطينية إلا ويتم مناشدة القوى الفلسطينية الوحدة ونزع فتيل الانقسام، حتى تكون القدرة على التضامن أقوى وتجعل طرق التواصل أسهل، وحتى لا تتكرر الاتهامات كما حدث بعد زيارة محمد نجيب (رئيس وزراء ماليزيا لغزة) من حيث "اتهامات الرئاسة الفلسطينية للحكومة الماليزية بالمساهمة في تعزيز الانقسام الفلسطيني بعد زيارة رئيس وزرائها الى قطاع غزة"._(نت، رويترز، ٢٢ يناير ٢٠١٣)

وليس من المتوقع حدوث تغيير كبير أو مفاجئ في السياسة الخارجية الماليزية، وستبقى هذه السياسة –في الغالب–على نسقها المعتاد، وربما سيزداد التفاعل الإيجابي الماليزي مع القضية الفلسطينية، من خلال تزايد الوعي والتفاعل الشعبي الذي ينعكس على السياسة الخارجية، كما أن علاج الانقسام الفلسطيني وتحسن البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، سيدعمان بشكل أكبر الدور الإيجابي الماليزي. غير أن طبيعة النظام العلماني، والبُعد الجغرافي، والمصالح الاقتصادية، والطبيعة الماليزية السلمية، ستبقى مهيمنة في تحديد السياسة الخارجية في المدى القريب والمتوسط._(صالح، مارس ٢٠١٦: مقابلة).

ويرى الباحث، أن هناك أكثر من سيناريو متوقع لما سيأتي على الساحة الفلسطينية، وقد تكون المصالحة الحقيقية والشاملة هي إحدى هذه السيناريوهات، وعلى الأرجح ليس من المتوقع أن يتم تحقيق مصالحة حقيقية بين حركتي فتح وحماس قريباً، لأن هذا يتطلب الاتفاق بينهم على الخطوط العريضة للبرنامج السياسي الفلسطيني، بما يسمح بحل جميع الملفات العالقة، كملف الأمن، وسلاح المقاومة والمعابر، والمصالحة التي تتلو المصارحة، والتي تعتبر من أهم عوامل تغذية العلاقات الفلسطينية الخارجية ومنها العلاقات مع ماليزيا بطبيعة الحال، ويعتبر ذلك إن تم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-في حد ذاته-رصيدًا استراتيجياً للقدرات والطاقات الفلسطينية الساعية إلى تحرير فلسطين، وكنس الاحتلال الإسرائيلي وتجنيد كل الدول الصديقة بشكل عام واستثمار الدعم الماليزي بشكل خاص لصالح القضية الفلسطينية.

خلاصة

بعد هذا الاستعراض للدور الماليزي تجاه القضية الفلسطنية يتضح أن التطورات الدولية وما تفرضه من تحديات على الدول الإسلامية وفلسطين في قلبها لها تأثيرها البالغ على تفاعل ماليزيا مع القضية الفلسطينية، ومن هنا تتضح أهمية العمل والتنسيق بين الدول العربية و الإسلامية لإعادة هيكلة المنظمات العربية والإسلامية حتى لا يجهض الاهتمام بالقضية الفلسطنية في خضم الأزمات العالمية خاصة وأن دولة الاحتلال الإسرائيلي تبرع في استغلال الأزمات الدولية من أجل توسعاتها الإستيطانية و تمرير مشروعاتها العنصرية على حساب الشعب الفلسطيني، كما يتضح أن مسألة الوحدة الفلسطنية أصبحت مسألة حياة بالنسبة للقضية الفلسطينية حتى لا تفرق الجهود وتحرج المتفاعلين مع القضية الفلسطنية مع طرف دون طرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

ناقشت الدراسة الموقف الماليزي رسمياً وشعبياً تجاه القضية الفلسطينية خلال ستة عقود مضت، اكتشف الباحث خلالها أن القضية الفلسطينية كانت –وما زالت–على قائمة أولويات ماليزيا الرسمية والشعبية، وأن ماليزيا كانت من أوائل الدول الداعمة لفلسطين في كافة الجوانب، علما بأن هذه السياسة تجاه القضية الفلسطينية ما هي إلا امتداد لعلاقاتها مع العرب منذ القرن الثالث عشر.

تباينت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية من ١٩٥٧حتى ٢٠١٥، وهذا عائد إلى طبيعة السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها البلاد، حيث كانت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في أضعف مستوياتها خلال الفترة ١٩٥٧م–١٩٧١م، وهذا مرده إلى أسباب عديدة أهمها، الانشغال الماليزي بالشأن الداخلي من ناحية، وضعف العرب من ناحية أخرى. ثم ازداد الاهتمام الماليزي خلال عهد حكومة السيد "تون عبد الرزاق" بين عامي ١٩٧١م–١٩٧٦م بسبب إحراق المسجد الأقصى المبارك، ومن بعدها أخذت السياسة الخارجية الماليزية في الانفتاح أكثر على القضايا الإسلامية والعربية وخاصة تجاه القضية الفلسطينية.

لقد أضحت ماليزيا من أهم الدول المهتمة بالتعاطي مع الشعب الفلسطيني وقضيته لما تمثله من قضية مركزية للأمتين العربية والإسلامية، ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال تجربة رؤساء الوزراء الماليزيين المتعاقبين؛ حيث أعلنت ماليزيا في عام ١٩٨١م قرارها منح منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل دبلوماسي كاملاً، وفي عام ١٩٨٩م تمت زيادة التمثيل الوضع الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى حيث أصبح التمثيل الفلسطيني مماثلاً لأية بعثة دبلوماسية دولية مقيمة في كوالالمبور.

وواصلت ماليزيا نشاطها في حملة الحشد لدعم فلسطين على الصعيد الدولي من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي والقمم الدولية، التي تنعقد في المنظمة أو من خلال مؤسساتها العاملة في أراضيها أو في الأراضي الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
١	لم تكن قضايا العالم الإسلامي، وقضية فلسطين حاضرة في السياسة الخارجية الماليزية في فترة ما بعد الاستقلال عام ١٩٥٧ مباشرة بسبب تبيعة ماليزيا في ذلك الوقت للاستعمار البريطاني كما اتسمت السياسة الخارجية الماليزية بالحياد تجاه القضايا الخارجية.	على صانعي القرار السياسي الفلسطيني والجاليات الفلسطنية في الخارج ألا تتوقع كثيرا من الدعم للقضية الفلسطنية من الدول التي شملتها القبضة الإقتصادية الغربية.	وزارة الخارجية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية.	سنة
٢	بعد انتهاء فترة حكم تنكو عبد الرحمن وهزيمة حزيران ١٩٦٧ وإحراق المسجد الأقصى ومع مرور الوقت أصبحت ماليزيا أكثر تحرراً في سياستها الخارجية وأبرز ما قدمته هو أنها كانت أحد المشاركين في تشكيل منظمة المؤتمر الاسلامي مما جعلها أكثر تقربا من قضايا العالم الاسلامي وخصوصا قضية فلسطين.	ضرورة الإهتمام بمزيد من التواصل مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومكوناتها الفاعلة	وزارة الخارجية الفلسطينية	سنة
٣	خلال فترة حكم تون عبد الرزاق من (١٩٧١ –١٩٧٦) اتجهت السياسة الخارجية الماليزية إلى تبني مواقف داعمة للقضايا الإسلامية والعربية في جميع المحافل الدولية وكذلك في وسائل الاعلام المحلية الماليزية التي غطت الاحداث في تلك الفترة وخاصة حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ وما يتعلق بالقضية الفلسطينية.	على مسؤلي الملف السياسي والإعلامي الفلسطيني الرسمي والشعبي توضيح صورة ما يحدث في فلسطين بشكل دقيق للعالم استباقاً للتشويه الاسرائيلي.	وزارة الخارجية ووزارة الإعلام الفلسطينية والمؤسسات الإعلامية.	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
٤	رغم دعوة ماليزيا لإحلال السلام في الشرق الاوسط إلا أن حكومة تون حسين قد اتخذت موقفاً منسجمًا مع تطلعات شعب ملايو المسلم الذي كان له أثر على موقف بلاده الرسمي خصوصا من اتفاقية كامب ديفيد.	من الأهمية بمكان أن تواصل المؤسسات البحثية والأكاديمية للبحث والدراسة في الشأن الماليزي بشكل خاص والشأن الآسيوي بشكل عام وبحث كيفية الاستفادة منهم عربياً وإقليميًا، نظراً لقلة الدراسات في هذا الجانب ونظراً لأهمية هذه المنطقة من العالم، التي يمكنها صناعة تغيرات دولية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع.	وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة الأوقاف والشئون الدينية والجاليات الفلسطينية.	سنة
٥	استمرار دعم ماليزيا للقضايا الاسلامية والعربية وخاصة قضية فلسطين جعل – هناك–تقارب عربياً واسلاميًا استفادت منه ماليزيا على صعيد المشاريع والهبات والقروض التي قدمتها دولا اسلامية وعربية فاستثمرتها ماليزيا في التنمية الاقتصادية خلال تلك الحقبة.	عدم الاقتصار في التوجّه إلى الرأي العام الماليزي على القطاعات المتعاطفة تقليدياً مع القضية الفلسطينية، أو على المسؤولين المؤيِّدين تلقائياً للحقوق الفلسطينية، بل ينبغي السعي إلى كسب القطاعات والمسؤولين من الأوساط الأخرى، سواء بضمان تأييدهم لقضية فلسطين أو بتحجيم المواقف المنحازة للعدو الإسرائيلي.	وزارة الخارجية الفلسطينية.	سنة
٦	مع وصول مهاتير محمد الى الحكم في ماليزيا شكّل ذلك تغيراً مفصلياً في السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية من خلال تبنيه برنامج سياسي طموح نحو العالم الاسلامي يقوم على اعادة العلاقات لبلاده مع العالم الخارجي، لا سيما الغرب الذي	ينبغي استثمار الدور الهام والحيوي للجاليات العربية والإسلامية في ماليزيا، كرافد أساسي ومخزون غزير، يمثل امتداداً لدور الفلسطينيين في آسيا ويقتضي ذلك وضع هذه الجاليات باستمرار في ضوء مسؤولياتها، وتوعيتها بأبعاد	وزارة الخارجية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية.	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
	كان يلعب دوراً سلبياً تجاه قضايا العالم الإسلامي وخاصة القضية الفلسطينية.	قضية فلسطين، وحثها على تطوير تفاعلها الإسنادي للقضية وبما يتفق مع خصوصيات الساحة الماليزية وينبغي في هذا المضمار استثمار الثقل الاجتماعي والسياسي المتزايد لهذه الجاليات في خدمة قضية فلسطين العادلة.		
٧	تطورت السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في عهد مهاتير محمد بشكل لافت، ومن أبرز الأمور الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية في بداية الثمانينيات، وأيضا زيارة السيد ياسر عرفات لماليزيا وإلقاؤه خطابا عن القضية الفلسطينية مهما أسهم في زيادة فهم الشعب الماليزي والمجتمع الماليزي والقيادة الماليزية بشكل دقيق للقضية الفلسطينية ثم ترقية هذا التمثيل ليصبح كباقي الدول اضافة الي الدعم المالي الذي قدمته ماليزيا خصوصا في حالة الاضطرابات خلال فترة الثمانينيات.	ضرورة استثمار العلاقات الإيجابية للرؤساء والمسؤليين السياسيين الداعمين للقضية الفلسطنية، والتواصل الجيد مع الأحزاب المنتمين لها.	وزارة الخارجية الفلسطينية والأحزاب الفلسطينية والجاليات الفلسطينية.	سنة
٨	تم تخصيص تاريخ ٣٠ نوفمبر من كل عام للتضامن مع القضية الفلسطينية؛ حيث أطلق عليه (يوم التضامن) ويكون إجازة رسمية حكومية، تأكيداً لدعم ماليزيا للقضية الفلسطينية.	ينبغي الارتقاء بالصيغ التضامنية الملموسة في آسيا بشكل عام وفي ماليزيا بشكل خاص مع قضية فلسطين، سواء أكانت في المجال الإعلامي، أو في التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات وفعاليات مدنية، أو على شكل وفود تضامنية تتجه نحو فلسطين، أو غير ذلك؛ وينبغي تطوير هذه	وزارة الخارجية الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية.	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
		الصيغ التضامنية من الناحية النوعية، واجتذاب قطاعات أوسع من الساحات الماليزية إليها من الناحية الكمية أيضاً، بما يزيد من جدواها، ويحافظ على ديمومتها، ويساهم في رفع منسوب الوعي العام في الرأي العام الماليزي بشأن حقائق القضية الفلسطينية وتطوراتها الفعلية.		
٩	اعترفت ماليزيا باتفاق السلام (اتفاقية أوسلو) الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٩٣م، بمثابة لحظة تاريخية لكن ذلك لم يخف التخوفات الماليزية من عدم التزام دولة الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ تعهداتها.	عدم استعجال الحكم على الدول الداعمة للقضية الفلسطينية بشكل عام بقطع العلاقات أو الإساءة إليها لمجرد اتخاذها مواقف جزئية ليست في صالح القضية الفلسطينية.	وزارة الخارجية الفلسطينية.	سنة
١٠	لم تتوانَ حكومة مهاتير محمد في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ونرى ذلك جليا في شخصية مهاتير الذي يدافع عن القضية الفلسطينية ومعاداته للصهيونية وظهور ذلك بشكل علني مما اكسب ماليزيا ومهاتير احتراما عربيا واسلاميا.	من المهم جدًا أن يتم الاستفادة من وجود المسؤولين الماليزيين السابقين مثل "مهاتير محمد" حتى بعد تركهم مناصبهم السياسية، لما لهم من ثقل دولي في العالم وثقل لدى شعبهم يمكّنهم أن يكونوا لاعبين لأدوار جيدة للصالح الفلسطيني.	وزارة الخارجية الفلسطينية والأحزاب الفلسطينية والجاليات الفلسطينية.	سنة
١١	اهتمت ماليزيا بعد نهضتها الاقتصادية وتحقيق تنميتها على دعم القضية	ضرورة العمل على تنويع وارتقاء العلاقات بين فلسطين والدول الداعمة لها، حتى تشمل	الوزارات الفلسطينية المختصة أهمها	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
	الفلسطينية مادياً واجتماعياً وعلمياً كما استمرت بدعمها سياسياً.	كل القطاعات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية والثقافية والفنية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.	الخارجية والاقتصاد والشئون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم العالي والثقافة.	
١٢	هناك إدراك رسمي ووعي شعبي ماليزي تجاه القضية والشعب الفلسطيني والمقدسات الدينية، التي كان لها دور كبير ومهم في جعل القضية الفلسطينية حالة خاصة في نفوس الماليزيين الذين ينظرون لها من منطلق الواجب الديني والأخلاقي؛ كونها قضية هوية إسلامية قبل أن تكون إنسانية.	من الضروري للمؤسسات الدينية والثقافية في فلسطين والعالم العربي أن تواصل تغذية التواصل الثقافي مع ماليزيا لتكون القضية الفلسطينية – هناك–كما هي مسألة دينية وإنسانية واجب التفاعل معها، وليست فقط مجرد ورقة سياسية لدى حزب أو كيان يمكن استخدامها لمكاسب سياسية ويمكن التخلي عنها لو لم تأت بهذه المكاسب.	وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة الأوقاف والشئون الدينيةورابطة علماء فلسطين والجاليات الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية.	سنة
١٣	ظلت ماليزيا حريصة على التقارب مع الفلسطينيين عبر المشاركة بفاعلية، وتنظيم المؤتمرات الإسلامية لدعم قضايا العالم الإسلامي، وأكدت في غير مرة على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين، مع تأكيدها على تنفيذ خارطة الطريق كما نُشرت.	ضرورة تفاعل الجاليات الفلسطينية في الخارج والمشاركة في الفاعليات الداعمة للقضية الفلسطنية سواء بإطلاقها أو تنظيمها أو المشاركة فيها.	وزارة الخارجية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية.	دائما
١٤	كان الدعم الساسي لحكومة أحمد بدوي، مرتبطاً –إلى حد كبير– بتطورات الأحداث على الساحة	من الأهمية التواصل مع صناع القار الماليزيين حتى بعد تركهم لمناصبهم لما لهم من تأثير	وزارة الخارجية الفلسطينية.	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
	الفلسطينية التي شهدت تحولات جذرية اهمها، رحيل الرئيس ياسر عرفات حيث شارك رئيس الوزراء الماليزي في الجنازة في العاصمة المصرية في نوفمبر عام ٢٠٠٤م.	داخل أحزابهم، فيتم استثمار جهودهم في دعم القضية الفلسطينية.		
١٥	شكّلت تطورات الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام ٢٠٠٠م علامة فارقة في الدعم الشعبي الماليزي لقضية فلسطين، فظهرت وانتشرت العديد من المؤسسات الشعبية الداعمة –مؤسسة أمان فلسطين الخيرية ومقرها الرئيس ماليزيا، التي لعبت دوراً مهماً في الضغط على الحكومة الماليزية؛ الأمر الذي دفع الأخيرة إلى العمل باتجاهات مختلفة وباتت أكثر تفاعلاً وتعاطفاً مع القضية الفلسطينية.	الحرص على تعزيز العلاقات بين وزارة الشئون الاجتماعية الفلسطينية ووزارة العمل الفلسطينية من جهة وبين الوزارات الماليزية لتطوير العمل التنموي ضمن المشاريع التي تدعمها ماليزيا.	وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة الشئون الاجتماعية ووزارة العمل والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية.	سنة
١٦	رحبت ماليزيا بفوز حركة المقاومة الاسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودعت المجتمع الدولي إلى القبول بخيار الشعب الفلسطيني المستقل، في حين أن موقفها من الاقتتال الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس كان قد اقتصر على دعوة الطرفين إلى الحفاظ على الوحدة السياسية الفلسطينية.	من الضروري على الفصائل الفلسطينية أن تدرك أن الانقسام الفلسطيني لا يؤثر فقط على انسيابية الحياة داخل فلسطين، لكنه يؤثر سلباً على العلاقات الدولية خاصة مع الدول التي تريد لفلسطين التحرر والخير، والانقسام يجعل من قضايا التضامن مسألة شائكة ومحرجة نظراً لتعدد التمثيل الفلسطيني.	وزارة الخارجية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والفصائل الفلسطينية.	سنة
١٧	سعت الحكومة الماليزية في عهد بدوي جاهدة الى اتباع أساليب من شأنها كسر أو تخفيف الحصار الذي فرضته دولة	تفعيل العمل الفلسطيني الماليزي المشترك بكافة الجوانب والتخصصات سعياً	وزارة الخارجية الفلسطينية ووزارة العمل	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
	الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، ولم تتوقف جهودها في هذا الشأن عبر تنظيم بعض الزيارات والقوافل غير الرسمية إلى قطاع غزة، إلى جانب تنظيم حملات مختلفة لمعاقبة دولة الاحتلال الإسرائيلي من خلال مقاطعة منتجاتها ومنتجات بعض الدول الغربية، فضلاً عن تحركها الدبلوماسي على صعيد الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المختلفة والإدانات المتكررة لإسرائيل وفضح ممارساتها بحق الشعب الفلسطيني.	لنقله من مستوى الدعم المبني على العاطفة المجردة إلى ذلك المستند إلى الحقائق والمعلومات، ورفع القضية الفلسطينية من البعد الإنساني المحض إلى أبعادها السياسية والحقوقية الأرحب.	الفلسطينية ووزارة الشئون الاجتماعية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم والجاليات الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية.	
١٨	كانت الحكومة الماليزية تبارك الجهود الدولية المتعلقة بعملية السلام، وأقل تصادماً مع الغرب، على عكس التصريحات المثيرة التي كان يطلقها رئيس الحكومة السابق مهاتير محمد، لذلك باركت الحكومة الماليزية خطة خارطة الطريق وجولات الرباعية الدولية، لكنها في الوقت نفسه كانت أكثر الدول الإسلامية حرصاً على مباركة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وحاولت منظمات المجتمع المدني الماليزية وبعض الاحزاب الاسلامية المساهمة في كسر الحصار عن قطاع غزة بشكل غير رسمي، وفي الوقت نفسه كانت أكثر حرصاً على تحقيق الوحدة الفلسطينية.	عدم الاعتماد على الخطاب "الاستعطافي" التقليدي في ما يتعلق بالتعامل مع المستويات الرسمية ودوائر صنع القرار، إذ ينبغي أن يطالِب الفلسطينيون، بخطاب مطلبي وضاغط على الحكومات وبرلماناتها ومؤسساتها العامة، للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني وتمكينه من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، وقطع الطريق على أي دعم مقدّم للاحتلال الجاثم على هذا الشعب، مع دعوة قادة الرأي في ماليزيا إلى إدراك خطورة المظلمة التاريخية الواقعة على الشعب الفلسطيني وضرورة أن يتداعى الجميع للإسهام في رفع هذه المظلمة	وزارة الخارجية الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والجاليات الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية.	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	النتائج	التوصيات	جهة التنفيذ	مدة التنفيذ
		انطلاقاً من المسؤوليات الدينية والإنسانية والأخلاقية والتاريخية.		
١٩	استمر واقع السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضية الفلسطينية في عهد حكومة السيد محمد نجيب في تناغم مع خط من قبله تحديدا مهاتير وبدوي فلقد بدا الموقف الماليزي واضحاً خلال التطورات على الساحة الفلسطينية، حيث عارضت ماليزيا العدوان على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واستنكرت استمرار الحصار الإسرائيلي، والعدوان الثاني عام ٢٠١٢، ووقفت مع فلسطين في طلب الحصول على عضوية الأمم المتحدة عام ٢٠١٣، كما اعترضت صراحة على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ٢٠١٤م.	مأسسة العلاقات مع ماليزيا وفتح جسور التعارف والتعاون مع مختلف الأطراف الماليزية، الرسمية والحزبية والشعبية.	وزارة الخارجية الفلسطينية والجاليات الفلسطينية والحركة الشبابية الماليزية الفلسطينية.	سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المقابلات:

١. دولة رئيس الوزراء الفلسطيني السابق الدكتور إسماعيل هنية، فبراير ٢٠١٦م.

٢. معالي الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مارس ٢٠١٦م.

٣. سعادة المهندس إسماعيل الأشقر النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني مارس ٢٠١٦م.

٤. سعادة السفير الفلسطيني في ماليزيا الدكتور أنور الأغا، يناير ٢٠١٦م.

٥. سعادة السفير الماليزي لدى القاهرة داتو كو جعفر، يناير ٢٠١٦م.

٦. رئيس مؤسسة أمان فلسطين ماليزيا السيد عبد الله زيك بن عبد الرحمن، يناير ٢٠١٦م.

٧. رئيس منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا السيد مسلم عمران أبوعمر، فبراير ٢٠١٦م.

٨. المختص بالشأن الماليزي والفلسطيني الدكتور محسن صالح مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت، مارس ٢٠١٦م.

٩. المختص بالشأن الماليزي الدكتور عبد الرحيم عبد الواحد، فبراير ٢٠١٦م.

١٠. الوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني الدكتور زياد ثابت، مارس ٢٠١٦.

١١. ممثل منظمة التعاون الإسلامي مكتب فلسطين السيد محمد حسنة، مارس ٢٠١٦م.

١٢. مدير مؤسسة أمان فلسطين – مكتب فلسطين، السيد عمر صيام، يناير ٢٠١٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع العربية:

١- أماني فهمي، دساتير العالم، دستور ماليزيا، المقدمة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة، ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٣- جابر سعيد عوض، السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٤- رجاء ابراهيم سليم، العلاقات المصرية الماليزية، ص٣٢١، مركز الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٥- زينب عبد العظيم، علاقات العرب مع دول جنوب شرقي آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

٦- عبد الرحيم عبد الواحد، مهاتير محمد بعيون عربية وإسلامية، إصدارات بلاندوك، ماليزيا، ٢٠٠٣.

٧- غزلان محمود عبد العزيز، العلاقات العربية الماليزية. الواقع وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

٨- فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا وإمكانية الإستفادة الفلسطينية :١٩٨١-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، غير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة ٢٠١٥.

٩- ماجدة صالح، الحركات الانفصالية في دول آسيا الوسطى، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة ٢٠٠٨.

١٠- ماجدة صالح، السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- شنطي ناير، الهوية الدينية في الشؤون الماليزية الخارجية: أهمية الإسلام في السياسة الماليزية الخارجية تحت إدارة مهاتير ١٩٨١-١٩٨٩" رسالة دكتوراة، جامعة دي جينيفا، ١٩٩٢.

١٢- محمد أبو غزاله، دراسة في السياسة الداخلية الماليزية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، ٢٠٠٤.

١٣- محمد السيد سليم، صنع السياسة الخارجية الماليزية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

١٤- محسن صالح، النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٨.

١٥- كمال المنوفي وجابر عوض، النموذج الماليزي في التنمية، ص١٣٨، برنامج الدراسات الماليزية، ٢٠٠٦.

١٦- مهاتير محمد، موسوعة مهاتير بن محمد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٧- مهاتير محمد، مذكرات مهاتير محمد، طبيب في رئاسة الوزراء، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والعلوم، ٢٠١٤.

١٨- ميرفت عبد العزيز، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

١٩- هاشم مكرو الدين، الإسلام والأمة الإسلامية، إصدارات بلاندوك، ماليزيا، ٢٠٠١.

٢٠- هبه محمد الأبياري، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأبعاد المؤثرة على دوائر السياسة الخارجية الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٢١- هدى ميتكس، محددات السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٢٢- هدى ميتكس، قضايا الإصلاح في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، جامعة القاهرة ٢٠١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٣- وثيقة، البيان الختامي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، بوتراجايا-ماليزيا، ١٧ أكتوبر ٢٠٠٣.

ثالثاً: المراجع الانجليزية:

1. Anidah Binti Robani, Malaysian Government Towards the Palestinian Issue 1957-1989, by Islamic international university Malaysia,2001 .

2. Case William, Abdullah Badawi's first year as Malaysia's Prime Minister, Griffith Asia Institute, 2003.

3. Donald MC, Southern Asia: Tradition and Modern in the Contemporary World, West view Press.

4. Johnson Joshua, Cooperation and pragmatism: Malaysian Foreign Policy under Najib, by East – West Center, 2000, the USA.

5. Karminder Singh Dhillon, Malaysian Foreign Policy in the Mahathir Era-Dilemma of Development, 1981 2003, by National University of Singapore,2009, Singapore

6. Khadijah Md Khalid, Malaysian Foreign Policy Orientation and Relations in the Post-Mahathir Years, University of Malaya, ……, Malaysia .

7. Loyd Jensen, Explaining Foreign Policy, Prentice Hall, 1982.

8. Mohammed Ahmed, The Struggle for Recognition in Foreign Policy: Malaysia under Mahathir 1981-2003, LONDON SCHOOL OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE, 2008.

9. Nair Shanti, Islam in Malaysian Foreign Policy, politics in Asia Series, by Routledge, 1997 .

10. Omar Rusdi and others, work with me not for me: Malaysia under Abdullah Ahmad Badawi (2003-2009), Journal of Asian culture and history, vol.2, No.1, 2010 .

11. Robani Anidah, the attitudes and role of the Malaysian government towards the Palestinian issue 1957-1989, 2001

12. Ruhanas Harun ,In Pursuit of National Interest: Change and Continuity in Malaysia's Foreign Policy Towards the Middle East, Jurnal Antarabangsa Kajian Asia Barat International Journal of West Asian Studies, Vol. 1, 2009, Malaysia.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. K.S Balakrishnan, Globalization and Malaysia's Foreign Policy, In Khairu Lmaini Osman Salleh, Kans Asamy, University of Malaya, Malaysia,2003.

14. Saravanamuttu Johan, Malaysia's foreign policy in the Mahathir period, 1981–1995: An Iconoclast come to rule, 2008.

15. Shay Shaul, MALAYSIA AND THE HAMAS CONNECTION, by the international institute for counter-terrorism, 2014 .

16. T.N. Harper, Asian Values and Southeast-Asian History, Journal, Vol. X, N.O, 2.

17. The External Information Service, Ministry of Foreign Affairs, Malaysia, Journal of FOREIGN AFAIRS MALAYSIA, Vo2, 1969 .

18. The ministry of Foreign affairs, Foreighn Affairs Malysia, Vol 26 No 1 March 1993 .

19. UNCTD, FDI in Five Developing Economics in East Asia and South East Asia, March 27, 2003.

20. Asian Journal of Political Science, Published online: 02 Jan 2008.

21. General Assemly of the UN, Letter dated 7 January 2009 from the Permanent Representative of Malaysia to the United Nations addressed to the President of the General Assembly, 2009.

22. MALAYSIA, International Monetary Fund, 11 May 2011, Retrieved31, May 2011.

23. The ministry of Foreign affairs, Foreighn Affairs Malysia, Vo2 26 No 8 July 1969 .

24. Abdual Rahman, Social Malaysian National development, Malaysian Social science association,2006.

25. Saliha hassan, Political non-governmental organization Ideal and realities, in loh KoK Whiho and K.Teik, 1999, eds.p.198

رابعا: المجلات والدوريات:

١- مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥.

٢- مجلة شؤن خليجية، العدد ١٤، مارس ٢٠٠٠.

٣- مجلة الوعي الإسلامي، عدد ديسمبر ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- المجلة الدولية للدراسات الآسيوية، عدد ١، ٢٠٠٩.

٥- علي السيد، واقع العلاقات الخليجية الآسيوية، مجلة شئون خليجية، العدد ١٤، مارس ٢٠٠٠.

٦- التقرير الاستراتيجي العربي: ٢٠٠٤-٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة.

٧- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أكتوبر ٢٠١٥، رام الله.

٨- التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٩، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

خامسا: الصحف:

١-صحيفة أخبار اليوم المصرية، القاهرة، عدد ٢٠١٢,/١٢/١٧

٢-صحيفة الأهرام المصرية، القاهرة، عدد ٢٢ ديسمبر ,٢٠١٥

٣-صحيفة الرأي الكويتية، الكويت، عدد ٩ يناير ,٢٠٠٩

٤-صحيفة الشرق الأوسط، الرياض، عدد الجمعة ٢٣ نوفمبر ,٢٠١٢

٥-صحيفة الشروق الماليزية، كوالامبور، عدد ٢١ يوليو .٢٠١٥

٦-صحيفة الشروق المصرية، القاهرة، عدد ٢٩ فبراير ,٢٠١٦

٧-صحيفة الوطن المصرية، القاهرة، عدد ٢٠١٥,/٩/١١

٨-صحيفة ذا ستار الماليزية، كوالامبور، عدد الأربعاء ١٥ يناير ٢٠٠٩.

٩-صحيفة فلسطين، غزة، عدد، عدد ٢٠١٢ /١١/١٣.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

١ – موقع إسلام أونلاين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

/http://islamonline.net

٢-موقع الجزيرة نت.

http://www.aljazeera.net

٣- موقع الرسالة نت.

/http://alresalah.ps/ar

٤- موقع المؤتمر العام لنصرة القدس.

http://nusratalquds.org/def.asp?codelangue=23&po=2

٥-موقع المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

http://www.dohainstitute.org/portal

٦-موقع المركز الفلسطيني للإعلام.

/https://www.palinfo.com

٧-موقع الهيئة العامة للإذاعة والتيلفزيون السوري.

/http://www.rtv.gov.sy

٨-موقع برينما الماليزي.

http://www.bernama.com

٩-موقع ترك برس.

/http://www.turkpress.co

١٠-موقع حركة الأحرار الفلسطينية.

http://www.alahrar.ps/#sec5

١١-موقع حركة المقاومة الإسلامية حماس.

/http://hamas.ps

١٢-موقع رسالة الإسلام.

/http://main.islammessage.com

١٣-موقع روسيا اليوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

/https://arabic.rt.com

١٤-موقع رويترز.

/http://ara.reuters.com

١٥-موقع زاوية توعية فلسطين.

http://abwab.ps/PwD_Rights/index.html

١٦-موقع شاشة نيوز.

/http://www.shasha.ps

١٧-شبكة فلسطين الإخبارية.

/http://pnn.ps

١٨-موقع صوت الإسلام

www.islamtimes.org

١٩-موقع صوت الأقصى.

/http://www.alaqsavoice.ps/arabic

٢٠-موقع عمان نت.

/http://ar.ammannet.net

٢١-موقع فلسطين أونلاين.

/http://www.felesteen.ps

٢٢-موقع منظمة الثقافة الفلسطينية-ماليزيا.

/http://pcomalaysia.com/ar

٢٣-BBC Arabic

http://www.bbc.com/araic

٢٤-موقع جامعة غزة.

/http://www.gu.edu.ps

٢٥-موقع منظمة التعاون الإسلامي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

http://www.oic-oci.org/oicv2/home/?lan=en

٢٦-موقع منظمة كير الماليزية.

/http://www.muslimcare.org.my

٢٧-موقع ميدل إيست أونلاين.

/http://www.middle-east-online.com

٢٨-موقع نون بوست.

/http://www.noonpost.net

٢٩-موقع وكالة الأنباء الكويتية.

http://www.kuna.net.kw

٣٠-موقع وكالة فلسطين اليوم.

https://paltoday.ps/ar

٣١-موقع هيئة علماء فلسطين في الخارج.

/http://palscholars.com

٣٢-موقع وكالة أنباء الشرق الأوسط.

http://www.mena.org.eg/#ad-image-0

٣٣-موقع وكالة الرأي.

/http://alray.ps/ar

٣٤-موقع وكالة معا الإخبارية.

/http://maannews.net

٣٥-موقع وكالة معارج للأنباء.

/http://mirajnews.com/ar

٣٦-موقع الوطن العماني.

http://alwatan.com/details/4456

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٧-موقع روسيا ما وراء العناوين.

www.arab.rbth.com

٣٨-موقع الخارجية الماليزية.

usembassymalaysia.org

٣٩-موقع قمة التعاون الإسلامي.

http://www.sis.gov.eg/Newvr/islamicsum2013/html/l25.htm

٤٠-موقع نون بوست.

www.noonpost.net

٤١-موقع كلمتي الإخباري.

http://klmty.net/360608

٤٢-موقع الإتحاد الأوروبي.

www.europa:eu.int/comm/external

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جدول الشخصيات التي تم مقابلتها

م	الشخصية	التعريف	تاريخ المقابلة
١	إسماعيل عبد السلام هنية	• رئيس وزراء فلسطين، خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ١٤ يونيو ٢٠٠٧. • نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس. • عضو المجلس التشريعي الفلسطيني.	فبراير ٢٠١٦
٢	أحمد محمد بحر	• نائب أول رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني. • عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس). • حاصل على درجة الدكتوراة في اللغة العربية.	مارس ٢٠١٦
٣	إسماعيل عبد اللطيف الأشقر	• عضو المجلس التشريعي الفلسطيني. • قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس. • بكالوريوس في الهندسة الجيولوجية. • له عدة كتب وبحوث منشورة.	مارس ٢٠١٦
٤	أنور حمتو الأغا	• سفير فلسطين لدى ماليزيا • حاصل على درجة الدكتوراة في التربية.	يناير ٢٠١٦
٥	داتو كو جعفر	• السفير الماليزي المقيم لدى جمهورية مصر العربية وسفير غير مقيم لدى دولة فلسطين.	يناير ٢٠١٦
٦	عبد الله زيك بن عبد الرحمن	• دكتوراة في الحديث الشريف وعلومه من جامعة الأزهر الشريف–مصر.	يناير ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الشخصية	التعريف	تاريخ المقابلة
		• مؤسس ورئيس مؤسسة أمان فلسطين في ماليزيا منذ تأسيسها في ٢٠٠٩ وحتى تاريخه. • مؤسس ورئيس الاتحاد الإسلامي للطلاب الماليزيين في العالم حتى تاريخه. • له أنشطة مجتمعية عديدة.	
٧	مسلم عمران أبوعمر	• باحث دكتوراة تخصص علاقات دولية من جامعة مالايا–ماليزيا. • ماجستير علاقات دولية من الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا. • بكالوريوس هندسة اتصالات من الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا. • رئيس منظمة الثقافة الفلسطينية في ماليزيا حتى تاريخه. • أمين عام مجلس إدارة مؤسسة القدس الدولية–ماليزيا. • باحث في شئون جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. • نشر له عدة مقالات حول القضية الفلسطينية وقضايا الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.	فبراير ٢٠١٦
٨	محسن محمد صالح	• حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر سنة ١٩٩٣. • أستاذ مشارك في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، متخصص في الدراسات الفلسطينية،	مارس ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الشخصية	التعريف	تاريخ المقابلة
		• يعمل حالياً مديراً عاماً لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت منذ ٢٠٠٤. • الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة ١٩٩٧. • له العديد من الكتب والمؤلفات	
٩	عبد الرحيم عبد الواحد	• مواليد غزة، فلسطين، ديسمبر ١٩٥٣. • ودكتوراه وماجستير في الصحافة، U.S.A، وليسانس في القانون. • المالك والرئيس التنفيذي لشركة ميديا المحور الدولي في دبي –الإمارات العربية المتحدة. • الشريك والرئيس التنفيذي لشركة اتصال وسائل الإعلام محور في كوالا لمبور، ماليزيا. • محرر في ورئيس مجلة أسواق في كوالا لمبور، ماليزيا. • شريك واستشاري العلاقات العامة لشركة بيت الاستثمار الذكي في كوالا لمبور، ماليزيا. • يقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٨٢ حتى تاريخه.	فبراير ٢٠١٦
١٠	عمر جمعة صيام	• مدير مؤسسة أمان فلسطين – ماليزيا في فلسطين منذ تأسيسها في ٢٠٠٩ وحتى تاريخه. • بكالوريوس هندسة معماري من جامعة بوكوم – ألمانيا.	يناير ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الشخصية	التعريف	تاريخ المقابلة
		• عمل في مجال الهندسة مدة ١٥ عام. • يعمل في المجال الاجتماعي والخيري.	
١١	محمد يوسف حسنة	• ممثل منظمة التعاون الإسلامي في قطاع غزة منذ ٢٠٠٩ وحتى تاريخه. • بكالوريوس هندسة الاتصالات والتحكم من الجامعة الإسلامية–غزة ٢٠٠٣. • مدير شركة تطوير الخبرة للاستشارات من نوفمبر ٢٠٠٧ حتى أبريل ٢٠٠٩. • خبير ومستشار في مشاريع الإدارة والتسويق وجلب التمويل. • مدير عام برنامج التكافل وخلق فرص العمل من يونيو ٢٠٠٨ حتى مارس ٢٠٠٩.	مارس ٢٠١٦
١٢	زياد ثابت	• الوكيل المساعد في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية.	مارس ٢٠١٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com